الميزان AL-MIZAN

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

Vol. 5. Issue 1 . November 1997 المجلد الخامس - العدد الأول - تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧

توازن مثلث الأطراف لمصادر الطاقة في القرن المقبل

مؤتمر الدوحة افتتاح لمعركة المنافسة بين النفط والغاز!

واشنطن - «الميزان»

ما يثار حول مؤتمر الدوحة الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا المقرر عقده هذا الشهر، لجهة الجدل حول علاقته بعملية السلام بين العرب وإسرائيل، وعملية التطبيع الاقتصادي، هو الجانب الأبرز الذي طغى على جانب آخر، قد يكون أبعد أثراً على الأوضاع الاقتصادية والسياسية في المنطقة.

ذلك أن التوجهات السائدة في الدول الصناعية المستهلكة للنفط، بدأت تعد خططاً وسياسات تقضي بتخفيف استهلاك النفط كوقود للسيارات والمحركات وتوليد الكهرباء تحت الضغوط الداعية الى حماية البيئة ومعالجة مسألة ارتفاع درجات الحرارة في المناخات العالمية.

والأفكار المتبلورة حتى الآن، تشير الى التقدم في هذا الاتجاه على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى، زيادة الضرائب والرسوم على مشتقات الوقود الحجري، خصوصاً المشتقات النفطية، كما يجري الآن بالتدريج.

المرحلة الثانية، التركيز على استكشاف مكامن الغاز الطبيعي في انحاء العالم شتى، بحيث أن شركات التنقيب سوف تحصر جهودها في اكتشاف مكامن الغاز الطبيعي الطليق وحده، بمعنى أن لا يكون هذا الغاز مرافقاً للنفط، لأن المطلوب في هذه المرحلة اكتشاف الغاز وحده من دون النفط.

المرحلة الثالثة، وهي مرحلة متداخلة زمنياً مع المرحلتين السابقتين، أي المباشرة بإيجاد مصادر للطاقة النظيفة المتجددة خارج إطار النفط والغاز معاً. وقد كانت شركة «شل» النفطية سباقة، بين شركات النفط الكبرى، الى هذا التوجه حيث رصدت أخيراً مبلغ ٥٠٠ مليون دولار للبحث والتطوير في إيجاد مصادر للطاقة المتجددة.

وكان رولوانو لقمان، الأمين العام لمنظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (اوبيك) قد هاجم في خطاب له أخيراً توجهات الدول الصناعية المستهلكة للنفط بالقول إن إطار مؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية قد استهدف النفط بغير مبرر، وان النتيجة كانت تمييزاً متعمداً ضد النفط لتشجيع المصادر البديلة رغم ارتفاع التكاليف.

ويرى المؤيدون للانتقال الى مرحلة الغاز مع بداية القرن المقبل، أن عالم الغاز سوف يكون عالماً أكثر أماناً، على حد قول أحد الخبراء، الذي أشار أيضاً الى أنه سوف يكون عالماً مختلفاً على أي حال.

وقد استند الخبير المذكور في تصوره هذا، بالاضافة الى الناحية البيئية، الى التواجي الجيوبوليتيكية، وتغير موازين القوى في مجال الطاقة.

وفي هذا إشارة الى تزايد الدور الاقتصادي والسياسي الذي ستلعبه دولة قطر، بصفتها تملك ثاني أكبر مخزون من الغاز في العالم، بعد روسيا، مما يفسر الى حد بعيد إصرار الدوحة مدعومة من واشنطن، على عقد مؤتمر الدوحة الاقتصادي، الذي تتوخى منه أن تظهر كقوة موازنة في الخليج للمملكة العربية السعودية، صاحبة اكبر مخزون نفطي في العالم.

وقد قال الخبير المذكور: «إن التزايد الملحوظ في استخدام الغاز في العالم سوف تكون له انعكاسات جيوبوليتيكية مهمة، وإن كانت في بعض الأحيان غير ملحوظة. إذ إن التحول العالمي الى الغاز وبناء خطوط الأنابيب الخاصة به، يحمل معه قوى جديدة متفاعلة ذلك أن الرساميل الكبيرة اللازمة لإقامة البنى التحتية للغاز الطبيعي من شأنها أن تربط مصالح الدول النامية حيث معظم مكامن الغاز، مع مصالح الدول الصناعية المتقدمة حيث الأسواق المالية العالمية، وهو أمر لم يكن متوفراً بالدرجة ذاتها بالنسبة الى النفط.

وكان علي النعيمي، وزير البترول والثروة المعدنية السعودي، قد أشار أخيراً الى أن بلاده سوف تزيد اعتمادها في توليد الكهرباء على الغاز الطبيعي، لتوفير كميات أكبر من النفط للتصدير. لكن تصريحات النعيمي، فيما يخص التنقيب عن الغاز في المملكة، ارسلت «إشارات متناقضة الى شركات النفط العالمية» على حد قول المحللين. إذ إن السعودية تؤكد التزامها بالحصص المقررة في «اوبيك» من جهة، وتشير من جهة ثانية الى عزمها على زيادة صادراتها، وهو أمر يحيط به الغموض هذه الأيام بسبب تدهور الأسواق المالية في الدول الآسيوية حيث تصدر المملكة ٦٠٪ من كمياتها الى تلك الأسواق.

ومما يضيف الى حالة الغموض في التوجه السعودي، في مسألة المنافسة بين النفط والغاز، ضخامة حجم الاستثمارات المالية اللازمة لقطاعي الغاز والطاقة الكهربائية، حيث تقدر هذه الاستثمارات اللازمة بما بين ١٢٠ و ١٥٠ مليار دولار في غضون ربع القرن المقبل.

(راجع تفاصيل التوجهات العالمية نحو الغاز الطبيعي في إزاء النفط في «الميزان الجيوبوليتيكي على الصفحة ١٣).

شجرة مباركة تموت بعد ٥٠٠٠ سنة

حشرة باكستانية تقتل النخلة العربية!

النخلة، تلك الشجرة المباركة التي عاش عليها العرب في الجزيرة العربية عشرات القرون، وعرفت هناك منذ ٥٠٠٠ سنة، ضريبتها في الآونة الأخيرة آفة قاتلة قادمة من باكستان حديثاً.

وهذه الحشرة، التي تشبه السوس، بدأت تظهر في بساتين النخيل العربية منذ عام ١٩٨٣، لكنها في الآونة الأخيرة انتشرت كثيراً الى درجة الخطر.

وما يزيد من خطورة هذه الآفة الزراعية، انه ليس لها في الوقت الحاضر مادة كيماوية مبيدة، شأن بقية المزروعات. لكن الدول الخليجية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، عكفت على خطة خمسية للطوارئ، تهدف الى إيجاد الحلول لمكافحة هذه الحشرة الباكستانية، قبل أن تقضي على بساتين النخيل في الجزيرة التي يزيد عددها عن عشرة آلاف بستان.

ويُقدر عدد أشجار النخيل في السعودية بحوالى ٢٥ مليون نخلة، ومثلها في العراق، وبأعداد أقل في بقية دول الخليج، لكنها أعداد كبيرة على أي حال.

وقدرت قيمة انتاج السعودية وحدها من التمور في السنة الماضية بحدود ٢٥٠ مليون دولار.

وتدعى تلك الحشرة البالغ طولها خمسة سنتيمترات، والتي تفرخ بيوضها الكثيرة في قلب جذع النخلة فتقتلها من الداخل، «سوسة النخل الحمراء»، أو باللاتينية:

Rhynchophorous ferrugineus

ويقوم «بنك التنمية الإسلامي» بتمويل برنامج المكافحة راصداً مبلغ ٣ ملايين دولار ، لتربية طفيليات استوائية طبيعية، يقال أنها تحقن في الأشجار الموبؤة فتهاجم الحشرة وتقضي عليها، وهذه الطريقة في المكافحة ما زالت تجريبية.

لكن وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، كما ذكر في واشنطن، عرض حلاً وقائياً من خلال التعرف على النخيل المصاب عبر صور أقمار التجسس الفضائية التي تستطيع تمييز الأشجار المصابة من الأشجار السليمة باللون، فيصار الى عزل الأشجار السليمة في ما يشبه الكرنتينا، لمنع امتداد الوباء اليها.

كذلك، يجري إعداد برامج لتوعية المزارعين الذين راحوا يجددون بساتين النخيل بكلفة عالية في بساتين قديمة مويؤة.

وقد علقت مجلة «ايكونوميست» البريطانية على ذلك بقولها: « إن تصور جزيرة العرب بدون نخيل لأول مرة منذ ٥٠٠٠ سنة، أمر مخيف ومذهل».

بعد ٢٥ سنة من تأميم النفط
الكويت تعود الى الشركات الأجنبية!

لأول مرة منذ تأميم شركات النفط الأجنبية، وحصر العمليات النفطية بشركة البترول الوطنية الكويتية، بدأت حكومة الكويت تراجع سياستها السابقة، والعودة الى السماح لشركات النفط الأجنبية بالتنقيب عن النفط واستخراجه في أراضيها.

ويقوم «المجلس الأعلى للنفط» في الإمارة حالياً بمراجعة الموضوع ودرسه بغية تقرير صيغة للمشاركة مع الشركات الأجنبية في العمليات النفطية. وكان رئيس مجلس إدارة شركة بترول الكويت، خالد الفليج، قد اشار الى ذلك في مؤتمر بترولي عقد في لندن أخيراً حيث قال: «إن التحديات التي تنتظر البترول الكويتي في المستقبل القريب، أكبر من أن نتحملها لوحدنا». وأضاف قائلاً: « إننا نشعر بأن الخيار الوحيد المتاح لنا هو الاستعانة بخدمات شركات النفط العالمية بطريقة أو بأخرى».

ويقضي البرنامج الكويتي برفع مستوى إنتاج النفط من ٢,١ مليون برميل حالياً الى ٢,٥ مليون برميل بحلول العام ٢٠٠٠، ثم الى ٣ ملايين برميل يومياً بحلول العام ٢٠٠٥، مما يستدعي استثمار ما لا يقل عن ١٠ مليارات دولار لهذه الغاية.

وقد أكد شريف غالب، كبير الخبراء الاقتصاديين في «شركة استثمار الخليج» في الكويت هذا التوجه، كما نقلت عنه جريدة «وول ستريت جورنال» الأميركية حيث قال: «إن هناك بحثاً جدياً بالانفتاح على الشركات الأجنبية، وقد حان اتخاذ القرار الحاسم».

الحريري بين الإقصاء والإخصاء!

راجع «الميزان اللبناني» على الصفحة ٣

مشكلة إقتصادية عالمية
أميون بشهادات جامعية!
الصفحة: ١٠

«هراوية» بدون الهراوي!

ما جرى أخيراً في بيروت من مماحكات ومناورات في قمة الدولة، خصوصاً بين الرئيسين رفيق الحريري، رئيس الحكومة، وبين نبيه بري رئيس المجلس النيابي، له في قاموس السياسة اللبنانية تفسيران: الأول، انه يمثل في جانب غير قليل منه حركة التوتر في التوازن السني - الشيعي، وما يرتبط بذلك من مصالح، والثاني، ارتباطه بمعركة رئاسة الجمهورية المقبلة بعد سنة واحدة من الآن.

فعندما طرحت فكرة تمديد ولاية الرئيس الهراوي قبل سنتين، بما اقتضاه ذلك من تعديلات دستورية، كان الهراوي نفسه اول المعترضين على الفكرة قبل أن ينزل عند رغبة دعاة التمديد، خصوصاً في دمشق ولدى الحريري. واليوم، وفي وقت مبكر، يعلن رئيس الحكومة عدم ميله الى التمديد لرئيس الجمهورية فترة ثلاث سنوات اخرى ليستكمل ولايته الثانية.

ومع أنه من السابق لأوانه الجزم بان موقف الحريري هذا ثابت ولن يتغير، متى حان وقت القرار الحاسم، فإن مسألة التمديد لشخص الرئيس أو عدم التمديد له، لم تعد بالأهمية التي كانت لها في المرة الأولى، لا من الناحية السياسية، ولا من الناحية الدستورية والإجرائية، لأن ذلك في مطلق الأحوال خارج عن إرادة اللبنانيين أنفسهم. فالمسألة سيان، كما قال الشيخ حسين فضل الله، لان المسؤولين لم تخترهم الناس، بل اختارتهم الظروف، والظروف لم يطرأ عليها ما يؤشر بالتغيير.

فإذا كان لواشنطن كلمة في مسالة الرئاسة، كما يتوقع البعض، فإنه من الأرجح ان يكون موقف الحريري، في هذه الحالة، تعبيراً عن التوجهات الأميركية. وبالتالي، يمكن القول إنه سوف يجري انتخاب رئيس جديد. لكن مواصفات الرئيس الجديد سوف يقررها الطرف الآخر المعني بالأمر، وتحديداً سوريا. وهذا ينبىء بأن الرئيس المنتظر سوف يكون على صورة الياس الهراوي ومثاله، من حيث المواصفات.

ولهذا سابقة في التاريخ اللبناني المعاصر، عندما جرى انتخاب الرئيس شارل حلو خلفاً للرئيس فؤاد شهاب، بعدما فشلت محاولات التجديد له، مما وصف في حينه بانه «شهابية بدون فؤاد شهاب»!

وقياساً على ذلك، يمكن وصف المرحلة اللبنانية المقبلة، في ظل رئيس جديد للجمهورية، بأنها «هراوية بدون الياس الهراوي»! وفي هذه الحالة، قد يكون من الأفضل للبنان والمنطقة ان يعاد تمديد ولاية الهراوي مرة ثانية، لأن انتخاب رئيس آخر، ولو كان على صورة الهراوي، سوف يكون بالضرورة بمثابة مرحلة انتقالية الى المجهول، وما يتضمنه ذلك من توترات داخلية وخارجية، كما حدث في مرحلة الانتقال بين شارل حلو وسليمان فرنجيه، ومنها تجدد الحرب الأهلية التي ما زالت كامنة على الرغم من مظاهر السلم الأهلي في الوقت الحاضر. فالهراوية بالأصالة خير من الهراوية بالوكالة، ولا سيما أن المحظور الأساسي سابقاً، وهو الحرمة الدستورية، قد خرقت بغير أسباب مقنعة، فكيف إذا كانت اسبابها أكثر وجاهة هذه المرة؟

يكفي سبباً لتمديد ولاية الهراوي من جديد، أن رفيق الحريري لم يعد ميالاً اليها بعدما نفدت ذخيرته وانقطع زخمه، على أمل أن يجدد هذا الزخم على نغم مختلف.

فإذا كان الحريري يتصور أن الهراوية بدون الهراوي ممكنة، فإنه لا يتصور أن الحريرية ممكنة بغير الحريري. فهي إما أن تكون أو لا تكون ... وهذه هي المسألة، على قول شكسبير!

«الميزان»

اسعار الموزعين

Austria: AS26. Bahrain: Fils250. Belgium: BF50. Canada: C$2.50. Cyprus: C£1. Egypt: E£1. France: FF8. Germany: DM2.5. Greece: DR400. Italy: L300. Jordan: Fils200. Lebanon: LL1000. Libya:LDin0.75. Morocco: Dh7. Oman: Peiza300. Spain: Pts3.50. Switzerland: SFr3. Syria: L.S.15. Tunisia: M600. U.A.E: Dirh3. UK: £1. USA: $2.

في مقال لجريدة «غارديان» البريطانية حول «الإعمار الحريري»

لبنان الجميل فُقِدَ الى الأبد!

نشرت جريدة «غارديان» البريطانية بتاريخ ١٩٩٧/١١/٤ مقالاً عن لبنان بعنوان: «لبنان الجميل فُقِد الى الأبد»، تناول التشوهات التي ادخلتها خطة رفيق الحريري للإعمار على الطبيعة اللبنانية. وفي ما يلي نص المقال الذي كتبه مارتن ولاكوت:

تهب الريح عاصفة عبر الخواء الذهبي في قلب بيروت فتحمل الغبار وترشه فوق تلال الردم الناتئة من البحر الى ابعد مما كان سابقاً ساحل بيروت. وهذا التل من الردم، يأتي من انقاض المدينة القديمة بما كان فيها من طوب وقرميد وعوارض ورخام وبلاط ومداخن وشبابيك... وما الى ذلك من مواد للبناء من حجر وحديد وجبس وزجاج، كانت تؤلف الاف البيوت والمباني.

لقد حفر وسط بيروت وأفرغ في البحر، وتختلف الآراء حول ذلك بين قائل بأنها بداية جديدة رائعة لوسط المدينة الذي دمرته الحرب، وما عاد ممكناً إصلاحه وبين قائل انه تدمير بشع لمنطقة ذات أهمية تاريخية وإجتماعية كبيرة كان بالإمكان استرجاعها. وما بقي في تلك الفسحة التاسعة عدة بنايات معزولة منها بعض الكنائس والمساجد والمكاتب ومباني المؤسسات وعدد قليل من الشوارع الكاملة تتمحور حول «ساحة النجمة»، حيث مبنى البرلمان اللبناني، أما الباقي فهو صفحة بيضاء خالية، يفترض أن يكتب لبنان عليها مستقبله الى الأحسن أو الى الأسوأ.

إن هذا المشروع الإستثنائي الشديد القسوة لصاحبه رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري، المقاول الملياردير، الذي تحول الى سياسي، بات نقطة تتركز حولها المناقشات بشأن تخطيط المدينة، وفن العمارة، والطبيعة المجاورة التي تتعدى فن الجمال. وليس كثيراً أن يقال أن جمال بيروت ولبنان حقيقياً كان أم مزعوماً، مفقوداً أو مستعاراً، هو العنصر الحاسم في بقاء البلاد.

لبنان الجميل! لقد تغنى كثيرون بجمال وجاذبية هذه البلاد، بحيث أن كثيرين توقفوا عن النظر لرؤية ما إذا كانوا لا يزالون هناك.

أما الحقيقة، فإنّ لبنان قبيح، ساحله مكتظ بأبنية رخيصة وسيئة التصميم من الإسمنت. سفوح جباله اعتدي عليها بالزحف العمراني، غاباته تقلّصت الى الصفر، قراه ابتلعت ونشأت مكانها مدن صغيرة منفرة. كل منظر جميل، كل ناحية أصبحت ملكاً خاصاً، إنّه موقع من الجشع والغباء، ولم ينقذ منه سوى القليل بحبوبة معينة، وعطف ودفء بين السكان. اما الشيء المدهش حقيقة، هو أن اللبنانيين في هذا المكان المدمر يعتقدون أنه بإمكانهم إحياء ما كان من قبل!

سوف يأتي السياح ليسيروا على طرقات تشوهها المباني الرخيصة على الجانبين، وليسبحوا في بحر تملأه مياه المجارير، وليتأملوا الأنقاض الرومانية التي تحيط بها أكداس الزبالة. وإذا عاد رجال الأعمال والأجانب الأغنياء بالأعداد التي كانوا يجيئون بها سابقاً، فإنّهم سيجدون عاصمة إختفت جاداتها الأنيقة وساحاتها العامة الرائعة ومطاعمها التقليدية القديمة وفنادقها المحببة، أو سيجدون أنه جرى تحويلها الى الأسوأ، وأن القليل الذي تبقى من مبانيها القديمة يهدم كل يوم.

كانت الحرب مسؤولة عن الكثير من هذا، ذلك أن الكثير من البيئة المبنية سابقاً، تدمر أو تهدم، لكن المفارقة هي أن عمليات البناء استمرت خلال الحرب بغير تنظيم أو قانون بالتوازي مع استمرار القتال.

فقد أقيمت شقق جديدة وبيوت ومكاتب لطبقة وسطى، هربت الى مناطق آمنة، كانت ريفية في السابق فانقلبت. تضاعفت مدن الصفيح أو زادت ثلاثة أضعاف لتأوي العدد الكبير من اللاجئين

الفقراء. وعندما توقف القتال، باستثناء القتال ضد إسرائيل في الجنوب، استمرت عمليات البناء المسعورة، حتى استطاعت الآن أن تنهب المساحات الجديدة المأمونة في العاصمة، وتستولي على آخر نقاط الجمال في الريف.

ويصف سمير خلف، عالم الإجتماع اللبناني، هذه العملية، حيث الرصاصة والقذيفة خرقتا الشعور بالأمن والحماية المرتبطة بالمنزل والجيرة، فيقول:

«بات اللبنانيون مشردين بلا بيوت في بيوتهم».

وأضاف قائلاً: «وبعد الحرب باتت البيئة هدفاً بديلاً وسهلاً، يصبون عليها جام غضبهم، فما يهم هو الوصول غير المشروط الى الأرض لإرضاء مطلبين طاغيين: الشهية التي لا ترتوي للربح بين الطبقة البورجوازية، والشعور الإنتقامي بالغبن إزاء الإمتيازات غير المستحقة لفاقدي الملكية».

بات لبنان مثالاً متطرفاً على الإقتصاد العامل على تدمير الجمال، وعلى استمرار البيع وإعادة البيع والسياسة، فإنّ منتقديه يرون ثلاث مشكلات أساسية في سياساته:

١ ـ إن تصوره للبنان، هو حلم مقاول، يحلم بالطرقات الجديدة والجسور والمباني العامة وأبراج الشركات، مركّزاً على ما هو مادي على حساب أهداف أخرى.

٢ ـ لقد لوى الحريري الإطار الدستوري والقانوني ليحقق أهدافه الجذرية، وهو لا يميز، كما يقول منتقدوه، بين العام والخاص. كما إنه بتركيزه على التجديد المادي، أهمل الثوترات الخطيرة القائمة في لبنان الآن وخصوصاً استبعاد المجتمع الماروني المسيحي.

٣ ـ إنّه آت بعد سنوات من العمل في السعودية حيث لا حساب للكلفة، ولذلك لا يفهم مدى محدودية موارد لبنان، فكانت النتيجة أنّ إذا كان إعادة الإعمار الذي أطلقه رفيق الحريري، يمثّل حالة تصحيحية لهذه الإتجاهات أو إذا كان في حقيقته ليس أكثر من نسخة مضخمة لتلك القوى ذاتها.

ومما لا شك فيه أن الحريري، المقاول الملياردير الذي جمع ثروته في السعودية والخليج، فأصبح أقوى زعيم عرفه لبنان الحديث، يريد الخير لبلاده في قرارة نفسه. فهو محسن قام مثلاً، وعلى نفقته الخاصة، بتمويل تعليم الاف الطلاب اللبنانيين، لكنه في الوقت ذاته لا يزال رجل أعمال...

وإذا وضعنا جانباً التساؤلات حول شرعية الجمع بين الأعمال والسياسة، فإنّ منتقديه يرون ثلاث مشكلات أساسية في سياساته:

١ ـ إن تصوره للبنان، هو حلم مقاول، يحلم بالطرقات الجديدة والجسور والمباني العامة وأبراج الشركات، مركّزاً على ما هو مادي على حساب أهداف أخرى.

٢ ـ لقد لوى الحريري الإطار الدستوري والقانوني ليحقق أهدافه الجذرية، وهو لا يميز، كما يقول منتقدوه، بين العام والخاص. كما إنه بتركيزه على التجديد المادي، أهمل الثوترات الخطيرة القائمة في لبنان الآن وخصوصاً استبعاد المجتمع الماروني المسيحي.

٣ ـ إنّه آت بعد سنوات من العمل في السعودية حيث لا حساب للكلفة، ولذلك لا يفهم مدى محدودية موارد لبنان، فكانت النتيجة أنّ الدين الذي ركّبه على البلاد يهدد ويتجاوز قدرتها على الدفع والسداد، ولا سيما إذا ما حدث هبوط في قيمة الليرة اللبنانية، التي يرى الكثيرون أنّ مستواها الحالي مفتعل.

فلو أنّ الإنضباط الممارس في بناء وسط بيروت طبق بالتساوي على عمليات البناء في أماكن أخرى لكان في ذلك شيء من التعويض. ذلك انه الى جانب عمليات البناء المنضبطة والمخططة وشبه الحكومية، هنالك تدمير فوضوي وعشوائي لأفضل ما تبقى من لبنان، بما في ذلك الأبنية القديمة في المناطق المحيطة بوسط بيروت.

وهذه المسألة تمثّل حالة تتجاوز كون القائمين بالبناء لهم نفوذ في الحكومة. إنّهم من الحكومة. والنتيجة هي أنّ لبنان بلد ما زال ممكناً للمساحات الخاصة فيه أن تبقى جميلة، لكن عندما تخرج من بيتك، كما يقول عاصم سلام، نقيب المهندسين اللبنانيين:

«فإنك تتلقى صفعة على وجهك...».

إنّ جمال لبنان كما يُفسّر بطريقة شاملة، يعني التلال والبساتين والحقول والشواطىء ومبانيه وماكولاته وازيائه وطريقة حياته الإجتماعية... وهذا ما كان له، أو كما كتب سمير خلف:

«لم يبقَ للبلاد شيء سوى ذلك يدعم بقاءها المعرض للخطر».

إنّه من الواضح جداً أنّ لبنان قد يفقد أخيراً ذلك الجمال.

بلغ نسبة ٥٣,٨٪ في نهاية ايلول/سبتمبر

العجز في موازنة ٩٧ يبلغ ٣١٦٣ ملياراً والدين العام زاد ٢,٦ مليار دولار

تخطت نفقات الموازنة لغاية آخر ايلول المنصرم التوقعات التي لحظها قانون موازنة ١٩٩٧. فقد دلت احصائيات وزارة المال على ان حجم العجز بلغ ٣١٦٣ مليار ليرة متخطياً التقدير له بـ ٨٦٣ ملياراً نسبتها ٣٧,٥٪.

وفي التفصيل، ان النفقات على الدين العام بلغت نهاية ايلول/ مليار، في حين تخطت النفقات الجارية المقدر لها بـ ٢٤٠ مليار ليرة، على مدار السنة، وباتت تزيد بنسبة ٧,٥٪ والنفقات المحتملة خلال الفصل الاخير من السنة ستكون عجزاً اضافياً الى هذه النسبة.

وفي مجالي النفقات الجارية ونفقات خدمة الدين يبدو ان مجموع المجموع بلغ ٥٨٨٣ مليار ليرة تمثل نسبة ٩٩,٣١٪ مما قدر لها.

وخلافاً للزيادة الكبرى في النفقات، سجلت الواردات تحققاً طبيعياً فبلغت نسبة ٦٦,٣٪ مما قدر لها.

ونتيجة لهذا التباين تجاوزت نسبة العجز العام ٤٩,٦٪ وبلغت ٥٣,٧٧٪ في مقابل ٣٥,٩٤٪ الجارية بلغ ٧٤٥ مليار ليرة، في حين ان المقدر على مدار السنة كان ٤٠٠ مليار، وبلغت نسبة الزيادة ٨٦,٢٪.

في مقابل هذا العجز ارتفع حجم الدين الداخلي الصافي ٣٠٧٥ من ١,٧٦ مليار دولار الى ٢,٢٤ مليار دولار بزيادة ٤٨٠ مليون دولار نسبتها ٢٧,٣٪. وبذلك يكون الدين العام قد ارتفع من ١٠,٣٤ مليارات دولار نهاية سنة ١٩٩٦ الى ١٢,٩٣

٢٣,١٪: فقد ارتفع حجم الدين الداخلي من ١٣٣١٥ مليار ليرة في نهاية سنة ١٩٩٦ الى ١٦٣٩٠ ملياراً في نهاية ايلول/ سبتمبر الماضي، توازي ١٠,٦٩ مليارات دولار، حيث

الدين العام

	نهاية ١٩٩٦	نهاية ايلول/ سبتمبر ١٩٩٧	التغيير الكمي	٪
الدين الداخلي الصافي (مليار ليرة)	١٣٣١٥	١٦٣٩٠	٣٠٧٥	٢٣,١
الدين الداخلي الصافي (مليار دولار)	٨,٥٨	١٠,٦٩	٢,١١	٢٤,٦
الدين الخارجي (مليار دولار)	١,٧٦	٢,٢٤	٠,٤٨	٢٧,٣
مجموع الدين العام (مليار دولار)	١٠,٣٤	١٢,٩٣	٢,٥٩	٢٥,١

نفقات الموازنة وارداتها
(مليار ليرة لبنانية)

	نهاية ايلول/ سبتمبر ١٩٩٧	تقدير ١٩٩٧	النسبة المحققة (٪)
خدمة الدين	٢٤١٨	٢٧٠٠	٨٩,٦
النفقات الجارية	٣٤٦٤	٣٢٢٤	١٠٧,٥
مجموع النفقات	٥٨٨٣	٥٩٢٤	٩٩,٣١
مجموع الواردات	٢٧٢٠	٤١٠٠	٦٦,٣
مجموع العجز	-٣١٦٣	-٢٣٠٠	١٣٧,٥
العجز الفائض الاولي	-٧٤٥	-٤٠٠	١٨٦,٢
نسبة العجز (٪)	٥٣,٧٧	٣٥,٩٤	١٤٩,٦

سبتمبر الماضي ٢٤١٨ مليار ليرة، تمثل نسبة ٩٨,٦٪ من النفقات المقدرة لخدمة الدين والبالغة ٢٧٠٠ ما انفق لغاية نهاية ايلول/ سبتمبر يكاد يوازي المجموع المقدر لها. اذ تشير الاحصائيات الى ان هذا لحظتها فذلكة موازنة ١٩٩٧.

وفي قراءة للوقائع يتبين ان العجز الاولي الناتج من النفقات مليار ليرة، ليغطي العجز في الموازنة والبالغ ٣١٦٣ ملياراً.

وهذه الزيادة تمثل نسبة الزيادة ٢,١ مليار دولار ونسبة الزيادة ٢٤,٦٪. اما حجم الدين الخارجي فقد ارتفع في الفترة ذاتها مليار دولار نهاية ايلول/ سبتمبر الماضي، والزيادة ٢,٥٩ مليار دولار نسبتها ٢٤,١٪.

الحريري بين الإقصاء والإخصاء!

لبنان من «ثعالب» الماضي الى «ذئاب» الحاضر

كتب نائب بيروت السابق الدكتور المحامي عصام نعمان في الزميلة «القدس العربي» الصادرة من لندن مقالاً ملفتاً حول الأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة في ظل حكومة رفيق الحريري، في ما يلي نصه:

❐ رفيق الحريري في مأزق.

ما من مرة، منذ انضمامه الى «نادي رؤساء الحكومة» في لبنان قبل خمس سنوات، بدا الرجل مستهدفاً ومحاصراً بالاتهامات كما بدا عند مغادرته بيروت الى جنيف فباريس لتمضية عطلة نهاية الاسبوع.

كان قد نسب اليه كلام «غليظ» قيل انه لفظه عشية سفره في اجتماع رتب على عجل لنفر من انصاره في بيروت. ومع حرصه الشديد على عدم تسرب كلمته «الملغومة» الى اجهزة الاعلام، فقد نشرت احدى الصحف المعارضة مقطعاً منها جاء فيه «ان الميليشيات كان يجب ان تكون في السجن، لكنها اصبحت في الحكم. وهذه الميليشيات تعرقل خطة الانماء والاعمار».

على ان اخطر من هذا الكلام المعادي لحلفائه في الحكم، هو ما *نسبه اليه رئيس مجلس النواب نبيه* بري في رده عليه مساء اليوم التالي:

«في احتفال اخفي عن الاعلام انحى (الحريري) باللائمة في مسألة عجز الموازنة على ثلاثة:

الاول على اجهزة الرقابة، والثاني على المقاومة لان لها ثمناً، والثالثة على العلاقة مع سوريا لان لها ايضاً ثمناً. هذا الكلام خطير جداً. من هنا اقول صراحة انه لولا المقاومة لما بقي وطن ولا اقتصاد وطني، ولولا سوريا لما قام وصمد لبنان، ولولاهما لما كان لنا حكومات ومجالس نيابية ومؤسسات. ذلك كله قيل كي لا يعترف بعضنا بعناده ولا باصراره على اخطائه ومراهناته واحتكاره وهيمنته ولا اريد الآن قول كل شيء....».

سبق كلام نبيه بري واعقبه كلام كثير ضد الحريري مصدره وزراء ونواب ورؤساء أحزاب وزعماء نقابات تضمن بعضها دعوة الى ما يشبه العصيان المدني بعدم دفع الرسوم والضرائب.

لعل اسعد الناس بهذا التراشق الكلامي بين بري والحريري وغيرهما هو سليم الحص وبقية اركان المعارضة الحقيقية. لو ارادوا ان يكونوا ساخرين لكان تعليقهم الفوري على مبارزة الرئيسين ان كليهما على حق! ولو هم استرسلوا في السخرية لقالوا كلاماً من طراز:

اجل، «ابطال» الميليشيات كان يجب فعلاً ان يكونوا في السجن. لقد سرق بعضهم ونهب وقتل وشرد الالوف من المواطنين الابرياء، وقصف ودمر واسهم اي اسهام في اطالة امد الحرب. فهل يجوز، بعد هذا كله، ان يكافأوا بتعيينهم وزراء؟

ثم من هم «ابطال» الميليشيات؟ انهم حلفاء الحريري وشركاؤه في السلطة. ومن اتى بهؤلاء الى جنة الحكم؟ انه الحريري بالذات. ومن تراه رعاهم ومدهم بالمال الوفير حتى قبل ان يعينهم وزراء؟ انه الحريري بالذات، كما اتضح من «ذكريات» الوزير الياس حبيقة، احد زعماء ميليشيا «القوات اللبنانية» التي نشرها على مدى اسابيع في مجلة «الوسط» (السعودية التي تصدر في لندن).

واذا كان اصحاب «اتفاق الطائف» قد فرضوا على الحريري قبول «ابطال» الميليشيات كوزراء، فلماذا ارتضى هو هذا الامر على مدى خمس سنوات ومن خلال ثلاث حكومات متعاقبة؟!

واذا كان «ابطال» الميليشيات قد «تابوا» ورضي اصحاب «اتفاق الوفاق الوطني» (الطائف) بتوبتهم، فلماذا يعود الحريري الى نكء الجراح ونقض مفاعيل التوبة؟

واذا كان ما قاله الحريري بحق المقاومة مرده الى الود المفقود بينه وبين «حزب الله» فما باله يقول ما قاله بحق سوريا؟

ام ان نبيه بري قوله اشياء لم يقلها بقصد ايغار صدور السوريين عليه؟

ثم، هل التراشق الكلامي المتصاعد بين بري والحريري مرده الى عجز الموازنة وحسب، ام ان وراء الاكمة ما وراءها وان ثمة سيناريو يجري تنفيذه باتقان؟

الحقيقة ان «عجز الموازنة» سبب كاف لقول كل هذا الذي قيل ويقال، لكن «عجز» مسيرة السلام هو سبب آخر، لعله الاكثر اهمية، لتفاقم ازمة حكومة الحريري بل ازمة الحكم اللبناني برمته في هذه الآونة.

●●●

قد تبدو هذه تفاصيل ثانوية لازمة خطيرة، والحقيقة انها واقعات مهمة يمكن الاستشفاف من خلالها... استشفاف ما سيكون عليه الوضع في لبنان كما في المنطقة في المستقبل المنظور.

لبنان ليس مشهداً جانبياً في ازمة المنطقة. انه في آن واحد حقل تجارب ومختبر مبادرات وساحة صراعات ومنبر حوارات ومرآة عاكسة.

ثم ان لبنان ليس دولة. انه مجرد نظام، بمعنى الية Mechanism لتقاسم السلطة والنفوذ والمغانم بين ارباب الاقطاع السياسي واقطاب الطوائف ورجال الاعمال والاموال. ولعل الحقيقة الاكثر سطوعاً في تاريخه المعاصر هي ان ما من تطور اساسي حدث فيه الا وكان نتيجة واحد من امرين: انقلاب في موازين القوى الاقليمية في محيطه، او تدخل خارجي للتفريق او التوفيق بين ابنائه.

اجل، الخارج هو العامل الاساسي في الداخل اللبناني، انه «القانون الذهبي» لتفسير تطورات الداخل.

من هنا يستقيم القول ان لبنان مهم بذاته كما انه مهم لدى اللاعبين الاقليميين والدوليين الكبار.

وعليه، فان «عجز الموازنة» مثلاً، قد لا يكون مجرد مسألة لبنانية داخلية، اذ ربما يكون لها دوافع وابعاد خارجية. بعبارة اخرى، ربما يكون «عجز الموازنة» جزءاً من سيناريو اقليمي لا يتناول لبنان فحسب، بل يعبر عن تطورات عدة تحيل بها المنطقة.

في اطاره اللبناني يبدو عجز الموازنة المتفاقم مكمن الداء في الاقتصاد اللبناني. فهو اساساً سبب انصراف المدخرات الوطنية عن تمويل نمو القطاعات الانتاجية الى تمويل الحاجات المتزايدة للخزينة.

لماذا؟ لان الحكومة المفتقرة الى المال لجأت الى اصدار سندات خزينة بفوائد مرتفعة لاجتذاب المدخرات (ودائع المصارف) من اجل تمويل حاجاتها ومشاريعها. واذا امتصت الحكومة بهذه الطريقة سيولة المصارف، لم يبق لهذه الاخيرة ارصدة ممكن تسليفها الى قطاعات التجارة والصناعة والزراعة. وحتى لو توفرت مثل هذه الارصدة فان الفوائد المطلوبة كانت مرتفعة الى درجة لا تحتمل، الامر الذي تسبب في جمود في الحركة الاقتصادية العامة. ثم ان العجز تسبب في بقاء معدلات الفائدة في السوق عالية نسبياً، علماً ان ارتفاع معدلات الفائدة يعتبر كابحاً للنشاط الاقتصاد عموماً.

ثم ان العجز هو ايضاً مصدر مباشر من مصادر ازدياد مديونية الدولة، وبالتالي تعاظم حجم خدمة الدين العام التي تشكل بدورها مصدراً رئيسياً من مصادر عجز الموازنة. ولعل رئيس الحكومة السابق الدكتور سليم الحص كان بارعاً عندما قال في وصف عجز الموازنة:

«هكذا تبدو مالية الدولة اسيرة ما يشبه الحلقة المفرغة: العجز يؤول الى ازدياد مديونية الدولة، وازدياد المديونية يؤول الى تنامي حجم الدين العام، وتزايد خدمة الدين يؤول الى مزيد من عجز الموازنة، وهكذا دواليك».

في مطلع هذه السنة قدرت حكومة الحريري في مشروع موازنة سنة ١٩٩٧ العجز بـ ٣٧٪، فكانت النتيجة ان العجز المحقق عن الاشهر الستة الاولى بلغ نحو ٥٦٪. ومن نتائج هذا الواقع المثير للقلق ازدياد مجموع الدين العام في نهاية شهر آب اغسطس الماضي الى نحو ١٢ مليار دولار، اي الى ما يتعدى اجمالي الناتج المحلي حسب معظم التقديرات.

لمعالجة هذا العجز المتفاقم اتجهت حكومة الحريري لاستدانة مبلغ الف مليون دولار من الخارج، مقرونة باقتراح لزيادة الرسوم والضرائب المفروضة على الناس، لا سيما على البنزين. وعند التصويت على ذلك في مجلس الوزراء رفضت الاكثرية زيادة الرسم على البنزين، فاتجه الحريري الى زيادة الضرائب في حقول اخرى ابرزها زيادة الرسوم السنوية على ميكانيك السيارات (حسب عدد احصنة طاقتها) الامر الذي اثار ردة فعل سلبية اعتى من اقتراح زيادة الرسم على البنزين.

غير ان اسوأ ما في اداء حكومة الحريري هو افتقارها الى خطة انمائية شاملة ومتوازنة ذات اولويات محددة، بل هي رفضت تكراراً وضع مثل هذه الخطة، على الرغم من مطالبات المعارضة، بدعوى ان احداً لا يستطيع ان يقرر اي مشروع يتقدم بالاولوية على اي مشروع آخر. لكنها عندما تقدمت بمشروع استدانة الالف مليون دولار تذرعت بان هذا المبلغ مطلوب من اجل اولويات ملحة هي تنفيذ المشاريع الانمائية في المناطق الاقل تطوراً، واعادة المهجرين الى ديارهم، وتسديد ما تراكم في ذمة الدولة من ديون للمستشفيات، وتنمية القطاع المدرسي والمهني؟

تساءل الدكتور سليم الحص باسم المعارضة: هل استجدت هذه الاولويات الآن؟ الم تكن هذه الاولويات معروفة منذ سنوات؟ ثم، اين هي الخطة التي يراد تمويلها من قرض الالف مليون دولار؟

وفيما تزعم الحكومة انها استجابت لدعوات ترشيد الانفاق بوضع موازنة تقشفية، جاء تقرير للتفتيش المالي (قدم الى لجنة المال والموازنة البرلمانية) يكشف من خلال جدول مقارنة بين اعتمادات موازنة سنة ١٩٩٦ واعتمادات مشروع موازنة سنة ١٩٩٧ وجود زيادات كبيرة في اعتمادات الموازنة «التقشفية» الجديدة تزيد احياناً عن نسبة مائة في المائة! مثال ذلك:

● في موازنة رئاسة الجمهورية: نفقات مستحدثة: وفود ومؤتمرات ١٥٠ مليون ليرة لبنانية.

● اسمدة وشتول ونصوب زيدت من ٦٠ مليون ليرة الى ١٤٢ مليوناً!

● في موازنة مجلس النواب: استئجار سيارات: مائة مليون ليرة (مستحدثة)، متعاقدون واجراء ومستشارون: ٤٠٠ مليون ليرة بدل ١٤٠ مليوناً في سنة ١٩٩٦!

● في موازنة مجلس الوزراء: اسمدة وبذور وشتول: ١٠٥ ملايين ليرة بدل ٤٥ مليوناً في سنة ١٩٩٦، مستشارون ٤٧٥ مليوناً بدل ٢٥٥ مليوناً في سنة ١٩٩٦، الاحصاء المركزي: الف مليون ليرة بدل ٩٠ مليوناً في سنة ١٩٩٦ اي بزيادة ٩١٠ ملايين!

على ان كل هذه الزيادات «التقشفية» تهون امام الهدر الهائل في تنفيذ المشاريع. مثال ذلك: مدرسة جرى تلزيمها الى متعهد بمبلغ ٩ مليارات ليرة في حين ان تكلفتها الحقيقية لا تزيد عن ٣ مليارات ليرة!

بعد السجال بين رئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء ومحاولات رئيس الجمهورية التوفيق بينهما، يبدو ان حكومة الحريري تميل الى وضع مجلس النواب امام خيارين:

- الموافقة على جدول الرسوم والضرائب الرقم ٩ كما ورد في مشروع الموازنة، اي دونما تعديل بدعوى ضرورة المحافظة على نسبة العجز المقترحة لسنة ١٩٩٨ وهي ٣٧٪.

- ايجاد موارد بديلة - بينها العودة الى زيادة الرسم على البنزين - في حال ارتأى مجلس النواب ضرورة لالغاء بعض الرسوم والضرائب او تخفيض معدلاتها.

ماذا يمكن ان يحدث اذا لم يستجب مجلس النواب لأي من هذين الخيارين؟

هل يستقيل الحريري؟

ان هذا السؤال يطرح سؤالاً آخر، له الاسبقية: هل «اهل القرار» في صدد الاستغناء عن خدمات الحريري ام مجرد تحجيمه، شخصاً ودوراً؟

وفي هذه الحال، هل ما يقوم به نبيه بري والآخرون من حلفاء السنوات الخمس الماضية هو سيناريو للاقصاء ام للاخصاء؟ واذا كان القرار هو الاقصاء، متى يتم ذلك وما الاخراج اللائق؟

هذه ليست اسئلة «لبنانية» فحسب بل اسئلة «اقليمية» ايضاً. ذلك لان المشهد اللبناني مرتبط عضوياً بالمشهد السوري والمشهد الاقليمي عموماً، بل هو مرآة في كثير من الاحيان، لفواعل المشهد الاقليمي وحركته.

●●●

في الاطار الاقليمي، يبدو الحريري ضحية عجز من نوع آخر هو «عجز» مسيرة السلام. فقد راهن الرجل، منذ تسلمه السلطة في خريف سنة ١٩٩٢، على نجاح الولايات المتحدة الاميركية في التوصل الى تسوية سلمية شاملة في الشرق الاوسط في خلال ثلاث او اربع سنوات. ها هو الزمن يمر سريعاً من دون ان يتمكن احد من رؤية خيط الضوء في آخر نفق المفاوضات المتوقفة.

اكثر من ذلك: يشير اداء بنيامين نتنياهو الى ان اسرائيل قطعت شوطاً في التملص من مبادىء مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١ (الارض مقابل السلام) والتخلص من موجبات اتفاقات اوسلوا وحتى اتفاق وادي عربة.

لعل العودة الى الصراع هو عنوان المرحلة المقبلة. ما لم يحزم الرئيس بيل كلينتون امره فيباشر ضغطاً محسوساً على اسرائيل، او تتعثر سياسة نتنياهو الداخلية فيجد نفسه خارج السلطة في يوم او شهر او سنة، وكلا الامرين مجرد احتمال ضعيف.

يعرف «اهل القرار» كما الحريري بطبيعة الحال، ان الليبراديين الذي يحمل الجنسيتين اللبنانية والسعودية - شأنه شأن دزينة من كبار المسؤولين اللبنانيين الذين يحملون جنسيتين! - ليس رجل المواسم جميعاً.

لقد راهن على السلام، لكن مسيرة السلام تعثرت، وراهن على صداقاته الدولية للحصول على هبات ومساعدات مالية وقروض بفوائد ميسرة، لكن «مؤتمر واشنطن لاصدقاء لبنان» لم تف دوله بوعودها المعسولة.

وحاول جهده ان ينهض بورشة انماء واعمار تشكل قاعدة لنهوض اقتصادي متنام، لكن اولوياته المقلوبة، وفساد الادارة، وهدر المال العام، وازدياد حدة الضائقة المعيشية، واستفحال المديونية العامة، وتفاقم عجز الموازنة، وتكاثر الخصوم والاعداء، شلوا حركته او كادوا، فاصبحت حكومته المتعثرة والمنقسمة على نفسها عبئاً على البلاد والعباد.

كل ذلك سيأخذه «اهل القرار» في الحسبان عندما يدرسون - ولعلهم بدأوا - انعكاسات التطورات الاقليمية على الساحة اللبنانية، ووسائل مواجهتها على جميع المستويات.

اذا وجدوا، نتيجة الدرس والتدقيق، ان باب المفاوضات لم يغلق نهائياً، وان ثمة املاً في معاودتها، وان لبنان سيعطى، بشكل او بآخر، «فترة سماح» لا يكون خلالها عرضة لعملية عسكرية اسرائيلية بعيدة المدى، فان بقاء الحريري في السلطة سيعني رهاناً متجدداً لأهل القرار على سلام مرتقب وان كان بعيد المنال.

اما اذا وجدوا ان عملية السلام قد وصلت فعلاً الى طريق مسدود، وان اسباب الصراع عادت لتفرض نفسها على اللاعبين الاقليميين، وان من شأن ذلك ان ينعكس سلباً على الساحة اللبنانية، وان سجل «انجازات» الحريري لا يسمح له، كما لا يسمح لهم، بان يكون رجل المرحلة المقبلة، فان قرار الاخصاء سيتطور الى قرار بالاقصاء خلال يوم او شهر او سنة.

هكذا يتحول لبنان مرآة لتظهير منعطف اقليمي كبير لا يعرف احد نتائجه وذيوله وانعكاساته على دول المنطقة.

غير ان مقدمات الاخصاء (او ربما الاقصاء) لا تبعث على الارتياح، بل لعلها تبعث على القلق. ذلك لان الذين يتولون تنفيذ السيناريو هم، في التحليل الاخير، من طينة الحريري نفسه. الم يكونوا، طوال السنوات الخمس الماضية، حلفاء وشركاء، واصدقاء؟

الا تعني هذه المقدمات ان رجال المرحلة المقبلة هم من طينة رجال المرحلة الراهنة وان لبنان مقبل، على صعيد الممارسة، على مزيد من الشيء نفسه؟

اي مستقبل لهذه البلاد ومؤلاء العباد اذا كان الحاكمون هم انفسهم الجلادون؟

في كتاب له حديث عن حرب لبنان يرصد عالم الاجتماع الالماني تيودور هانف ظاهرة تطور الوضع اللبناني من «ثعالب» الماضي الى «ذئاب» الحاضر.

ترى، اي حيوان مفترس اكثر شراسة ينتظر لبنان اذا ما خرج من مرحلة الحريري الى مرحلة امثاله؟

لعل العلامة السيد محمد حسين فضل الله كان السبّاق الى استشعار لا جدوى العملية السياسية في ظل تعاظم الاحساس الطائفي بشكل يفوق المعقول، إذ قال:

«ان القرارات التي تتحرك في البلد قد تأخذ شكل القرارات الوطنية لكنها تحمل في داخلها عناصر سياسات اقرب الى الخارج منها الى الداخل. ذلك لان هناك اشخاصاً في الحكم لم يختترهم الناس انما اختارتهم الظروف. لذلك فان استقالة حكومة ومجيء اخرى لا يحل المشكلة لان القضية ليست قضية شخص بل قضية نهج....».

في ضوء هذا كله، ليس من قبيل المغالاة القول ان القوى الحية في لبنان مدعوة الى العمل بجهد استثنائي من اجل السيطرة على ظروفها، فلا يكون اشخاص الحاكمين من اختيار ظروف الخارج.

ثم ان القوى الحية مدعوة، بكل المنطق والصبر والمثابرة، الى اقناع اهل القرار بان مواجهة تحديات المرحلة العصيبة المقبلة لا يتم ولا ينجح باشخاص وادوات ومنظومات بعضها مستهلك وبعضها الآخر فاسد، وكلها تعيش ليومها ولمصالحها الضيقة».

يفترض بالرجال العظام من اهل القرار ان لا يحسنوا التعامل الا مع الرجال وليس مع اشباه الرجال.

الى متى يستسيغ اهل القرار ان يتذوقوا في لبنان هذا النمط من صغار الرجال؟

الأردن
هبوط العجز التجاري ١٣٪ في الأشهر الثمانية الاولى لهذه السنة

جدولة ديون للدانمارك والسويد واتفاق شراكة مع واشنطن

❐ بعد طول بحث ومناقشات، كان لحكومة عبد السلام المجالي ما أرادت ووقعت مع الدانمارك اتفاقاً تمت بموجبه اعادة جدولة ديون اردنية مستحقة للدانمارك مقدارها ٧,٥ مليون كرونا، اي ما يزيد قليلاً على مليون دولار.

وتكمن اهمية هذا الاتفاق الذي وقعه عن الجانب الاردني سليمان حافظ، وزير المال، وعن الجانب الدانماركي دوروثي كورتسون، القائمة باعمال السفارة الدانماركية في دمشق، في انها تأتي في إطار اتفاقية كان الأردن وقعها مع دول «نادي باريس» في ايار/ مايو الماضي في العاصمة الفرنسية، تم الاتفاق بموجبها على اعادة جدولة ما قيمته ٤٠٠ مليون دولار مستحقة على الاردن في الفترة بين حزيران/ يونيو ١٩٩٧، و٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٩، فضلاً عن ٥٠ مليون دولار اخرى مستحقة على الاردن لدول ليست اعضاء في «نادي باريس» لكنها تطبق المعايير ذاتها التي تطبقها دول النادي على الدول المدينة.

وتنص شروط الاتفاق مع الدانمارك على ان يتم تسديد هذا المبلغ للحكومة الدانماركية في ٢٠ قسطاً نصف سنوية، بحيث يسدد القسط الاول في نهاية تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٨، اي بعد فترة سماح مدتها ١٠ سنوات، والاخير في نهاية نيسان/ ابريل سنة ٢٠١٨.

وبذلك تصبح القيمة الاجمالية للديون الدانماركية المستحقة على الاردن، والتي تمت اعادة جدولتها نحو ٤٧ مليون كرونا، اي نحو ستة ملايين دولار من دون اي فوائد.

وفي الاطار ذاته كان مجلس الوزراء وافق على اعادة جدولة ديون سويدية تبلغ قيمتها ١,١٥ مليون دولار تمثل الاقساط المستحقة على الاردن في الفترة بين ١ حزيران/ يونيو ١٩٩٣ ونهاية شباط/ فبراير ١٩٩٨.

غير ان هذه الخطوة التي وافق عليها مجلس الوزراء في أيلول/ سبتمبر الماضي لم تستكمل بعد، حيث خولت الحكومة سليمان حافظ وزير المال، توقيع الاتفاق نيابة عنها في وقت لاحق من السنة الجارية.

وكان مجلس الوزراء وافق الشهر الماضي ايضاً، على اعادة جدولة القروض البريطانية التصديرية الى الاردن، التي تمت عن طريق «مؤسسة ضمان الصادرات البريطانية»، حيث بلغت هذه الديون نحو ٥٩ مليون جنيه استرليني. وفي الجلسة ذاتها وافق المجلس على اعادة جدولة المبالغ المستحقة لـ «صندوق ابو ظبي للتنمية»، والبالغة نحو ١٨ مليون دولار. غير ان ذلك تم خارج إطار اتفاقية الاردن مع دول «نادي باريس».

وتثقل كاهل الاردن مديونية تبلغ ٦,٧ مليار دولار موزعة على دول آسيوية واوروبية واميركية. وتأتي اليابان في المقدمة، إذ تعتبر اكبر دائن للاردن بنحو ١,٥ مليار دولار.

العجز التجاري

على صعيد آخر، اظهرت الاحصائيات التي صدرت مؤخراً عن وزارة الصناعة والتجارة الاردنية «انه تم خفض العجز في الميزان التجاري الاردني خلال الثمانية اشهر الاولى من هذه السنة بما قيمته ١٥٤,٤ مليون دينار، وبنسبة مقدارها ١٣,٢٪، وذلك مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية.

وقد ارتفعت قيمة الصادرات الاردنية من حوالى ٦٢٣ مليون دينار السنة الماضية الى ٧١٣ مليون دينار هذه السنة. وبلغت نسبة نمو الصادرات الى الدول العربية ١٩٪ خصوصاً الى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية والعراق والكويت والجزائر والسعودية وبلغ مجموع صادرات الاردن للدول العربية ٢٥٠ مليون دينار.

وارجعت مصادر حكومية هذه الزيادة في الصادرات الاردنية الى تطوير القوانين والانظمة المحلية وفتح الاسواق وشطب النفقات وتحرير الاسعار ورفع الدعم عن المواد التموينية والغاء قيود العملة.

وكان للصادرات الحيوانية والنباتية والادوية والمنظفات الكيماوية والفوسفات والالبسة النصيب الاكبر من حيث الزيادة.

فقد ارتفعت صادراتها الى ١٠٠ مليون دينار اي بنسبة ٣٧٪ عن السنة الماضية. من جهة ثانية هبطت قيمة المواد المعاد تصديرها خلال الثمانية اشهر الاولى من هذه السنة بنسبة قدرها ٦,٤٪ اي من ١٦٣ مليون دينار الى ١٥٢ مليون دينار. وكانت اكبر نسب الانخفاض في المنتوجات الحيوانية والمواد الأولية الدوائية.

وهبطت قيمة الواردات خلال تلك الفترة من حوالي ١٩٨٨ مليون دينار الى ١٨٧٣ مليون دينار اي بنسبة ٥,٨٪. كما انخفضت الواردات من الدول العربية بما قيمته ١٨ مليون دينار.

● كشف النقاب عن ان عمان وتل ابيب تبحثان جدياً في اقامة منطقة صناعية عملاقة مشتركة قرب العقبة تصل تكاليفها الى نحو مليار دولار.

ويأتي هذا المشروع الذي افصح عنه ريتشارد ايزنستات، مساعد وزيرة الخارجية الاميركية للشؤون الاقتصادية، خلال توقيعه في عمان مع جواد العناني، نائب عبد السلام المجالي لشؤون التنمية، عقد الشراكة بين عمان وواشنطن، ضمن مشاريع اردنية - اسرائيلية مشتركة، خصوصاً في مجال صناعة المنسوجات والملابس التي يوجد منها عدد يناهز العشرة بين عمان واربد.

وتستفيد هذه المشاريع من الايدي العاملة الاردنية الرخيصة نسبياً ومن حقيقة انها صناعة اسرائيلية الامر الذي يتيح لها الاستفادة من الإعفاء الجمركي كبضاعة اسرائيلية لدى دخولها الولايات المتحدة، وذلك بموجب اتفاق بين البلدين.

وتشير احصاءات اسرائيلية الى ان قيمة ما صدرته المشاريع الاردنية - الاسرائيلية المشتركة في النصف الاول من السنة الجارية يصل الى نحو ٨ ملايين دولار.

غزة/أريحا
الشركات والمصانع تكتوي بالحصار وعائداتها انخفضت بسببه

إتهام إسرائيل بسرقة ملايين الدولارات من المستحقات!

❐ في كشف جديد عن اداء المصانع والشركات في غزة، ظهر ان عائدات تلك المؤسسات انخفضت ٥٠٪ قياساً الى وضعها في فترة ما قبل الاغلاق والحصار الذي طوق مناطق الحكم الذاتي، بسبب عدم قدرة هذه الشركات على نقل بضائعها وتصريف انتاجها.

وكان آخر كشف اجري على اداء ١٧ شركة للصناعات الخفيفة في شهري آذار/ مارس ونيسان/ ابريل من السنة الماضية افاد بأن عائدات هذه الشركات انخفضت بنسبة راوحت بين ٣٠ الى ٤٠٪ بعد اغلاق فرض في ذلك الوقت.

والحصار الذي لما تزل المناطق الفلسطينية تكتوي به ادى الى زعزعة الثقة بين الفلسطينيين وبين عملائهم في الداخل والخارج لعدم مقدرتهم على التواصل والاتصال بهم وتأخرهم عن ايصال السلع في المواعيد المطلوبة.

وهناك صعوبة اخرى، هي عدم تمكن الشركات والمصانع في الحصول على المواد الخام، فضلاً عن ارتفاع اسعارها، خصوصاً ان معظمها يتم شراؤه من اسرائيل او من خلالها، مما يتطلب دفع تكاليف عالية للنقل والتخزين، بسبب الاجراءات «الامنية» الاسرائيلية. وادى اجبار اصحاب المصانع الفلسطينية على نقل موادهم الخام في شاحنات اسرائيلية، الى رفع كلفة النقل بنسب تتراوح بين ١٠٠ الى ٢٠٠٪ خلال الحصار، والموردون الاسرائيليون يشترطون ان تكون الدفعات المالية المستحقة لهم نقدية، ويرفضون التعامل بصكوك مسحوبة على المصارف الفلسطينية، مما يزيد من مصاعبهم.

وفي مسح اجرته وزارة التخطيط والتعاون الدولي لدى سلطة الحكم الذاتي، تبين أن القطاع الصناعي من أكثر القطاعات تضرراً من سياسة الاغلاق، بسبب فقدان فرص التسويق، وعدم توفر المواد الاولية والسيولة النقدية.

وقدر المحللون الاقتصاديون ان معدل خسارة الشركة الواحدة بسبب الاغلاق بين ٥٠٠٠ الى ٧٠٠٠ شاقل يومياً (الدولار = ٣,٥ شاقل) هي اجرة العمال ومصاريف يومية، اضافة الى مليون شاقل بسبب عدم القدرة على تصريف الانتاج اليومي، الذي تتعاقد الشركة عليه.

ويعتقد احد اصحاب مصانع النسيج في جباليا، بالقرب من غزة، ان الاغلاق «حطم» هذه الصناعة التي تستوعب اكثر من ٤٠٪ من الايدي العاملة في القطاع، باعتباره من اكبر القطاعات الصناعية التي توفر فرصاً للعمل.

وافاد صاحب شركة لصناعة الموبيليا والابواب والشبابيك، ان الطلب على انتاج شركته توقف في صورة تامة، في وقت تتكدس فيه البضائع المصنعة لعدم القدرة على تصريفها، مبيناً ان حجم الخسائر التي لحقت بشركته تقدر باكثر من ٨٠٪ من مجمل نشاطها بسبب الحصار الاسرائيلي المستمر.

وكان ماهر المصري، وزير الاقتصاد والتجارة، كشف النقاب عن ان قرار المقاطعة لبعض السلع الاسرائيلية بين ان هناك «ملايين» من الدولارات «سرقتها» اسرائيل بتضليلها عمليات استيراد سلع من خلال موانئها وقيامها بإخفاء الوجهة النهائية لتلك السلع.

ووصف المصري قرار المقاطعة الفلسطينية للسلع الاسرائيلية بانه «خطوة جزئية لان انتاجنا لا يكفي حاجتنا». وأضاف ان هناك امكانية لإحلال السلع العربية والاوروبية مكان الاسرائيلية، كرد على سياسة الحصار، التي اصبحت منهجاً ثابتاً في السياسة الاسرائيلية في تعاملها مع الفلسطينيين، بمناسبة ومن دون مناسبة.

ولم ينكر المصري ان هناك متضررين من قرار المقاطعة «انياً ومرحلياً»، ولكن على المدى البعيد فإن الفائدة ستكون عامة للجميع، وهو ما يعني تشجيع الصناعات المحلية والاستيراد المباشر من الدول العربية المجاورة.

وقال المصري، ان «حجم استيراد المناطق الفلسطينية من اسرائيل او من خلالها يشكل نحو ٩٠٪ من احتياجاتنا، لأن ذلك يحتاج الى تغيير في نمط الاستهلاك للمجتمع الفلسطيني». واضاف، ان تعديلات على القوائم تجري باستمرار تبعاً للمتغيرات ووضع السوق.

الى ذلك، وصف الدكتور عزمي الشعيبي، عضو المجلس التشريعي وعضو اللجنة الاقتصادية، ما يجري بانه عملية تنظيم للسوق الفلسطينية لمصلحة المنتج والمستهلك وليس مقاطعة كما تسمى.

واضاف الشعيبي، ان هذه «سياسة اقتصادية جديدة» منتقداً اداء السلطة الاقتصادية خلال السنتين الماضيتين «حيث التهالك على الاحتكار والوكالات، التي ادى في النتيجة الى تدمير السوق المحلية».

وانتقد الشعيبي «اللجنة الفنية العليا» التي شكلها ياسر عرفات من اجل المقاطعة وطالب بإعادة تشكيلها من الوزارات المعنية بالامر في شكل مباشر، على أسس اقتصادية وليس سياسية، لاختصاصها في موضوع الاقتصاد، إذا ما اريد لها النجاح في مهمتها.

وطالب عضو المجلس التشريعي بتقديم اقتراح في هذا الخصوص الى المجلس لأخذ موافقته بصفته ممثلاً للشعب الفلسطيني، داعياً ياسر عرفات والسلطة التنفيذية معه الى إعادة النظر في السياسة الضرائبية الموروثة من عهد الاحتلال الاسرائيلي، لايجاد محفزات للصناعة الفلسطينية، وتعديل قانون الاستثمار المقترح قبل عرضه على المجلس التشريعي لإقراره.

وكانت السلطة الفلسطينية اعلنت مقاطعة ١٥ سلعة تستوردها من اسرائيل، وشكلت «لجنة عليا» لمتابعة هذا الامر، كرد على قرار السياسة الاسرائيلية فرض الحصار على المناطق الفلسطينية.

Proxima For Translation
0181 863 9558
ترجمة من العربية الى الانكليزية
Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الانكليزية
Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الانكليزية
Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الانكليزية
Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الانكليزية
Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الانكليزية
Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الانكليزية
FAX:0181 863 2873

سوريا

دمشق سيضربها العطش سنة ٢٠٠٥

عودة بعد انقطاع للحديث عن «سد الوحدة» على اليرموك مع عمّان

توقعت مصادر رسمية ان تتفاعل أزمة مياه الشرب والري في دمشق وريفها لتصل الى حدود الكارثة سنة ٢٠٢٠ والى عجز عن تأمين المياه تقدر نسبته بنحو ٨٠٪.

ورأت المصادر ذاتها ان دمشق على ابواب العطش قبل سنة ٢٠٠٥، وانه لا ينقذها سوى تنفيذ مشروع استراتيجي لجر المياه من خارج «حوض بردى والاعوج» مع وضع خطط وضوابط لكبح الهجرة الكبيرة والمتزايدة من سكان الريف الى العاصمة.

وقدرت مذكرة رسمية رُفعت الى الحكومة عن تأمين مياه الشرب الى دمشق وريفها، الإحتياجات المطلوبة بنحو ٣٤٢ مليون متر مكعب سنوياً. واشارت الى ان الاحتياجات من المياه لاغراض الشرب والري والاستخدامات المنزلية والصناعية بلغت سنة ١٩٩٦ قرابة ٤٠٧ ملايين متر مكعب، في حين بلغت نسبة العجز في تأمينها حتى اوائل ايلول/ سبتمبر ١٩٩٦ بنحو ٢٥٪.

اما اجمالي الاحتياجات فسوف يصل سنة ٢٠٠٠ الى ٥٧٧ مليون متر مكعب سنوياً، اي بعجز نسبته ٤٦٪ لترتفع الاحتياجات سنة ٢٠١٠ الى ٩٦٧ مليون متر مكعب بعجز نسبته ٦٩٪، ولتسجل سنة ٢٠٢٠ رقماً قياسياً قدره ١٥٨٤ مليون متر مكعب بنسبة عجز تزيد على ٨٠٪.

وفي المذكرة الرسمية ايضاً، أن متوسط قيمة هطول الامطار والثلوج على كامل مساحة «حوض بردى والاعوج» يقدر بحدود ٢٦٥٩ مليون متر مكعب سنوياً، بينما تبلغ قيمة التبخر في الفترة ذاتها على مجمل المساحة نحو ١٨٠٨ ملايين متر مكعب سنوياً، مما يعني ان قيمة الموارد المائية الطبيعية في «حوض بردى والاعوج» تساوي ٨٥٠ مليون متر مكعب سنوياً في حين تبلغ نسبة القيمة الاجمالية للموارد المائية الممكن استثمارها للشرب بين ٦٥ و٧٠٪ من هذه الموارد اي ما يعادل بين ٥٥٠ و٥٩٥ مليون متر مكعب في السنة.

وتشير المذكرة الى ان مساحة الاراضي المروية في «حوض بردى» تبلغ الف هكتار تستهلك نحو ١٠٢٥ مليون متر مكعب سنوياً لريها يتم تأمينها من المياه السطحية والجوفية والمختلطة.

والموارد المائية الطبيعية في الحوض هي موارد محدودة، ويستخدم الجزء الاعظم من مياه الينابيع الكبرى مثل «الفيجة» و«بردى»، لصالح مياه الشرب، بينما يستخدم الباقي من مياه الينابيع الاخرى، والمياه الجوفية من الآبار، لتغطية احتياجات الشرب والري في محافظة ريف دمشق.

وذكرت المصادر ان نسبة العجز الحالي في مياه الشرب في دمشق بلغ ٩٪ تعوض بتقنين يومي يتراوح بين ست وتسع ساعات على مدار ستة اشهر متواصلة.

واشارت الى ان نسبة ٥٥٪ من المياه التي تشربها دمشق صيفاً ليست عذبة المذاق، لكنها آمنة صحياً، وتحصل السلطات عليها من «ابار دمشق» و«نهر بردى» لتضخ في الشبكة بعد معالجتها، وتعقيمها، وغالباً ما تسبب عكراً في المياه.

ويشير البرنامج التقديري المعد سلفاً لانتاج المياه في دمشق للفترة بين الشهر الرابع من هذه السنة والشهر الثاني من سنة ١٩٩٨، ان الدعم الوسطي لمياه نبع «الفيجة» هو ٥٠ الف متر مكعب يومياً بوساطة الضخ من النبع الرئيسي والينابيع الجانبية، «عين حاروش» و«ابار السهل» (مشروع بردى)، مما يعني ان مجموع الدعم الوسطي سيكون في حدود ٣١٣ الف متر مكعب في اليوم.

وتبين ان النقص في الاحتياجات وصل ذروته هذا الشهر، اذ ينتج النبع ٢٥٨ الف متر مكعب يومياً يمكن رفدها من زيادة تصريفه من «ابار دمشق» و«ابار السهل» بمقدار ٣١٣ الف متر مكعب يومياً، فيكون المجموع ٥٧١ الف متر مكعب يومياً، بينما تصل الحاجة الى ٦٢٥ الف متر مكعب يومياً.

ويقدر عدد الساعات التي يلزم قطع الماء خلالها لتوفير هذه النسبة تسع ساعات يومياً.

واوضحت مصادر مؤسسة مياه الشرب، ان العجز في تأمين مياه الشرب كان سنة ١٩٩٦ نحو ١٣٢ مليون متر مكعب، وسيصل العجز في سنة ٢٠٠٠ الى نحو ٣٠٢ مليون متر مكعب، ليرتفع سنة ٢٠١٠ الى ٦٩٢ مليون متر مكعب، وليتضاعف سنة ٢٠٢٠ الى حدود ١٣٠٩ مليون متر مكعب يومياً.

وحسب المصادر تبدو دمشق على ابواب عطش حقيقي سنة ٢٠٠٥ على ابعد تقدير، ولن تنفع في مواجهته اجراءات التعويض الصناعي الحالي باستخدام مياه الآبار وجر مياه بردى ولا حتى اتباع نظام تقنين اكثر صرامة.

على صعيد آخر، التأمت في اوائل هذا الشهر في عمان لجنة اردنية - سورية مشتركة معنية بدراسة ملف مشروع «سد الوحدة» على نهر اليرموك، المعلق منذ نحو عشر سنوات. وقرر البلدان تحديث دراسات الجدوى الاقتصادية لاطلاق هذا المشروع الذي اصطدم دائماً بعقبات مالية وسياسية.

دريد محاسنة، امين عام سلطة وادي الاردن، قال ان الجانب السوري الذي ترأسه بركات حديد، وزير الري، ابدى تعاوناً واستعداداً للمشاركة في بناء السد.

لكن محاسنة اكد ان البلدين يسعيان لتخفيض الكلفة المقدرة سابقاً بـ ٤٥٠ مليون دولار، مشيراً الى انه سيتم «قبل نهاية هذه السنة اعداد دراسة (جدوى اقتصادية) لتبيان الواقع الممكن ان تنطلق منه لبناء السد». وبعد ان وصف اجتماع اللجنة المشتركة بانه «ايجابي جداً»، اكد المسؤول الاردني على ضرورة «دراسة جدوى اقامة هذا المشروع القومي والتأكد من ان العائد مجد من بنائه».

واشار في هذا السياق الى ان كمية المياه التي اتفق مبدئياً على تحويلها الى الاردن لدى ابرام الاتفاق الاولي سنة ١٩٨٧ كانت ١٦٠ مليون متر مكعب سنوياً، لكنها انخفضت في الدراسات الجديدة الى ٨٥ مليون متر مكعب.

ولم يفسر المسؤول الاردني سبب انخفاض حصة الاردن المقترحة سابقاً من مياه السد.

وحسب دريد محاسنة يفترض ان يزود سد الوحدة منطقة اربد، في اقصى شمال الاردن، بالمياه لاغراض الشرب والزراعة.

وكانت اللجنة المشتركة التأمت في دمشق في ٢١ اب/ اغسطس ١٩٩٦ بعد انقطاع دام ثلاث سنوات. وتم الاتفاق على اعادة احياء هذه اللجنة عقب قمة اردنية - سورية عقدت في دمشق في تموز/ يوليو الماضي لترطيب الأجواء بين البلدين بعدما حملت دمشق على عمان بسبب انفرادها في ابرام معاهدة سلام مع اسرائيل سنة ١٩٩٤. وكان البلدان باشرا العمل في بناء السد سنة ١٩٨٧ التي شهدت توقيع اتفاق المشروع المشترك، وذلك في منطقة «ام المقارن» عند الحدود الاردنية - السورية. لكن اعمال البناء توقفت على أثر تهديدات اسرائيلية بضربه، الامر الذي ادى الى احجام «البنك الدولي» عن تمويل المشروع المقدرة كلفته سنتذاك بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار.

إسرائيل

التحول من الصناعات التقليدية الى المنتوجات التكنولوجية العالية القيمة

حكومة نتنياهو تفتح سنة ١٩٩٩ سوق الإتصالات للمنافسة الأجنبية

كشفت وزارة الخزانة النقاب عن حال الاقتصاد في تقرير جديد، اشارت فيه الى ان التحول الهيكلي عن الصناعات التقليدية نحو التكنولوجيا الحديثة اسهم بدرجة كبيرة في التباطؤ الراهن في نمو الاقتصاد.

فانخفاض متوسط معدلات النمو في قطاع الصناعة عموماً اخفى معدلات نمو مرتفعة للغاية في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة التي تمثل نحو ثلثي القيمة المضافة الى القطاع الصناعي مع استمرار التراجع في قطاع الصناعات التقليدية... واوضحت الخزانة ان الانتاج الصناعي في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة الذي تقول انه كان ما يميز قطاع الصناعة التقليدية تراجع بنسبة ٩٪ في النصف الاول من سنة ١٩٩٧ وانخفضت العمالة فيه بنسبة ١٣٪ وعلى العكس زاد انتاج الالكترونيات بنسبة ٧٪.

واشارت الخزانة كذلك الى زيادة بنسبة ٩,٥٪ في الصادرات الصناعية الاسرائيلية في النصف الاول من هذه السنة فيما يرجع اساساً الى زيادة تجاوزت نسبتها خانة الآحاد في صادرات التكنولوجيا الحديثة بالمقارنة مع انخفاض صادرات الصناعات التقليدية.

واضافت ان المؤشرات الاقتصادية الحديثة اظهرت ان التباطؤ الاقتصادي الذي بدا في الربع الثاني من سنة ١٩٩٦ بلغ ادنى مستوياته.

وقرأنا في التقرير انه «بعد فترة طويلة من التراجع في الاداء الاقتصادي كما عكسته المؤشرات المختلفة، شهدت الاشهر القليلة الماضية اتجاهاً اكثر تبايناً. اذ بدأت بعض المؤشرات في الصعود وظلت مؤشرات اخرى مستقرة».

ومن بين اكثر الاتجاهات ايجابية كان الانخفاض في عجز ميزان المعاملات الجارية الى ٢,٣ مليار دولار في النصف الاول من السنة من ٣,٦ مليار دولار في الفترة ذاتها من السنة الماضية.

وتحسن وضع ميزان المدفوعات، الذي كان بعد قبل فترة غير بعيدة اكثر الاتجاهات اثارة للقلق، فاصبح الآن يمثل شعاعاً من الامل.

وجاء في التقرير، ان ارتفاع نسبة البطالة لا يعكس الاتجاهات الاقتصادية الراهنة لان بيانات البطالة تتأخر عن بقية التطورات الاقتصادية.

وتتوقع الخزانة ان يتسارع النمو الاقتصادي في السنة المقبلة الى ما بين ٣٪ و٣,٥٪ وفقاً لتقدير اولي اعدته في تموز/ يوليو الماضي. وفي ذلك الوقت توقعت ان ينمو اجمالي الناتج المحلي سنة ١٩٩٧ بنسبة ٢,٥٪ بانخفاض عن تقديراتها السابقة التي وضعته عند مستوى ٤,١٪. وفي سنة ١٩٩٦ نما الاقتصاد بنسبة ٤,٤٪.

واعربت الوزارة في تقريرها عن قلقها ازاء زيادة عدد العاملين الاجانب الذين يشكلون مع الفلسطينيين اكثر من ٤٠٪ من العاملين في قطاع صناعة البناء. فمنح تصاريح عمل للاجانب حل سهل ورخيص (لمشكلة نقص العمال) من وجهة نظر اصحاب شركات البناء، ولكنه بعيد تماماً عن مصلحة الاقتصاد ككل على المدى البعيد.

على صعيد آخر، من المقرر ان تقدم شركة «بيزيك» للاتصالات والخاضعة لسيطرة الدولة على فتح سوق الاتصالات المحلية امام المنافسة الكاملة بحلول كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٩٩ وذلك في اعقاب القرار الذي اتخذته وزارة الاتصالات والقاضي بالتخلي عن احتكار الدولة لهذه السوق.

ويأتي اتخاذ هذا القرار في اعقاب تفكيك احتكار شركة «بيزيك» لخدمات الاتصالات الدولية، الامر الذي ادى الى خفض الرسوم الهاتفية بنسبة ٧٥٪. وقد انخفضت حصة «بيزيك» في هذا القطاع الى النصف تقريباً.

وكجزء من برنامج التخصيص الذي تتبعه، وضمن مسعاها لتفكيك الاحتكارات الكبيرة، التي ادت الى خنق المنافسة، ترغب حكومة بنيامين نتنياهو ببيع حصة اضافية مقدارها ١١٪ من شركة «بيزيك» في نهاية هذه السنة. ومن شأن ذلك أن يخفض حصتها في هذه الشركة من نحو ٦٣٪ الى ٥٢٪.

غير ان الحكومة واجهت معارضة قوية من اتحاد نقابات العمال (الهستدروت). ففي تموز/ يوليو الماضي عمدت النقابات الى اشاعة الشلل في اعمال «بيزيك» بعد ان اغلقت جميع خدماتها احتجاجاً على اقدام الحكومة على بيع ١٢,٥٪ من الشركة الى «ميريل لينش» الاستثمارية الاميركية مقابل ٢٥٠ مليون دولار. وزعم اتحاد نقابات العمال انه لم تجر استشارته بشأن هذه الصفقة، التي ذكر انها يتعين ان تؤمن للعاملين حصة في الشركة.

وامام هذه الخلفية لم يتضح بعد كيف ان الحكومة ستستمر في خفض حصتها في شركة «بيزيك» اذ ترغب باصدار سندات عامة في بورصة تل ابيب، لكن محللين يقولون انه قد لا يكون هناك طلب كاف في ظل توفر اسهم الاتصالات بكثرة في الاسواق العالمية.

ولدى «ميريل لينش» خيار اعادة بيع ١٠٪ مما بحوزتها من اسهم «بيزيك» للحكومة وبالسعر الاصلي البالغ ٩,٧٩ شاقل للسهم، اذا اخفقت في بيع تلك الاسهم في الاسواق العالمية بحلول شباط/ فبراير ١٩٩٨.

سلطنة عُمان

مقبول بن علي بن سلطان في لندن وبروكسيل

جاء الوزير يطلب عوناً للانضمام الى منظمة التجارة... شرح وأجاب وعقد لقاءات

تعلق مسقط اهمية قصوى على اجتذاب استثمارات اجنبية للمساهمة في مشاريع مشتركة تقلص اعتمادها على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وتزيد من حصة الصناعة في توليد اجمالي دخلها الوطني، وتوفر مزيداً من الوظائف للقوة العاملة النامية فيها.

هذا على الاقل ما أملَ به مقبول بن علي بن سلطان، وزير التجارة والصناعة الذي ترأس وفداً زار لندن والتقى عدداً من المسؤولين في حكومة طوني بلير العمالية، الى جانب عدد من رجال الأعمال النافذين في القطاع الخاص. وخلال لقاءاته المتعددة كرر الوزير بن سلطان بأن السلطنة واثقة من ان دخولها «منظمة التجارة العالمية» سيسهم في تقوية اقتصادها وانها تشعر بقدرتها على تجاوز الاثار السلبية المؤقتة لهذا الدخول خلال وقت غير طويل.

واشار بن سلطان - الذي توجه بعد لندن الى بروكسيل - الى انه سيبحث مع مفوضية الاتحاد الاوروبي دعم دول الاتحاد لطلب السلطنة الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

واضاف، انه يتوقع ان تتاثر صناعة النسيج سلبياً وبشكل مؤقت من الانضمام الى المنظمة وما يؤدي اليه ذلك من الغاء نظام حصص التصدير، لكنه اعرب عن امله في ان تتجاوز بلاده هذا الوضع من خلال رفع مستوى انتاجها وعن طريق اندماج المؤسسات ببعضها.

يذكر ان هناك في عُمان حالياً ٣٣ مصنعاً للنسيج يصدر قسم مهم من انتاجها للخارج.

وتوقع الوزير العماني ان تتخلص السلطنة من عجز الموازنة البالغ ٢٠٪ من اجمالي الاتفاق حالياً بحلول سنة ٢٠٠٠، كما توقع ان تؤدي برامج الحكومة لنشر التعليم المهني الى زيادة نسبة عدد العمانيين العاملين في الصناعة وقطاع الخدمات، الامر الذي من شأنه تقليص احتمالات حدوث بطالة في بلد تشكل فيه الفئة العمرية لمن هم دون الخامسة عشرة اغلبية السكان.

وكانت مسقط وقعت في السنة الماضية اتفاقاً مع حكومة المحافظين التي ترأسها جون ميجور لتنفيذ برنامج لنشر التعليم المهني في السلطنة بمعونة بريطانيا التي يعتقد ان نظام التدريب المهني فيها من افضل النظم في العالم.

واوضح الوزير ان اهتمام السلطنة حالياً يتركز على رفع نسبة مساهمة الصناعة (عدا النفط والغاز) بتوليد الدخل القومي من ٥٪ فقط حالياً الى ٢٠٪، اي حوالى نصف مساهمة النفط، خلال عشر سنوات، وقال ان هناك فرصاً واقعية لتحقيق ذلك بفضل وجود مصادر رخيصة للطاقة وامكانيات التصدير بكلفة قليلة نسبياً.

واضاف ان الحكومة تقدم حوافز كثيرة للمستثمرين المحليين والاجانب لاقامة مشاريع صناعية بما في ذلك تسهيلات واعفاءات ضريبية هي الأفضل في دول المنطقة.

واعرب عن امله في ان يؤدي تطور صناعة الغاز الطبيعي الى نشوء صناعات بتروكيماوية تسهم بدورها في حفز نشوء صناعات اخرى.

ورداً على سؤال حول خطط الحكومة اقامة صناعة كبيرة للالومنيوم، قال الوزير بن سلطان، ان الطلب العالمي في الاسواق الآسيوية، وتوافر الطاقة الرخيصة، وهبوط كلفة النقل، كل هذا يجعل آفاق هذه الصناعة واسعة فعلاً.

واشار الى ان استقرار السلطنة السياسي والاقتصادي يوفر مجالاً رحباً للاستثمار الاجنبي. اما خطط الحكومة لتنويع مصادر الدخل الوطني فهي تقوم على زيادة انتاج وتصنيع وتصدير الغاز الطبيعي، وكذلك زيادة عدد المصانع بما في ذلك الصناعات المرتبطة بالغاز وصهر الالومنيوم.

وما يجدر ذكره هنا، ان الاحتياطيات المؤكدة من النفط في عُمان تتجاوز الخمسة مليارات برميل، وهي تكفي لاستمرار انتاج النفط بالمعدلات الحالية لمدة ١٦ عاماً.

وتخطط الحكومة لزيادة دور التجارة في توليد الناتج الوطني مستفيدة من موقعها الجغرافي بالنسبة الى الجزيرة العربية وشبه القارة الهندية ودول جنوب وجنوب شرق اسيا الباقية. وفي هذا السياق تعمل الحكومة على اقامة ميناء حاويات في «رسوت» تأمل ان يصبح مع الوقت احد الموانىء العالمية في مجال اعادة التصدير.

واعطى الوزير لسوق مسقط للاوراق المالية اهمية خاصة في احاديثه في العاصمة البريطانية، مشيراً الى ان ارتفاع نسبة العمانيين الذين يتعاملون بالاسهم دليل على الثقة بالاقتصاد من جهة، ومؤشر على وجود آفاق واسعة لتطور الشركات المساهمة في السلطنة.

وقال انه مقابل ٣٠ الف شخص كانوا يتعاملون بالاسهم (كمستثمرين او متعاملين) سنة ١٩٩٠ اصبح هناك ١٥٠ الفاً يتعاملون بها الآن مما يشكل نسبة ٨٪ من مجموع السكان.

واضاف ان هذه الارقام تظهر الحاجة الى زيادة عدد الشركات المساهمة في السلطنة، معرباً عن اعتقاده بان افضل الوسائل لذلك هو فتح الشركات العائلية امام المساهمة، الامر الذي يوفر لاصحابها مزيداً من المال لتطويرها ولصغار المساهمين المجال لاستثمار اموالهم.

وقد احتل موضوع تطوير بورصة مسقط، وهي الاولى في الخليج التي اعتمدت تقليص القيود على المساهمات الاجنبية الى الحد الادنى، موقعاً مهماً في زيارة الوزير العماني والوفد المرافق له الى بريطانيا، حيث التقى خلالها بالمسؤولين عن بورصة لندن وبادارة «مؤسسة ميريل لينش» العالمية للاستثمارات، وبحث معهم سبل تطوير البورصة وتحويلها للتعامل بوساطة الكومبيوتر بالكامل وتسهيل ارتباطها بالبورصات المحلية والعالمية الباقية.

مجلس التعاون

٤٠ مشروعاً أكثر من نصفها في السعودية

شح الماء في الخليج آتٍ وكلفة التحلية الى ارتفاع

حذر خبراء دوليون من ان دول مجلس التعاون الخليجي الست ستكون سواسية امام الشح والعطش الذي سيصيب في مياه الشرب، وحثوها على الى اتخاذ الخطوات العاجلة لمجابهة هذه الازمة.

اريك جانك مدير مركز الشرق الاوسط لتحلية المياه في مسقط، احد هؤلاء، وأول من دق النفير، اذ قال:

«ليست هناك منطقة في العالم اكثر حاجة للاعتماد على مصادر مياه متعددة مثل منطقة الشرق الاوسط. ولا بد ازاء ذلك من وجود ضمانات اكيدة لمجابهة الاحتياجات الضرورية للمياه من اجل النهضة المطلوبة».

واضاف جانك: «ان توفر المياه يلعب دوراً حيوياً في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بالقدر ذاته الذي يلعبه في نمو الانشطة الاقتصادية فيها مستقبلاً. وتاريخياً فان منطقة الشرق الاوسط كانت تعتمد على المصادر الجوفية والسطحية للمياه. ولكن هذا الاعتماد لم يعد عملياً في الوقت الحاضر بفعل التزايد السكاني. وهناك عدة مناطق في الشرق الاوسط كانت تعتمد على هذه المصادر ولكنها لجأت الى التحلية الآن لتوفير احتياجاتها».

والمشكلة الرئيسية في نظر اريك جانك وعدد آخر من الخبراء الثقاة، تكمن في عدم توفر استخدامات كافية لتكنولوجيا تحلية المياه بشكل عام على الرغم من الانفاق الهائل لبعض دول مجلس التعاون من اجل التوصل الى امتلاك مثل هذه التكنولوجيا المتطورة والباهظة.

والمؤسسات المتخصصة في معالجة هذه المشاكل تتطلع على المدى البعيد الى اقناع الجهات المسؤولة بعدم الاعتماد الكلي على مشاريع التحلية.

ووفقاً لفيكتور هوغن، مدير العمليات في مؤسسة «ميديك»، فان هناك اكثر من ٤٠ مشروعاً لتحلية المياه في الشرق الاوسط واكثر من نصفها يوجد في المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الازمة تلوح في الافق.

وقال هوغن، «ان عُمان تنفق ٥٣٢ مليون دولار في مشاريع التحلية بينما وقعت البحرين عقداً بقيمة ١٧١ مليون دولار لتنفيذ مشاريع الطاقة وتحلية المياه. والقول ذاته ينطبق على دولة الامارات التي انفقت ٣٠٠ مليون دولار لانشاء مشاريع تحلية المياه من اجل تلبية الاحتياجات المستقبلية التي تقدر بـ ٦٠٠ مليون غالون بحلول سنة ٢٠١٥».

وفيكتور هوغن «وميديك» يقفان وراء مؤتمر تحلية المياه الذي من المتوقع ان يعقد خلال هذا الشهر في دبي وسيحضره عدد من المسؤولين منهم حميد بن ناصر العويس وزير الماء والكهرباء في الامارات، والدكتور جواد العناني نائب رئيس الوزراء الاردني لشؤون التطوير، وخاجة اصف رئيس هيئة التخصيص في باكستان.

ومن بين المتحدثين في هذا المؤتمر جميل العلمي رئيس مركز الترويج التجاري في البحرين وليون اويربيش نائب رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي لشركة «باكتل» الدولية وديكلان دوف، مدير الاتصالات والنقل في الهيئة الدولية للتمويل في الولايات المتحدة، وهي احدى اقسام «البنك الدولي»، ومايكل بيكر، رئيس العمليات المصرفية التجارية في البنك السعودي - الاميركي وخبير بريطاني في هيئة تخصيص المياه البريطانية.

المراقبون يأملون ان يلعب هذا المؤتمر دوراً اساسياً في تطور مجال تلبية الاحتياجات من المياه في المستقبل في هذه المنطقة، وهناك العديد من المشاريع الرئيسية التي تبلغ قيمتها اكثر من ٢٠٠ مليار دولار ستنزل على المناقشات خلال المؤتمر، وتتطلع حكومات مجلس التعاون الى القطاع الخاص لانها تدرك بأن النفط على المدى البعيد لا يمكن ان يشكل خطوة مهمة في مواجهة مشكلة تحلية المياه وتنفيذ مشاريع الطاقة.

قطر

ديونها تشكل ٧٩٪ من الناتج المحلي السنوي

تمسكت الدوحة بالمؤتمر الاقتصادي آملة ان تكسب سمعة دولية!

بلغت ديون الدوحة وما عليها سداده ٥,٧ مليار دولار، ويتوقع ان تزيد بسبب الحاجة الى اموال اضافية لاستغلال حقل الشمال البحري للغاز في شمال شرق البلاد.

وتمثل هذه الديون ٧٩٪ من اجمالي الناتج المحلي، في حين تشكل خدمة الدين القطري ٢٠٪ من هذا الناتج.

وتتوقع المحللون ان تزيد الديون في السنوات المقبلة بسبب العدد الكبير من المشاريع الاستثمارية وابرزها مشروع تطوير حقل الشمال للغاز الطبيعي.

ويضيف هؤلاء، أن الوضع سيتحسن بعد سنة ٢٠٠٠ على الرغم من زيادة خدمة الدين، اذ ستبدأ قطر عندئذ من قطف ثمار مشاريع الغاز، التي تنفذها في الوقت الراهن.

وكان مسؤولون قطريون توقعوا ان يجذب استغلال حقول الشمال استثمارات بقيمة ١٥ مليار دولار، وان يصل الانتاج الى مستوى ٣٠ مليون طناً من الغاز سنة ٢٠٠٥.

وبدأت قطر سنة ١٩٩٤ استغلال حقل الشمال. واكتشف هذا الحقل سنة ١٩٩١ ويعتبر احد اكبر الحقول في العالم. وتناهز مساحة هذا الحقل اكثر من خمسة الاف كيلومتر مربع، اي نحو نصف مساحة شبه جزيرة قطر، ويختزن نحو عشرة آلاف مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

وكانت «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار» قدرت قيمة الاستثمارات الاجنبية في قطر بنحو ٤,٥ مليارات دولارات سنة ١٩٩٦ معظمها في قطاع النفط.

وعلى الرغم من الجدال الواسع الذي اثاره في الاشهر الاخيرة، ظلت الدوحة متمسكة بـ «مؤتمر التعاون الاقتصادي للتنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا»، آملة ان يحقق لها سمعة دولية ليست مستعدة للتنازل عنها بأي ثمن.

وقد وزعت الدوحة دعوات الى ٨٠ دولة لحضور المؤتمر الرابع الذي يجمع سنوياً ممثلين رسميين ورجال اعمال من الدول العربية واسرائيل والولايات المتحدة واوروبا واليابان لتشجيع التبادل الاقتصادي في المنطقة تكملة للمفاوضات الاسرائيلية - العربية. لكن جمود هذه المفاوضات منذ تولي بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة الاسرائيلية جعل «المناخ السياسي ملبداً في الوقت الحاضر» كما يقول ديبلوماسي غربي.

وقد قاومت الدوحة الضغوط العربية لالغاء المؤتمر، ويظل احمد بن عبد الله ال محمود، وزير الدولة للشؤون الخارجية، يؤكد حتى اللحظة الاخيرة ان «لا نية لدى الحكومة القطرية لالغاء المؤتمر». فالبلد المضيف لا يحق له الغاء المؤتمر، لأن ذلك مسؤولية الاطراف الذين يرعون عقده وهم الولايات المتحدة وروسيا واوروبا واليابان. لكن هذا التفسير اثار في وقته الاستغراب في السفارات الاجنبية في الدوحة لان البلد المضيف حر في قراره بموجب القانون الدولي ولا يبدد كذلك الانطباع ان الدوحة تخشى ان تجد نفسها مجبرة على الارجاء.

ويقول المراقبون انه بالنسبة الى قطر، وهي شبه جزيرة طولها ٢٠٠ كيلومتر وثلاثة ارباع سكانها البالغ عددهم ٦٢٥ الفاً من الاجانب، يعد هذا المؤتمر فرصة فريدة للتعريف بنفسها. ولفت رجل اقتصاد غربي الى انه «خلال بضعة ايام سيجري الحديث عن الدوحة في العالم اجمع». واضاف الديبلوماسي ان «هذا هو الحدث الاعلامي الاكبر، لا بل الحدث الاكبر في تاريخ قطر».

وما تأمله الدوحة هوحضور ٣٠٠٠ مشارك بينهم ٥٠٠ صحافي. وقد انطلقت قطر التي تعتبر منتجاً صغيراً للنفط في السنوات الاخيرة في برنامج لاستغلال الغاز الطبيعي الذي سيجعلها في القرن المقبل واحدة من الدول الاكثر غنى في العالم. لكن تطوير احتياطيها الهائل من الغاز يستلزم استثمارات ضخمة.

وتسعى قطر ايضاً الى القاء الضوء على دورها على المسرح السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج ومنطقة الشرق الاوسط عموماً. ويشدد المسؤولون القطريون على انهم، باستضافتهم المؤتمر، يفون بالتزام دولي قطعوه منذ سنة ١٩٩٥ في عمان عندما قبل عرضهم استقبال المؤتمر الرابع في ١٩٩٧.

الكويت

«الخصخصة» لن تمر برداً وسلاماً على حكومة سعد العبد الله

شركات السلاح استثمرت ٤٠ مليون دولار من أصل ١,٥ مليار وعدت بها في إطار «أوفست»

يتوقع الخبراء ان تندلع حرب كلام بين الحكومة الكويتية و«مجلس الامة» (البرلمان) محورها مشروع السلطة التنفيذية لخصخصة مرافق القطاع العام، اذ يطالب النواب بضمانات تتعلق برسوم الخدمات والتوظيف في هذه المرافق.

وكانت الحكومة اظهرت عزمها على المضي في مشاريع الخصخصة باعلانها في السابع من ايلول/ سبتمبر الماضي تشكيل هيئة للاشراف على خصخصة الخدمات العامة.

ويتوقع مؤيدو الخصخصة، ان تندلع معركة حادة بين الحكومة ومجلس الامة في هذا الصدد. فالمعارضون يشكلون قوة داخل المجلس يمكن ان تربك الحكومة، ما لم تلجأ هذه الاخيرة الى سلسلة خطوات تشريعية تهدف الى ضمان توظيف الكويتيين وابقاء الدعم الحكومي الكبير للخدمات الاساسية.

وذهبت الكويت ابعد من الدول الخليجية الاخرى في عملية الخصخصة. فمنذ ١٩٩٤ باعت الحكومة اسهمها في ٢٣ شركة، مما در عليها اكثر من ٨٢٠ مليون دينار (٢,٧ مليار دولار).

وكانت هذه الشركات، من مصارف ومؤسسات صناعية، تابعة للقطاع الخاص اصلاً ولكن الحكومة اضطرت الى المساهمة فيها لتعويمها بعد انهيار البورصة سنة ١٩٨٢ المعروفة بكارثة «سوق المناخ».

لكن الخبراء الاقتصاديين يعتبرون ان خصخصة الخدمات العامة عملية اكثر دقة. فهم يرون ان ابقاء الدعم للخدمات العامة قد يكون متيسراً، اذ يمكن للحكومة مثلاً شراء الكهرباء من محطة تابعة للقطاع الخاص واعادة بيعها للمستهلكين برسوم تقل عن سعر الكهرباء في السوق.

اما مسألة التوظيف «فمختلفة تماماً» على قول خبير اقتصادي على شأو بمجريات الامور، اذ يتوقع ان تثير القلق والجدل.

والسؤال هو ما اذا كانت المؤسسات الجديدة التي ستنشأ من الخصخصة، ستبقي على الموظفين الكويتيين، ام ستستعين بدلاً عنهم بموظفين اجانب اكفأ منهم واكثر خبرة، يتقاضون رواتب ادنى؟

وترتدي هذه المسألة اهمية كبيرة في الكويت حيث توظف الحكومة في مؤسساتها ٩٣٪ من اليد العاملة الكويتية المقدرة بنحو ١٨٥ الف شخص.

ويتوقع المراقبون ان يثار موضوع التوظيف في مجلس الامة وخصوصاً ان الحكومة تعتزم خفض الرواتب بغية الغاء العجز في الموازنة قبل سنة ٢٠٠٠.

ويلاحظ هؤلاء ان عبء الرواتب «ثقيل جداً». لذلك تعاني الحكومة من عجز مرهق في الموازنة، ومع ذلك لا تتجرأ على خفض الرواتب، خوفاً من الغضبة الشعبية والهزة الاجتماعية.

ومنذ الاحتلال العراقي عانت الكويت عجزاً دائماً يزيد عن مليار دينار (٣,٣ مليارات دولار)، بسبب الكلفة التي رتبتها حرب الخليج وعملية اعادة الاعمار.

ويشير المراقبون ان اكثر من ٤٠٪ من الكويتيين البالغ عددهم ٧٠٠ الف نسمة هم تحت الرابعة عشرة، ومن الصعب تالياً على الحكومة ان توظفهم عندما يدخلون سوق العمل.

على صعيد آخر، اعلن بول نيان، مستشار برنامج التوازن الاقتصادي (الاوفست) ان الشركات الاجنبية التي كان يفترض ان تستثمر ملياراً ونصف المليار دولار في هذا البلد الخليجي في اطار البرنامج الذي بدأ العمل به سنة ١٩٩٢ لم تقدم حتى الآن الا على استثمارات محدودة.

ويقضي البرنامج بان تستثمر الشركات الاجنبية التي تفوز بعقود سلاحية مع الدولة الكويتية تفوق قيمتها مليون دينار (٣,٣ مليون دولار) نسبة ٣٠٪ من قيمة العقود في مشاريع للتنمية في الكويت.

واستناداً الى المصدر ذاته فان قيمة هذه الاستثمارات حتى الآن «تقارب اربعين الى خمسين مليون دولار»، فيما كانت الحكومة بدأت سنة ١٩٩٢ برنامجاً للتسلح تصل تكاليفه الى ١٢ الى مليار دولار التزمت معه ١٧ شركة بان تستثمر حوالى مليار دولار في مشاريع التنمية الكويتية.

وتتفاوض شركة «جنرال ديناميكس» الاميركية حالياً على استثمار نصف مليار دولار في الكويت، كما ان العقد الاخير الذي وقعته الحكومة الكويتية مع «شركة ماترا»، الفرنسية ـ البريطانية لشراء صواريخ بحر ـ بحر، يفترض ان يوفر استثمارات جديدة في اسواق الكويت.

وادا كان المسؤولون عن برنامج الصفقات المقابلة يشيرون الى ما تم احرازه من تقدم في هذا الاطار، فانهم في المقابل يشكون من البطء الذي يرافق استثمارات البرنامج. ويعزو بول نيان هذا البطء الى الطريقة التي يعمل بها البرنامج. فبعد التوقيع على عقد السلاح تتصرف الشركات اولاً الى دراسة المشروع المناسب واقراره قبل المباشرة بالاستثمار. ويعطي البرنامج للشركات مهلة تصل الى ثماني سنوات لتنفيذ بنود العقد الخاصة بالاستثمار التنموي.

وقد شهد البرنامج ولادة اربعة مشاريع (اوفست) بينها شركة للصيانة اقامتها مصانع الطائرات الاميركية «هيوز انترناشيونال» بالتعاون مع وزارة الدفاع الكويتية، اضافة الى مشروع صناعي آخر بدأته شركة «جي.كي.ان» البريطانية للاسلحة مع شريك كويتي.

الى ذلك قدمت مجموعة «ايروسباسيال» الفرنسية التجهيزات الضرورية لتدريب طلاب الطب الكويتيين في المستشفيات.

ويرى الاقتصادي الكويتي جاسم السعدون الذي يدير مؤسسة «الشال» الخاصة للاستشارات الاقتصادية، ان البرنامج «بطيء جداً جداً»، ويشير الى مخاطر ان تعمد الشركات الى المبالغة في قيمة العقود لتعويض استثمارات البرنامج.

والى جانب الكويت هناك دولتان خليجيتان تعتمدان برنامج الصفقات المقابلة ذاته (استثمار ٣٠٪ من قيمة عقود السلاح في التنمية) هما المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة.

الإمارات

اليابانيون يهيمنون على أسواقها ينافسهم الصينيون والكوريون

تجارة الإلكترونيات نمت وازدهرت وحجمها ١,٣ مليار دولار

اظهرت الإحصائيات الاخيرة التي درست اسواق دولة الامارات العربية المتحدة، انها تتصدر سوق الإلكترونيات في الشرق الاوسط من جهة تعاملاتها الداخلية والخارجية التي تشمل اعادة التصدير، وقدرت حجم التعاملات في هذه التجارة بنحو ١,٣ مليار دولار سنوياً.

وفي الاحصائيات ايضاً ان معظم الطلب الاستهلاكي على السلع الالكترونية يتجه الى خارج البلاد في شكل اعادة التصدير، ومشتريات السياح والمسافرين، الى جانب مشتريات مواطني دول الاتحاد السوفياتي السابق، الذين يزورون الامارات لتأمين جانب من احتياجات اسواقهم.

ويجمع المحللون الاقتصاديون، ان اكثر من ٧٠٪ من تجارة الالكترونيات تمر عبر دبي مما يجعلها مدينة الالكترونيات في الشرق الاوسط، حيث واصلت سوق الالكترونيات المنزلية في الامارات نموها التصاعدي وسجلت ارقاماً قياسية جديدة في حجم وارداتها وتجاوز اجمالي وارداتها من اجهزة الفيديو حاجز المليون جهاز، بينما اقترب استيرادها من اجهزة التلفيزيون من مليون جهاز، في الوقت الذي اقترب فيه عدد الاجهزة السمعية (الراديو) من حاجز العشرة ملايين جهاز.

واكد المحللون ان المبيعات تقدمت بشكل بطيء السنة الجارية، لكن نسب نموها مرضية نظراً الى ان مواطني «كومنولث الدول المستقلة» (الاتحاد السوفياتي سابقاً)، باتوا اكثر تنظيماً بعد ان سيرت شركات بلادهم رحلات شبه منتظمة لنقلهم، ووفرت لهم بالتالي وسائل شحن اضافية لحمل مشترياتهم من الاجهزة الالكترونية المنزلية والسلع الاخرى التي تلقى رواجاً في اسواقهم غير الرسمية. وتشير الاحصائيات الرسمية الى ان واردات الدولة عبر امارة دبي من الاجهزة الالكترونية المنزلية الاساسية (تلفيزيون وفيديو وراديو) بلغت السنة الجارية ١١,٥ مليون جهاز بقيمة ٢,٢ مليار درهم، وحققت اجهزة الفيديو اعلى معدلات نمو، وارتفع اجمالي وارداتها بنسبة ٧٠٪ خلال سنة واحدة، من ٥٩١ الف جهاز سنة ١٩٩٤ الى مليون وسبعة الاف جهاز سنة ١٩٩٥، بينما زادت قيمة الواردات من ٤١٩ مليون درهم الى ٦٤٧,٦ مليون درهم.

ولاحظت دراسة خاصة لـ «مصرف الإمارات الصناعي»، ان معظم مبيعات الالكترونيات في اسواق الامارات، هي مبيعات محمولة بمعنى ان معظم المبيعات تتم في السوق المحلية وتحمل بوساطة المسافرين الى خارج البلاد.

وتقدر مصادر تجارة الالكترونيات حجم المنتوجات التي يتم حملها بوساطة المسافرين بنسبة ٤٠٪، ويطلق على هذا النوع من المبيعات اسم «شبه بيع بالجملة»، ويخصص الاشخاص رحلات بهدف شراء السلع الالكترونية بكميات كبيرة.

واشارت الى ان حجم المبيعات في السوق المحلية يشكل نحو ٤٠٪ كذلك، معظمها في شكل مشتريات بالتجزئة، وهي موجهة الى الاستهلاك المحلي من جانب المقيمين وما يشتريه المقيمون الوافدون في شكل هدايا عند سفرهم الى بلدانهم.

وأكد المصرف ان ٢٠٪ من مبيعات السلع الالكترونية يتم تسجيلها لاعادة تصديرها مباشرة، وان اسواق اعادة التصدير التي نشأت في بداية السبعينات، هي اسواق ايران والهند وشرق افريقيا، ولاتزال ايران تمثل اهم سوق لاعادة التصدير من السلع الاستهلاكية الالكترونية. واصبحت اسواق شرق اوروبا خصوصاً «كومنولث الدول المستقلة» سوقاً رائجة لاعادة الصادرات منذ سنة ١٩٨٩ ورفع دخول مشترين من هذه الدول حجم المبيعات السنوية بين ٢٠ و٢٥٪.

وقال «مصرف الامارات الصناعي» ان تطبيق قانون العلامات التجارية وحماية الملكية الفكرية في الامارات يعالج المشاكل التي كانت تواجه تجارة الالكترونيات خلال السبعينات والثمانينات. غير ان القطاع يواجه حالياً مشاكل تتعلق بالواردات الموازية، وهي الواردات التي تتم عبر موردين غير معتمدين مثل الوكلاء والموزعين من جانب الشركات المصنعة. وقدر المصرف حصة الواردات الموازية في السوق المحلية بنحو ٣٠٪ من اجمالي الواردات.

ولاتزال اليابان، الدولة الاولى التي تهيمن على صادرات السلع الالكترونية الاستهلاكية الى دولة الامارات، غير أنها تفقد تدريجاً مواقعها لبعض السلع المستوردة من آسيا.

وأهم الدول المنافسة لليابان هي الصين، التي تعد الآن الاولى في تصدير أجهزة الراديو والمسجلات. واخذت منتوجات كوريا الجنوبية ترتفع بشكل متواصل، إلا ان اليابان لاتزال تحتفظ بهيمنتها على سوق السلع الالكترونية الحديثة التي تنتجها الشركات اليابانية داخل اليابان.

دبي

التجارة «بالوساطة» بين واشنطن وطهران

طريق البضائع الأميركية الى إيران تمر بدبي!

يربط العمال الليل بالنهار لنقل شحنات ثقيلة يجري شحنها على سفن شراعية خشبية صغيرة ترسو على سواحل ميناء دبي، تمهيداً لنقلها الى ايران على الجانب الآخر من الخليج في رحلة تستغرق ساعات قليلة.

وتختلط اصوات ناطقة بلهجات من جنوب آسيا مع العربية والفارسية اثناء قيام العمال بشحن صناديق واكياس من الخيش تحتوي على كل شيء بدءاً من اجهزة الكومبيوتر والالكترونيات مروراً بالمنسوجات والآلات ووصولاً الى المواد الغذائية. واغلبية البضائع التي يعاد تصديرها من خلال المركز التجاري الرئيسي في الخليج منتوجات اميركية تصل اسواق ايران على الرغم من سياسات واشنطن التي تستهدف فرض عزلة على طهران وتقليص تعاملاتها التجارية.

وتمنع عقوبات الحكومة الاميركية ايران من الشراء بشكل مباشر من موردين اميركيين، الا ان تجاراً يتخذون من دبي مقراً لهم يقولون ان الميناء مصدر رئيسي لوصول البضائع الاميركية الى ايران ذات الستين مليون نسمة الذين يجعلون من بلادهم اكبر اسواق الخليج.

والولايات المتحدة اكبر المصدرين لدبي. وقد امدتها ببضائع قيمتها ٦,٨٦ مليار درهم (١,٨٧ مليار دولار) خلال سنة ١٩٩٦ وفقاً لاحدث ارقام نشرتها الامارة.

كما ان الصين، واليابان، وبريطانيا، والهند، وكوريا الجنوبية، والمانيا، وايطاليا، وتايوان، واندونيسيا، من كبار موردي البضائع الى الامارة ايضاً...

وقالت دائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي ان ايران استقبلت بضائع اعيد تصديرها من الامارة قيمتها ٢,٨٧ مليار درهم.

ويقول تجار ان حجم البضائع التي تتجه الى ايران عن طريق دبي من الضخامة بحيث انهم يضمنون التمتع بخصم على الشحنات الواردة من الولايات المتحدة وغيرها من المصدرين.

وأدى هذا ايضاً الى خفض سعر بعض المنتوجات في متاجر دبي نفسها.

وفي حين لا تستطيع الشركات الاميركية فعلياً التعامل مع ايران مباشرة بسبب قانون السيناتور الفونس دوماتو الصادر سنة ١٩٩٤، فان دولاً اخرى تتكسب كثيراً من وراء السوق الايرانية.

فالمانيا هي اكبر مصدري مستلزمات الصناعة والاتصالات، ولشركات المانية كبرى مثل «سيمنز ايه.جي»، و«ديملر بنز» اعمال في ايران.

وتتولى اليابان بناء محطات كهرباء، وسدود مع تواجد شركات «ميتسوبيشي» و«ايشيكا واجيما» و«نيسان» في السوق الايرانية.

ولايطاليا مصنع للصلب في اصفهان، وتبيع فرنسا في السوق الايرانية بضائع صناعية وأغذية. وتصدر كوريا الجنوبية سيارات تنتجها «دايو كورب» واجزاء منزلية لتجميعها محلياً في ايران. وفي السنة الماضية، استأنفت شركة «بي.اس.ايه بيجو ستروين» الفرنسية لصناعة السيارات تصدير اجزاء «بيجو ٥٠٤» لتجميع السيارة في ايران محلياً بعد توقف دام سنة كاملة بسبب خلاف على الديون.

وشارك نحو ١١٠٠ شركة من ٧٨ دولة اضافة الى ١٧٢٠ شركة ايرانية في معرض دولي يستمر تسعة ايام وافتتحه الرئيس الايراني محمد خاتمي.

مصر
معايير محاسبية جديدة تماشي السائد دولياً

٢٣ مليار جنيه خدمة الدين... صندوق النقد ينصح بخفضه وزيادة الإدخار

في خطوة اعتبرها يوسف بطرس غالي، وزير الاقتصاد، «مهمة في عالم المال وعالم الشركات»، حددت معايير محاسبية تستهدف دعم الاستثمار من خلال تطبيق طرق تتفق والمعايير العالمية في قياس الانشطة الاقتصادية للشركات والمصارف.

وفي رأي وزير الاقتصاد، أن تلك المعايير من شأنها دعم الثقة في برنامج الاصلاح الاقتصادي في البلاد من خلال تقديم مزيد من الافصاح والشفافية وتقديم ضمانات للمستثمرين بأن البيانات المالية تستند لمعايير معترف بها دولياً، معتبراً ان هذه الخطوة تمثل «التغيير الهيكلي في الاقتصاد المصري، الذي يتمثل في اقترابنا من المقاييس والمعايير الدولية سواء في سوق المال او مجال التوازنات المالية كعجز الموازنة والتضخم وسعر الصرف واخيراً في معايير المحاسبة».

ومضى يقول: «هذه المعايير ستؤكد على المستثمر الاجنبي والمصري انه اذا اراد ان يستثمر امواله في احدى الشركات بانواعها، فان طريقة قياس اداء هذه الشركات سيكون حسب معايير معروفة بل ومتفق عليها دولياً».

المحللون الماليون، اعتبروا ان صدور هذه المعايير يشكل احد اهم الوسائل لتدعيم انفتاح سوق المال على العالم، الذي يستلزم بصورة رئيسية ان يتم اعداد القوائم المالية للشركات التي تعبر عن مراكزها المالية وفقاً لمعايير مقبولة دولياً وليست فقط مقبولة محلياً.

وهذه الخطوة التغيرية تأتي في إطار التوصيات التي اصدرتها هيئة اسواق المال العالمية، المطالبة بالتزام الاسواق الصاعدة باستخدام معايير المحاسبة الدولية.

وتتعلق معايير الافصاح الرئيسية بالافصاح عن السياسات المحاسبية التي تتبعها الشركات

والمصارف، ومعلومات يتعين الافصاح عنها في القوائم المالية والظروف الطارئة والاحداث اللاحقة لاعداد القوائم المالية، والاطراف التي لها علاقة بمجلس ادارة كل شركة او مصرف. ومن شأن هذه المعايير الجديدة ان تجعل البيانات الاقتصادية سواء للشركات او المؤسسات والاجهزة الحكومية او الاقتصاد القومي في متناول رجل الشارع. كما سيعد برنامج خاص للتدريب على هذه المعايير باستخدام الشركات المحاسبية العالمية الموجودة في البلاد.

ويقول مصدر مقرب من وزير الاقتصاد ان هناك اربعة معايير اخرى قيد الدراسة تتعلق بوثيقة حية تتغير بتغير الظروف وتغير الاتفاق العالمي على هذه المعايير، وتتأقلم مع التطورات في الاقتصاد القومي بهدف خدمته.

على صعيد آخر، قال مسؤولون في حكومة كمال الجنزوري و«صندوق النقد الدولي» إن مصر بحاجة الى خفض ديونها المحلية وزيادة المدخرات حتى تزيد الأمال المرجوة من اداء اقتصادها.

وقال هوارد هاندي مساعد مدير ادارة الشرق الاوسط في صندوق النقد الدولي، ان «التحسن في الموقف المالي هو العنصر الحيوي لنجاح مصر في تشجيع الاستقرار».

ومضى يقول، «هناك جهود تجري في اطار برنامج الحكومة لتعزيز مسيرة الاستقرار وتوسيع قاعدة التصحيح الاقتصادي عن طريق تحرير الاقتصاد... وتعزيز دور القطاع الخاص».

ويؤيد «صندوق النقد» برنامج التخصيص والاصلاحات الاقتصادية التي بدأتها الحكومة بشكل جدي منذ اوائل سنة ١٩٩٦. وقال هاندي ان هذه الجهود «عززت كثيراً الأمال المرجوة من الاقتصاد المصري على المدى المتوسط. ودليل ذلك هو الزيادة الكبيرة في حجم الاستثمارات المحلية والاجنبية التي لمسناها خلال السنة الماضية».

وكان الوزير بطرس غالي قال الشهر الماضي ان تنمية المدخرات والاستثمارات أمر مهم بالنسبة الى مستقبل البلاد.

ويقول مسؤولون ان حجم الاستثمارات المباشرة في الاقتصاد بلغ ١,٣ مليار دولار خلال سنة ١٩٩٦، وان من المتوقع ارتفاعه في هذه السنة. إلا ان هاندي، يرى أن الطريق لما يزل طويلاً، فزيادة الاستثمارات تتطلب زيادة المدخرات المحلية. وعلى الرغم من ان الجانب الاكبر من المدخرات الاضافية سيأتي من القطاع الخاص، فهناك حاجة لاداء اقوى من مدخرات القطاع العام.

ومضى هاندي يقول، ان مصر خفضت حالياً حجم دينها المحلي والاجنبي الى نحو ٩٥٪ تقريباً من اجمالي الناتج المحلي مقارنة مع ١٤٧٪ سنة ١٩٩٠-١٩٩١.

وزاد، ان برنامج مصر للخصخصة سيسهم بدور ملحوظ في مصادر تمويل الحكومة، مشيراً الى انه اذا ما استخدمت عوائد البرنامج لسداد ديون محلية «فان هذا سيزيد من تحسن التوقعات المالية».

واوضح هاندي انه من المتوقع على المدى المتوسط ان يؤدي تحقيق فائض في الميزان الرئيسي وارتفاع في معدلات النمو، وهو ما سيظهر في صورة ارتفاع عوائد الحكومة، الى مزيد من الخفض في الديون الحكومية الى نحو ٦٥٪ من اجمالي الناتج المحلي بحلول سنة ٢٠٠٢.

وتتوقع ميزانية سنة ١٩٩٨/١٩٩٧ ان تبلغ تكاليف خدمة الديون المحلية والاجنبية نحو ٢٣,٥ مليار جنيه (٦,٩ مليار دولار).

المغرب
كونسورتيوم دولي يبني مجمعاً للطاقة في الجرف الاصفر

العجز التجاري تزايد وعائدات السياحة هبطت!

في نظر وزارة المالية، ان الاقتصاد الوهن استجمع قوته في النصف الاول من سنة ١٩٩٧ مدعوماً بصادرات الفوسفات ومشتقاته، لكن الوزارة تتعجل الى القول بانه من المتوقع ان يشهد معظم قطاع التصنيع تباطؤاً في الربع الثالث من هذه السنة.

وزاد اجمالي العجز التجاري بنسبة ٢,٦٪ الى ١٤,٨ مليار درهم (١,٥٤ مليار دولار) في نهاية تموز/ يوليو الماضي من ١٤,٥ مليار درهم سنة ١٩٩٦ على الرغم من تحسن نسبة تغطية الصادرات للواردات من ٦٩,٨٪ الى ٧١,٣٪.

واظهرت احدث ارقام الوزارة ان صادرات المكتب الشريف للفوسفات المملوك للحكومة ارتفعت بنسبة ٢٦,٨٪ الى ٧,٢ مليار درهم (٧٢٠ مليون دولار) من ٥,٧ مليار درهم سنة ١٩٩٦.

لكن باستبعاد صادرات الفوسفات ومشتقاته، فان الصادرات الاخرى ظلت شبه مستقرة بل انخفضت بنسبة ٠,٢٪ مقارنة مع زيادة قدرها ٤,٨٪ في سنة ١٩٩٦.

وقالت الوزارة ان هذا التغيير يستند الى هبوط كل من صادرات الاسماك بنسبة ٢٠,٧٪ وصادرات الحمضيات (الموالح) بنسبة ١٩٪ وصادرات البطاطا بنسبة ١٧٪.

وشهد قطاع السياحة زيادة قدرها ٨,٨٪ في اعداد السياح في النصف الاول من سنة ١٩٩٧ مقارنة مع الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٦ وزيادة بنسبة ٦,٢٪ في حركة النقل الجوي للركاب.

وفي الوقت ذاته اظهرت ارقام الوزارة هبوطاً بنسبة ٤,٥٪ في عائدات السياحة الى ٦,١ مليار درهم في نهاية تموز/ يوليو ١٩٩٧ من ٦,٤ مليار في الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٦.

وهبطت التحويلات النقدية للمغاربة العاملين في الخارج بنسبة ٥,٤٪ الى ٩,٦ مليار درهم في النصف الاول من السنة الحالية من ١٠,١ مليار في الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٦.

لكن حدثت قفزة ضخمة في الاستثمارات والقروض الاجنبية للقطاع الخاص حيث زادت باكثر من ثلاثة اضعاف الى ٦,١ مليار درهم في نهاية تموز/ يوليو الماضي من ١,٧ مليار سنة ١٩٩٦.

وقالت وزارة المالية ان السبب الرئيسي لهذا هو عمليات التخصيص وعمليات تحويل الديون الاجنبية الى استثمارات.

وبدا المغرب برنامجاً للتخصيص في نهاية سنة ١٩٩٢ ويعتزم بيع ١١٤ شركة بحلول نهاية سنة ١٩٩٨. وتوصل الى اتفاق في وقت سابق من هذه السنة مع اسبانيا وفرنسا لتحويل بعض ديونه المستحقة لهما الى استثمارات.

واظهرت ارقام الوزارة ان الزيادات في تكلفة المعيشة في المغرب انخفضت بشكل كبير حيث هبطت الى ٠,٣٪ في الاشهر السبعة الاولى من هذه السنة من ٣,٥٪ في الفترة ذاتها من السنة الماضية. و٦,٦٪ في الفترة ذاتها سنة ١٩٩٥.

وتزامن صدور جردة حسابات وزارة المالية مع اعلان كونسورتيوم سويسري - سويدي - اميركي للطاقة انه سيبدأ في اقامة مجمع للطاقة وصفه بانه سيكون اكبر محطة طاقة في افريقيا والشرق الاوسط.

وقال الكونسورتيوم المكون من «شركة كونسيومرز ميشيفان سيرفسز» (سي.ام.اس) الاميركية و«شركة اسيا براون بوفري» (ايه.بي.بي) السويسرية -السويدية ان المجمع سيتكلف مليار دولار وسيقام في الجرف الاصفر على ساحل المحيط الاطلسي على بعد ٢٣٠ كيلومتراً جنوبي الرباط طاقته ٧٠٠ ميغاواط.

وقال مسؤول مغربي على رفعة في المستوى ، ان المغرب وقع الشهر الماضي مع الكونسورتيوم عقداً قيمته ٢٦٣ مليون دولار في اطار صفقة استثمار قيمتها ١,٦ مليار دولار ومدتها ٣٠ سنة، تشير الى ان شركة الكهرباء المغربية سلمت في ١٣ ايلول/ سبتمبر الماضي الكونسورتيوم ادارة وتوسيع مجمع الجرف الاصفر.

وصرح بأن صفقة الاستثمار تشتمل على تخصيص محطات الطاقة بالمجمع وتوسيعها وتشغيلها. وقال ان الكونسورتيوم سيستثمر مباشرة حصة في المشروع تصل قيمتها الى مليار دولار.

وسيتضمن المشروع بناء وتشغيل وحدتين جديدتين تزيد طاقة كل منهما عن ٣٣٠ ميغاواط، كما يشمل تشغيل وحدتين قائمتين طاقة كل منهما ٣٣٠ ميغاواط وتعملان بالفحم.

ومن المقرر الانتهاء من احدى الوحدتين الجديدتين بعد ٣٣ شهراً من استكمال التمويل في حين سينتهي العمل في الوحدة الثانية بعد ذلك بستة اشهر.

وتشير بيانات هيئة الاحصاءات الى ان طاقة توليد الكهرباء بالمغرب بلغت ٥,٦ ميغاواط في النصف الاول من السنة بزيادة ٧٪ عن الطاقة المولدة في الفترة ذاتها سنة ١٩٩٦.

تونس
في خطوة غير مسبوقة، إصدار سندات في الأسواق الأميركية قيمتها ٤٠٠ مليون دولار

عمليات التخصيص تمشي قدماً و٦٢ شركة أصولها ١,٤ مليار دينار معروضة للبيع!

بعد تفاوض لم يكن سهلاً، بدا منذ زيارة الرئيس زين العابدين بن علي الى طوكيو السنة الماضية، منحت اليابان حكومة حامد القروي هبة مالية قيمتها ٩ ملايين دينار (نحو ٨ ملايين دولار)، ستخصص لبناء باخرة للابحاث في العلوم البحرية ستساعد الحكومة التونسية على تطوير قطاع صيد الاسماك، إذ ستتيح قياس الكثافة السمكية ونسبة الملوحة ودرجات الحرارة والضغط الجوي.

وتأتي جهود حكومة حامد القروي للحصول على هبات وقروض في إطار اهداف خطة التنمية التاسعة (١٩٩٧ - ٢٠٠١) التي تركز على تغطية ٤٠٪ من الحاجات التمويلية للبلاد بوساطة هبات وقروض متوسطة الامد بشروط ميسرة، موجهة اساساً الى تمويل مشاريع البنية الاساسية والتدريب المهني لملاءمة شروط الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، وحماية البيئة، وتحديث الصناعة.

كما تتوقع الحكومة استقطاب ٩٠٠ مليون دينار (نحو ٨٧٠ مليون دولار) سنوياً في صيغة قروض تجارية من السوق المالية الدولية.

وتقدر حاجات تونس لتنفيذ الخطة التاسعة بحوالى ٤٢ مليار دينار (نحو ٣٨ مليار دولار)، اي بزيادة نسبتها ٦٣٪ قياساً على حجم التمويل في الخطة السابقة، ستستخدم في تغطية حاجات الاستثمار، وتسديد اصل الدين، والمحافظة على احتياطي العملات الصعبة.

وللمرة الاولى سيسهم القطاع الخاص في تامين ٥٦٪ من الاستثمارات المقررة في مقابل ٥١٪ فقط في خطة التنمية السابقة في إطار اعادة توزيع الادوار بين القطاعين العام والخاص التي وضعها ويصر عليها الرئيس بن علي.

وتبعاً لذلك، فإن برنامج التخصيص، يسير وفق الجدول الزمني المقرر والموافق عليه. واذا ما استمرت الحال على ما هي عليه، فان موجة جديدة من بيع الشركات العامة متوقعة الحدوث.

في سنة ١٩٩٦ اعلن المسؤولون ان الحكومة اختارت ٦٢ شركة عامة تبلغ قيمة اصولها ١,٤ مليار دينار في اطار خطتها لحث خطى برنامج التخصيص. واضافوا في ذلك الوقت انه بحلول منتصف سنة ١٩٩٧ سيكون قد تم بيع نصف اجمالي هذه الاصول. وقال مسؤولون بوزارة التنمية الاقتصادية، انه تم تحقيق هذا المستوى المستهدف، وتوقعوا ان تؤدي حصيلة بيع ثلاث شركات اسمنت مطروحة للبيع هذه السنة الى بلوغ مستوى نصف اجمالي الاصول بل وتجاوزه.

وابلغ منصف بن عبد الله، وزير الدولة المسؤول عن برنامج التخصيص في وزارة التنمية الاقتصادية، مجموعة من رجال الاعمال في ندوة خاصة جرت في الشهر الماضي، انه حتى منتصف ايلول/ سبتمبر الماضي كانت ٣٠ عملية تخصيص جارية بالفعل وان تخصيص بقية الشركات سيستكمل خلال سنتين.

وقال ان البرنامج على مدى السنتين المقبلتين يشمل بيع بقية مصانع الاسمنت الستة في البلاد وشركات تعمل في قطاع الاغذية منها مصنعان لتكرير السكر وشركات عامة للبناء والكيماويات والنقل والسياحة.

ولا تعلن الحكومة عن اسماء الشركات التي تعتزم تخصيصها الا بعد طرحها للبيع فعلياً وذلك للحد من التاثيرات الاجتماعية.

وقالت مصادر في سوق الاسهم انه جرى بالفعل بحث عطاءات مستثمرين اجانب من الولايات المتحدة ودول الخليج وفرنسا وسويسرا وكوريا الجنوبية، وشركات الفنادق العالمية لشراء فندق خمس نجوم في تونس تديره «شركة هيلتون انترناشيونال»، مقدرين قيمة الفندق بنحو ٢٥ مليون دولار.

واوضح منصف بن عبد الله، ان الحكومة الى جانب تنفيذ برنامج التخصيص، ستواصل سياسة منح عقود بصيغة البناء والتشغيل ونقل الملكية لمستثمرين من القطاع الخاص في قطاعات البنية الاساسية والطاقة. وقد نفذت هذه الصيغة لاول مرة في الشهر الماضي عندما منحت الحكومة عقد اقامة محطة كهرباء خاصة لشركة «كوميونيتي انرجي اوليتريناتيفز» الاميركية.

واضاف منصف بن عبد الله، ان عقداً من هذا النوع سيطرح في عطاء السنة المقبلة لمد طريق سيارات سريع طوله ٦٠ كيلومتراً يصل بين تونس العاصمة وصفاقس.

وقال انه تم في اطار برنامج التخصيص منذ بدايته سنة ١٩٨٥ بيع ٨٨ شركة عامة بحصيلة اجمالية قدرها ٣٥٠ مليون دينار.

البنك المركزي، من جهته، اعلن انه اصدر سندات اقتصادية في السوق المالية الاميركية قيمتها ٤٠٠ مليون دولار.

وتعد هذه المرة الاولى التي تصدر فيها الحكومة التونسية مثل هذه السندات في الولايات المتحدة.

لا بد من نفط قزوين لتخفيف الأعباء الأمنية

العلقة» الأميركية في الخليج المضطرب!

إن الاستراتيجية الغربية العريضة يجب ان تأخذ الخطوات السياسية اللازمة لاستغلال موارد الطاقة الهائلة في منطقة بحر قزوين. فبهذه الطريقة يستطيع الغرب ان يخفض اعتماده على النفط والغاز من دول الخليج المحفوفة بالغموض.

لكنه سوف يمضي ردح طويل من الوقت قبل تحقيق مثل هذا الانتقال. وفي غضون ذلك يتعين على الولايات المتحدة وشركائها، ان يقوموا بدورهم في الحفاظ على استقرار منطقة الخليج، وهو امر حيوي لمصالحهم الوطنية الخاصة.

وهذا القول يعني ان منطقة الخليج هي منطقة مضطربة حتى في أوقات الهدوء النسبية. ففي الأيام الأخيرة اتهمت لجنة الأمم المتحدة المشكلة لمراقبة برنامج التسلح العراقي، بغداد باعاقة اعمال المفتشين لبرنامجها الخاص بالاسلحة البيولوجية اعاقة صريحة. وقد قام العراق مرتين بهجمات على المراقبين الدوليين في اراضيه. وقامت ايران بارسال طائراتها الحربية الى جنوب العراق ضد المتمردين الايرانيين المعسكرين هناك، ثم ارسل العراق طائراته رداً على ذلك.

ولمواجهة خرق العراق لمنطقة الحظر الجوي تحديداً، وهي المنطقة التي فرضتها الولايات المتحدة منذ حرب الخليج سنة ١٩٩١، سرعت وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) دوريات مجموعة حاملة الطائرات الاميركية في الخليج كما وسعت الدوريات الجوية. ثم اعلنت ايران عن مناورات بحرية جديدة.

ليس هناك سبب خاص يدعو الى الاعتقاد بأن ازمة جديدة تلوح في الافق، لكنه لا سبيل الى نكران ان درجة الحرارة السياسية العادية في الخليج باتت عالية. يضاف الى ذلك ان حرب الخليج رسخت دور الولايات المتحدة كضامن رئيسي لأمن المنطقة واستقرارها.

إن ايران تمثل تحدياً متزايداً للجهود الاميركية لعزلها. اما بقية الغرب فلم يشارك قط في الاستعداد الاميركي لحمل آيات الله الحاكمين في طهران على الامتثال الى قواعد الاحترام للدول الاخرى.

ونتيجة لذلك، زادت الثغرة بين الولايات المتحدة وحلفائها حول الحظر المباشر على النفط الايراني. غير انه في غضون ذلك، فإن عمليات النفط والغاز الجديدة في بحر قزوين الساعية الى منفذ للتصدير، تجبر الولايات المتحدة على قبول ايران كممر الى الخليج والى اوروبا عبر تركيا. ولم يبق امام واشنطن إلا تشديد الجهود لحمل حلفائها على دفع السياسة الخارجية الايرانية الى الاعتدال.

لقد انهزم العراق في حرب الخليج، لكن صدام حسين لم تنقصه القدرة على تأكيد وجوده الاقليمي، ولم ينفك ابداً عن اختبار الارادة الاميركية في احتوائه. فالاستعراض الاميركي للقوة العسكرية، لفرض منطقة الحظر الجوي مثلاً، يبدو مطمئناً للدول الصديقة في الخليج، لكنه في الوقت ذاته يجعلها اكثر توتراً. ذلك ان عرقلة العراق لعمل مفتشي الاسلحة التابعين للأمم المتحدة تواجه مجلس الامن الدولي في وقت يميل فيه عدد من اعضائه الى مقاومة اي مواجهة جديدة مع صدام حسين. وهذا التردد العام يلقي العبء الرئيسي على الولايات المتحدة لضمان عدم تحول الرئيس العراقي مرة ثانية الى خطر اقليمي كما كان في السابق.

عن «واشنطن بوست»

في رد على «خواطر» العدد الماضي

فؤاد مطر يدافع عن «شيخوخته»!

كتب الزميل فؤاد مطر، رسالة الى رئيس تحرير «الميزان»، تعقيباً على ما كتبه في زاويته الشهرية «خواطر اقتصادية» بعنوان «شيخوخة صحافية» عن الكتاب الجديد الذي اصدره الزميل مطر اخيراً وعنوانه «تحت ظلال الذكريات». وتوضيحاً لذلك ننشر فيما يلي الرسالة التي بعث بها الى «الميزان» مع العلم ان رئيس التحرير في تعليقه لم ينكر على الصحافيين حقهم في نشر الكتب اذا كانت مستقلة عن نتاجهم الصحافي العادي ،وللزميل مطر في ذلك شيء من الأسبقية والأرجحية، كما إنه من المألوف احياناً نشر حلقات من كتاب جديد في الصحف، اكثر مما هو مألوف إعادة نشر مقالات منشورة في الصحف سابقاً في كتاب لاحق.

وفي هذا يختلف الصحافي العادي عن الشعراء والروائيين والقصاصين ،الذين ذكرهم في رسالته، لأن هؤلاء لا يعملون في الصحافة بصفة الإحتراف اليومي الدائم.

فاذا كان القصد إعادة نشر المقالات المنشورة في الصحف للافادة منها على رفوف المكتبات، فإن مجرد نشرها في الصحف قبل نشرها في الكتب يعطيها هذه الميزة، اي ميزة البقاء وتعميم الفائدة.

وهذا يجعلنا نؤكد ترحيبنا بأي نتاج يصدره أي زميل كان في كتاب إذا كان موضوعه جديداً ومتكاملاً ويحمل اضافة نوعية الى قراء الكتب.

ويوضح رئيس تحرير «الميزان» ان تعليقه على كتاب فؤاد مطر لم يكن المقصود منه التقليل من اهمية الكاتب، لكنه أشار الى تحفظ متداول بين كبار الصحافيين العالميين حول اعادة نشر المقالات المنشورة سابقاً. فالمقال مقال والكتاب كتاب، وتجميع المقالات، مهما كان عددها وأياً كانت اهميتها، في كتاب لا يعطيها صفة الكتاب. وإذ نقدر لفؤاد مطر التفاتته الى «الميزان»، نلفته الى اننا ما من مرة جافينا الموضوعية في ما تناولناه من موضوعات خلال السنوات الأربع الماضيات، فاقتضى التوضيح.

الزميل العزيز
الاستاذ سليمان الفرزلي

قرأت في عدد تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٧ من «الميزان» التي اقدّر كصحافي صاحب تجربة عريقة تجاوزت بقليل العقد الثالث، كفاءة تناولها لقضايا واشكالات «اقتصاسية» (اقصد بذلك مزج الاقتصاد بالسياسة) وبالذات عندما تلتزم الموضوعية في هذا التناول.

واستوقفني في ما كتبته عن كتابي الجديد «تحت ظلال الذكريات. تأملات في تجارب الحكم والسياسة والدبلوماسية والاستشهاد وتوريث الزعامة» قولك في معرض اغباطي على الدأب والمثابرة وغزارة الانتاج، ووضعي في هذا التوجه بعد الزميل الكبير الاستاذ محمد حسنين هيكل، ان الكتاب هو من مؤشرات «الشيخوخة الصحافية».

ولا اخفيك ان التعبير، الذي تغلّب فيه حذاقة الابتكار على اي شيء آخر، اوقعني في حيرة وانا احاول تحديد القصد من تعبير «الشيخوخة الصحافية». هل هو الايحاء بأن اصدار كتابات سبق نشرها في مجلة معناه انني بت من شيوخ مهنة الصحافة، وبالتالي فان الهمة فترت قليلاً. أم ان القصد هو ان الشيخوخة تعني الحكمة وتعني بالتالي حسن اختيار ما يتم نشره، في كتاب.

ويهمني التوضيح هنا بأن الخطر الداهم على الكلمة ليس من «الشيخوخة الصحافية» وانما هو من حالات «التصابي الصحافي» وما اكثرها... وما اصعب على النفس تسمية المتصابين باسمائهم. والذي ادعو الله سبحانه وتعالى الى ان يديمه علي بعدما بدأت قبل ستة اشهر عامي الستين هو ان تستمر شيخوختي الصحافية على ما هي عليه، بمعنى ان ابقى في الحيوية التي انا عليها والتي ترجمتها حتى الآن بعشرة كتب أعيد النظر في بعضها لنشره ضمن سلسلة الاعمال الشاملة، وليس «الاعمال الكاملة» بمعنى ان انشر في كتب ما أرى انه يفيد ويبقى ويستفيد منه الذين سيأتون من بعدنا من زملاء وكتّاب. وقبل كتابي الجديد اصدرت في هذه السلسلة التي اشير اليها عملين موسوعيين توثيقيين هما «لبنان اللعبة واللاعبون والمتلاعبون سنوات الحرب ومراحل الصراع والتحالفات من الوجود الفلسطيني الى الدور السوري الى الحل السعودي» و«موسوعة حرب الخليج. اليوميات. الوثائق. الحقائق». ولقد عوضني شقاء ثلاث سنوات امضيتها في إعداد الموسوعة انني وجدتها مرجعاً اميناً لطالبين يعدان رسالتهما الجامعية عن حرب الخليج الثانية، وكانت ايضاً احد المراجع التي استند اليها زميلنا المتألق الاستاذ عبد الرحمن الراشد في انتاج لتلفزيون «ام بي سي» قبل بضعة اشهر مسلسل حرب الخليج. كذلك عوضني الشقاء بضع رسائل تقدير تلقيتها.

واجد نفسي وانا اختم رسالة الشكر والتوضيح هذه اسأل كمكابد مثل حالي في مهنة البحث عن الحقيقة والتي مردودها المتاعب: لماذا يجوز للشعراء من احمد شوقي الى محمود درويش نامهيك بنزار قباني (الذي ندعو له بتجاوز الازمة الصحية والعودة معافى متألقاً)، وعلى سبيل المثال لا الحصر، ان ينشروا في دواوين قصائد نشرتها لهم الصحف والمجلات، وينشر الروائيون والقصاصون من طه حسين الى نجيب محفوظ الى جبرا ابراهيم جبرا الى غادة السمان (على سبيل المثال لا الحصر ايضاً) روايات وقصصاً سبق ان نشرتها صحف ومجلات... لماذا يجوز لهؤلاء، ولا يجوز لصحافيين اشقاهم السعي في هذه المهنة.

وأظنك تشاركني الرؤية بأنه لولا ان الشعراء والروائيين والقصاصين لم ينشروا انتاجهم في كتب مكتفين فقط بما نشرته الصحف والمجلات لهم لكان هؤلاء اندثروا، في حين ان الذين ابقاهم حاضرين في دائرة الابداع هو كتب لهم تجد مكانها في رفوف المكتبات داخل المنازل او المكاتب وفي دور الكتب الوطنية والمكتبات العامة.

ومن هذا المنطلق اتجهت نحو التأليف، وساواصل، ما دمت في حيويتي التي انا عليها، والتي اعتبرتها انت «شيخوخة صحافية».

وما اتمناه لنفسي اتمناه لك ولكل الزملاء الذين لديهم ما اذا قالوه وكتبوه ان يلقى الرضى والاحترام من الذين يقرأون. ويسعدني شخصياً اذا انضم الزميل العزيز سليمان الى خيمة «الشيخوخة الصحافية» بالمعنى الذي قصدته...

وفي القريب العاجل.

مع التمنيات والتقدير

فؤاد مطر

خواطر اقتصادية

يكتبها سليمان الفرزلي

قوة الكلمة

تصدر في إحدى ضواحي باريس جريدة باسم «كولتورا»، أسسها منذ خمسين سنة كاتب بولندي الأصل وقام على رئاسة تحريرها طوال نصف قرن، هو الآن في الواحدة والتسعين من العمر وما زال يمارس عمله بداب وهمة لا تلينان. وتصدر هذه الجريدة المحترمة، كما بدات قبل خمسين سنة، من شقة رئيس تحريرها، حيث يشارك المحررون والضيوف في الطبخ والأكل والكتابة وغسل الصحون!

ومع أن جريدة «كولتورا» لا توزع أكثر من عشرة آلاف نسخة من العدد الواحد، فقد كان لها أكبر الأثر في تشكيل المزاج السياسي والفكري في أوروبا الشرقية، على الرغم من صدورها من المنفى الفرنسي الطوعي. ولم يكن ذلك معروفاً في الأوساط الخارجية إلا أخيراً عندما قام رئيسا جمهوريتي بولندا وليتوانيا معاً، وهما في طريقهما الى حضور قمة المجلس الأوروبي التي انعقدت في الشهر الماضي، بزيارة مفاجئة الى رئيس التحرير المسن في الشقة التي تصدر منها الجريدة، حيث تناولا معه طعام الغداء على مائدته التي أعدها بنفسه.

وقد قام الرئيسان البولندي والليتواني بهذه الزيارة الفريدة ليؤكدا لرئيس تحريرها امتنان شعبيهما لصدق ومصداقية الجريدة المتواضعة، ودورها في إرساء المفاهيم الاستقلالية في أوروبا الشرقية على أسس منطقية وواقعية، أهمها ضرورة الحفاظ على الصداقة مع روسيا طالما تخلت عن الطموحات الامبراطورية والهيمنة.

ولم يفت رئيس التحرير المسن أن يذكر الرئيسين الزائرين بموقفه الثابت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، من أن ما يسمى «الحرب الباردة» بين الشرق والغرب كان كذبة مفتعلة لاقتسام العالم، وأنها بالتالي لم تكن حرباً حقيقية، وبالتاكيد لم تكن صراعاً عقائدياً بين فكرتين ونظامين مختلفين.

وتذكرني طريقة وأسلوب رئيس تحرير «كولتورا» البولندي، بطريقة وأسلوب الأديب الكبير الراحل البير أديب، صاحب ورئيس تحرير مجلة «الأديب» اللبنانية، الذي كان يصدر المجلة من بيته، ويقوم على تحريرها وتصحيحها وتنقيحها بنفسه طيلة نصف قرن تقريباً لم يغادر منزله بسببها لحظة واحدة طوال تلك المدة الى أن داهمته الحرب، فخرج ولم يعد ... رحمه الله.

سوبر يونيون

أصبحت الوحدة النقدية الأوروبية حقيقة واقعة، مع أن كثيرين في العالم ما زالوا غير مصدقين. وهذا التطور يشكل في الحقيقة أهم حدث شهده العالم منذ اكتشاف أميركا، وربما منذ سقوط الامبراطورية الرومانية في الغرب. إنه ليس مجرد اتحاد عادي بين منظومة من الدول ذات تاريخ مشترك، بقدر ما هو اتحاد خارق للطبيعة وصفه البعض بانه «سوبر يونيون».

ويقوم هذا الاتحاد الخارق على فكرة بسيطة، هي أنه ليس بالإمكان تغيير الماضي، لكنه بالإمكان تغيير المستقبل. فالمحاولات السابقة، من الامبراطورية الرومانية المقدسة في القرون الوسطى، الى الحروب النابوليونية في مطلع القرن التاسع عشر، الى التوسعية الهتلرية في هذا القرن، لم يكتب لها النجاح لأنها انطلقت من فعل قسري، ولم تنطلق كما هو الحال اليوم من فعل إرادي وطوعي.

والملفت في هذه المرحلة الحاسمة من الاتحاد الأوروبي، انه في صورة من الصور ذو طبيعة كاثوليكية لاتينية، وهو أساس ينبىء برسوخه. فالدول غير الكاثوليكية، مثل بريطانيا، والدنمارك، والسويد، سوف تبقى خارج الوحدة النقدية بإرادتها، وسوف تبقى اليونان الأرثوذكسية خارجها لأسباب اقتصادية منها استمرار حالة الفساد البيزنطي فيها.

ففي زمن الامبراطورية الرومانية القديمة، كانت هنالك في أوروبا لغة واحدة وثقافة واحدة هي اللاتينية، ولم يمنع ذلك من انحلالها. واليوم فيها من اللغات والثقافات بقدر ما فيها من الدول، لكن ذلك لم يمنع من اتحادها. بل إن المدارس والطلاب في العديد من الدول الأوروبية الحالية، بدأوا من جديد يعيدون درس اللاتينية وتعلمها، ومن غير المستبعد في القرن المقبل أن يمتد الاتحاد الأوروبي الى تغييرات جذرية في اللغة والثقافة والدين باتجاه الوحدة، كما هو الحال في مجالات النقد والاقتصاد. إنه عالم جديد لا يملك أحد أن يتجاهله.

الأسوأ والأحسن

يبدو أن سوق القراءة في العالم كله الى انحسار، مع تفاوت في الدرجات طبعاً. ولعل أكبر انحسار هو من نصيب الكتاب العربي، مما حمل الناشر المعروف رياض نجيب الريس على إغلاق مكتبة «الكشكول» في لندن، بعد إغلاقه مجلة «الناقد» التي كانت من أبرز المنارات المضيئة في عالم النقد الأدبي العربي. وأخيراً، تابعت ما كتب ونشر عن معرض فرانكفورت للكتاب، وهو أكبر وأهم معرض عالمي من نوعه. وقد لفتني تعليق في جريدة «ذي يوروبيان» البريطانية حول المعرض هذه السنة، بالمقارنة مع السنوات الماضية، جاء فيه أن الشيء الوحيد الذي تحسن في معرض فرانكفورت هو ... النبيذ!

إنها ظاهرة ملفتة أن تنحسر المطابع والمكتبات، وتتقدم الخمارات وصناعة القناني!

الأمية لا تقتصر على غير المتعلمين

مشكلة إقتصادية للقرن المقبل... أميون بشهادات جامعية!

تساور القائمين على التعليم وعلى الصناعات التكنولوجية المتقدمة مخاوف مقلقة من حالة الامية المتزايدة، ليس في العالم النامي فقط وانما في العالم الصناعي ايضاً. ذلك ان التعريف الجديد للأمية في اطار التصورات العالمية للقرن المقبل، لا تقتصر على غير المتعلمين، او الذين فاتتهم الفرص للتحصيل العلمي، بل تتعداهم الى اعداد كبيرة من المتعلمين اصحاب التحصيل الثانوي والجامعي، الذين لم يوفر لهم التعليم الذي حصلوه المهارات والمعارف اللازمة لمواكبة التطور العلمي والاقتصادي في القرن المقبل.

وفي راي احد كبار المسؤولين في منظمة اليونسكو العالمية أن الأمية المتداول تعريفها حتى الآن بمعنى عدم الإلمام بالقراءة والكتابة، كما هو الحال في معظم البلدان النامية، هو مجرد جزء واحد من مشكلة الامية في العالم. وقال المسؤول المذكور، وهو مايكل لاكين، ان الاطفال هم المجموعة الاساسية التي يستهدفها التعليم. لكن اطفال الأمس اصبحوا اليوم من البالغين، والمشكلة ان هؤلاء البالغين غير الاميين بالمعنى التقليدي، اصبحوا بحاجة الى تعليم. ومن هنا يتركز الانتباه الآن على الاحتياجات التعليمية اللازمة للبالغين قبل الاطفال المبتدئين.

ومما اثار هذه المخاوف الى درجة كبيرة، نتائج البحوث الجديدة التي قامت بها منظمات التنمية الدولية، وهي بحوث كشفت عن معدلات مخيفة من الأمية والنقص في المعرفة بالرياضيات، في البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة على حد سواء، نظراً الى ان جميع الجهود التعليمية في جميع البلدان تقريباً قد تركزت في السنوات الماضية على توسيع التعليم الابتدائي للاطفال متجاهلة مستوى الأمية بين المتعلمين. ولهذا السبب اخذت بعض البلدان الصناعية تعيد النظر في هذه الاستراتيجية التعليمية.

المهارات المطلوبة

ان نشوء المخاوف الجديدة من الأمية بين البالغين المتعلمين عموماً، تدل في جانب منها على تزايد وارتفاع مستويات المهارات اللازمة والمطلوبة للأعمال والوظائف في اطار الاقتصاد العالمي الجديد، خصوصاً بعد التطور المتسارع والمعقد لتكنولوجية المعلومات. ذلك ان سرعة التطور في هذه المجالات لا تسمح، كما قال المسؤول المذكور في «اليونسكو»، بالانتظار الطويل، خصوصاً انتظار جيل الاطفال الجدد في المدارس الابتدائية ريثما يكبر ويتمرس بتلك المهارات.

فالحاجة الى المتعلمين المتمرسين قائمة الآن وبإلحاح. واخشى ما يخشاه الدارسون لهذه الظاهرة، انه في الوقت الذي تتقلص فيه الثغرة في مجال الأمية بالمعنى التقليدي، تتسع هذه الثغرة بين الذين يملكون المعارف اللازمة وبين المتعلمين الذين لا يملكونها، الامر الذي يشكل في راي هؤلاء خطراً حقيقياً على السلام والاستقرار العالميين.

وفي هذا الصدد جاء في تقرير أعد في السنة الماضية لوزراء التربية والتعليم للدول الصناعية المنضوية في «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»:

«إن الانقسامات بين اولئك المشمولين باقتصاد التعليم وغير المشمولين فيه، اصبحت حادة واخذة في التعمق. وقد تركز الاهتمام الجديد بمستويات تعليم البالغين في الصيف الماضي، خلال الاجتماع الذي انعقد في «هامبورغ» وضم ١٤٠٠ شخصية من السياسيين والتربويين وخبراء التنمية من ١٣٤ بلداً، حيث تبنى هؤلاء قراراً يقضي باتاحة الفرصة على الصعيد العالمي لاعادة تعليم وتدريب البالغين باعتباره، كما جاء في القرار، «من حقوق الانسان الأساسية وكشرط لازم للمشاركة التامة في المجتمع».

كذلك حث المندوبون الى المؤتمر الدولي الخامس لتعليم البالغين الذي نظمه معهد التربية التابع لـ «اليونسكو» جميع البلدان في العالم على تخصيص ما لا يقل عن ٦٪ من الناتج القومي الاجمالي لكل دولة للتعليم، وإعطاء حصة ملحوظة من هذه المرصودات لاعادة تعليم المتعلمين البالغين.

كما التزم المؤتمرون بالعمل على اساس المبدا القائل بأن جميع البالغين، بما في ذلك النساء وبقية العاملين خارج نطاق الاقتصاد الرسمي، لهم الحق في تخصيص ساعة في اليوم على الأقل لتجديد تعليمهم.

ودعا المؤتمر جميع الحكومات والمنظمات الخاصة الى المزيد من العناية بالاطفال وما الى ذلك من خدمات ضرورية، لاتاحة التعليم المناسب لهؤلاء.

الكبار والصغار

ويستدل من الدراسات المنشورة اخيراً في هذا المجال، انه في حين تركز الدول النامية والفقيرة على توسيع تعليم الاطفال، اخذت الدول الغنية والصناعية المتقدمة تركز على النشاطات التعليمية للبالغين.

وجاء في تلك الدراسات، أن أعداد البالغين في الطفولة، الذين راحوا يجددون تعليمهم الآن، قد زاد عددهم في تلك الدول على عدد الاطفال المسجلين في المدارس.

والواقع ان الالتفات الى ظاهرة الامية بين المتعلمين، بمعنى ان ما يملكونه من علم غير مؤات لفرص العمل اللازمة في الاقتصاد العالمي الجديد، قد بدأ في مطلع هذا العقد وتحديداً في المؤتمر العالمي للتعليم للجميع، الذي انعقد سنة ١٩٩٠ في تايلندا حيث تم اقرار المبدأ، بأن التعليم الاساسي اللازم يجب الا يقتصر على الاطفال، بل يجب ان يتركز ايضاً لتاهيل الشبان والبالغين.

وهذا المؤتمر بالذات، لم يحقق شيئاً عملياً سوى اقرار هذا المبدأ، الذي كان له اثر كبير على تفكير مخططي السياسة التعليمية في بعض البلدان. والملفت ان هذا المبدأ قد صدر في وقت زاد فيه عدد الاطفال المسجلين في المدارس الابتدائية بين سنة ١٩٩٠ وسنة ١٩٩٥ بما لا يقل عن ٥٠ مليون طفل. فزاد لاول مرة عدد الاطفال المسجلين في المدارس على عدد الاطفال غير المسجلين الذين بدا عددهم بالهبوط.

صورتان متناقضتان

وفيما بدت الصورة زاهية، أو اكثر إشراقاً من قبل بالنسبة الى الاطفال، اكدت البحوث الجديدة، على وجود الصورة القاتمة المناقضة، بالنسبة الى المتعلمين الناقصي الثقافة اللازمة بين البالغين. فقد اشارت احصائيات الاونسكو الى ان ما لا يقل عن ٢٣٪ من البالغين في العالم اليوم، لا يملكون الادوات التعليمية اللازمة لأبسط الوظائف في الاقتصاد العالمي الجديد، بالاضافة الى وجود ٨٨٥ مليون بالغ في العالم لا يقرأون ولا يكتبون ولا يحسبون، وهو رقم لم يتزحزح خلال ربع القرن الماضي، ومن المستبعد ان يتزحزح في المستقبل المنظور.

والغالبية العظمى من الاميين البالغين تتركز في الدول النامية، وثلثاهم من الإناث.

والملفت أيضاً ان الامية بين البالغين لا تقتصر على دول العالم الثالث، بل تشمل، ولكن بدرجة اقل، الدول الصناعية المتقدمة حيث يقدر عدد الاميين من البالغين بتسعة ملايين فقط... بالاضافة الى عشرات الملايين من المتعلمين الذين يفتقرون الى المهارات اللازمة التي تؤهلهم للمشاركة في الاقتصاد الصناعي المعقد والمتطور.

ففي حين تواجه الدول النامية في العالم الثالث مشكلة الامية المطلقة، بين الشبان في سن الواحدة والعشرين والخامسة والعشرين، وحيث الاهتمام ضعيف بتعليم وتأهيل هؤلاء، فان مشكلة الدول الصناعية، هي وجود أعداد كبيرة من المتعلمين، الذين لا يملكون المؤهلات الكافية، ومنهم اعداد كبيرة من حملة الشهادات الجامعية الذين، تطلق عليهم تسمية «البالغون الناقصو التعليم او الثقافة».

كذلك في الوقت الذي يتركز فيه التعليم في البلدان النامية في ايدي الحكومات فقط، فان الدول الصناعية تتفوق في معالجتها للمشكلة من حيث اشراك القطاع الخاص في المجتمع المدني بالمساهمة وتقرير السياسات اللازمة، حيث تهتم الشركات الصناعية ومراكز التوظيف باكتشاف المواهب ورعايتها والانفاق على تدريبها وتعليمها.

تغير جذري في النظرة الى مستقبل العمل

لم تعد هنالك وظائف ثابتة في الإقتصاد العالمي الجديد

في الوقت الذي اعتادت فيه المجتمعات العالمية على الوظائف وفرص العمل الثابتة والمأمونة خلال القرون الماضية، يطل القرن المقبل بنظرة مختلفة الى العمل وسوق العمل. فقد بدات تختفي الصورة ذات البعد الواحد لتحل محلها في الاقتصاد العالمي الجديد، الصورة المتعددة الابعاد.

ذلك ان حياة العمل المألوفة اخذت تتسارع لتتحول الى ما يشبه الطاحونة في سباق محموم للحفاظ على مستويات للمعيشة كانت مأمونة من قبل. وفي الوقت الذي تحاول فيه بعض حكومات الدول الصناعية، مثل فرنسا، تخفيض ساعات العمل من اجل اتاحة الفرصة لايجاد مجالات جديدة للعاطلين عن العمل. تتزايد وتيرة عدم الاطمئنان والخوف من البطالة لدى العاملين حالياً، مما جعل ساعات العمل في الواقع تتصاعد لأن العاملين يحاولون الحفاظ على اوضاعهم بالعمل في مجالات اخرى غير أعمالهم المألوفة.

العمل المرن

وبانحسار مرحلة الوظيفة مدى الحياة اخذت تطل في العالم الصناعي تحديداً، مرحلة «العمل المرن».

وفي بحث أعدته «مدرسة لندن للاقتصاد»، أن النهوض الاقتصادي في اوروبا بين ١٩٩٢ و١٩٩٦ بعد مرحلة الانكماش الطويل في مطلع التسعينات، وما خلقه هذا النهوض من فرص للعمل، لم تشهد هذه الفرص المتاحة مجالات ثابتة ودائمة إلا لما نسبته ٣١٪ فقط من العاملين.

اما الباقي ونسبته ٦٩٪ فقد شمل اعمالاً لجزء من الوقت، وأعمالاً خاصة، وأعمالاً بموجب عقود مؤقتة، وأعمالاً موسمية غير دائمة.

وتقدر هذه الدراسة، انه اذا استمر الاتجاه الحالي المشار إليه، فإن العاملين في وظائف دائمة، سوف يصبحون اقلية ضئيلة جداً بحلول سنة ٢٠١٠، او كما قال «مركز هنلي للتوقعات»، وهو مؤسسة فكرية للأبحاث:

«ان مفهومنا للعامل الانموذجي، أي الذكور الذين يكتسبون خبزهم بالوظائف الدائمة، اصبح في طريقه الى الزوال».

وتوقع المركز المذكور، انه بحلول سنة ٢٠١٠ سيكون العامل الانموذجي، إمرأة في سوق عمل مرنة، تتأرجح خلال حياتها العاملة، بين عمل دائم وعمل جزئي وعمل خاص وعقود مؤقتة.

وفي حين كانت النظرة المعتادة الى انماط العمل المستقبلية، مسألة اختيار، فإن الاتجاه الى «العمل المرن» يبدو، من خلال ما تظهره دراسات سوق العمل، بانه تحوّل حتمي ودائم.

وهذا الاتجاه مؤات لأرباب العمل، الذين يقولون انه لولا نشوء القوة العاملة المرنة، لما كان في مقدورهم المنافسة في سوق عالمية مفتوحة، ومن الطبيعي ان تقف النقابات والاتحادات العمالية موقفاً نقدياً من هذا الاتجاه، ليس فقط خشية على قوتها ومصالحها الراسخة، بل لأنها أيضاً تخشى من ان تحمل المرحلة الجديدة، مزيداً من الاستغلال وفقدان حقوق العمال وتزايد القلق وعدم الاطمئنان.

طاحونة العمل

والملفت ان طاحونة العمل المتزايدة السرعة في مرحلة العولمة الاقتصادية لا تقتصر في تأثيرها على العمال العاديين، بل تشمل جميع انواع العاملين من سائقي الشاحنات الى مديري الاعلانات الى مديري الحسابات المالية التي تضم عشرات ومئات الملايين من الدولارات.

إن هذا النمط المتغير لا يقتصر في تأثيره على الحالة الاقتصادية للافراد العاملين في اطار العمل المعتاد، أنما تتعدى ذلك الى اعادة تشكيل النمط الاجتماعي والعمل المنزلي، بحيث باتت المراة اكثر اضطراراً الى العمل خارج المنزل، وبات الرجل مضطراً الى العمل المنزلي... وهو أمر من شانه ان يعيد تشكل الانماط الاجتماعية السائدة خصوصاً في البلدان الصناعية.

والواقع، الى جانب ذلك، ان التغيير الطارىء في انماط العمل، يشكل تحدياً لأخلاق العمل، كما لم يحدث من قبل. لأن العاملين في هذا المناخ مضطرون الى اعادة التفكير في اولوياتهم، وفي اعادة تحديد المفاهيم التقليدية للنجاح والانجاز. واذا اخذنا الانموذج الاميركي الذي بدأ في الثمانينات ومطلع التسعينات، حيث راحت الشركات، كبيرها وصغيرها، تقلص حجمها بسبب المنافسة وتزايد أعباء الرواتب، وبسبب التقدم التكنولوجي الذي بطبيعته يحمل على الاستغناء عن عدد كبير من الوظائف، نجد ان فكرة العمل الدؤوب السائدة سابقاً قد تراجعت بحيث ان نسبة كبيرة من العاملين او المتاح لهم العمل، باتوا يفضلون مداخيل اقل لأنفسهم لقاء مزيد من الوقت لراحتهم والبقاء مع عيالهم.

وهذا الاتجاه الذي يطلق عليه الاميركيون عبارة «التخفيف» شمل حتى الآن ما لا يقل عن ١٠٪ من القوى العاملة الاجمالية في الولايات المتحدة، مما اثار مخاوف الاوساط الاقتصادية التي رات في هذا الاتجاه التخفيفي، وما يحمله من تقتير في العادات الاتفاقية للعاملين، سبباً في امكانية هبوط وتقلص الاقتصاد الاميركي بصورة عامة.

وهذا النمط ايضاً بدأت تطل بوادره في بريطانيا، حيث اظهر استقصاء اجرته «مؤسسة موري» ان ٦٤٪ من العاملين الدائمين مستعدون للتخلي عن وظائفهم الراهنة اذا استطاعوا، بينما ٢٠٪ فقط اكدوا انهم يفضلون البقاء في العمل.

والأعمال البديلة التي يقوم عليها هذا النمط الجديد تتمحور حول العمل من المنزل، او المشاركة في الوظائف، او العمل الاليكتروني باستخدام تكنولوجية الكومبيوتر للعمل عن بعد، او القيام بأعمال خاصة.

وهنالك نسبة متزايدة ممن اطلق عليهم اسم «العمال الحربائيون»، نسبة الى الحرباء التي تغير لونها، نظراً الى انهم يقسمون اوقاتهم بين عدد من الاعمال المتنوعة، كاحتراز ضد البطالة. وهؤلاء جميعاً بدأت انماط اعمالهم الجديدة تشكل مفهوماً جديداً للعمل اكثر ملاءمة لعصرنا التكنولوجي السريع التطور.

ومن الطبيعي في هذه الحالة ان يكون هنالك ايضاً خاسرون ورابحون، خصوصاً بين العاملين المتوسطي العمر غير القادرين على المواكبة او التطور.

تقرير «منظمة اونكتاد» عن التدفقات الاستثمارية والتنافسية التجارية لسنة ١٩٩٦

لبنان في الصدارة التنافسية واسرائيل تأخذ حصة الأسد من التدفقات الإستثمارية

❐ أصدرت «منظمة اونكتاد» التابعة للامم المتحدة تقريرها السنوي لسنة ١٩٩٧ حول تدفق الاستثمارات العالمية، اشارت فيه الى استمرار زخم الدور الذي تلعبه الاستثمارات الاجنبية المباشرة في «عملية العولمة» الاقتصادية التي يتميز بها الاقتصاد العالمي المعاصر. لكن التقرير الدولي اشار الى ان ازالة الحواجز في الدول النامية أو تخفيفها امام الاستثمار الاجنبي المباشر، وإرساء قواعد معاملة الرساميل الاجنبية، ليست كافية وحدها ما لم يتم الحفاظ على التنافسية ورعايتها في الاسواق.

وقدر التقرير ان المبيعات العالمية من السلع والخدمات سنة ١٩٩٤ بلغ ٦,٤ تريليون دولار، وارتفع في السنة التالية الى ٧ تريليون دولار، وبذلك ظل الانتاج العالمي متفوقاً على الصادرات كنمط سائد في خدمة الاسواق الاجنبية.

وتشير الإحصائيات الواردة في التقرير الى ان نمو المبيعات العالمية زاد على الصادرات من السلع والخدمات بنسبة ١,٢ الى ١,٣ منذ سنة ١٩٨٧.

اما فيما يتعلق بالبلدان النامية فإن صادراتها، على الرغم من تزايد دورها في الانتاج العالمي، مازالت تشكل النمط الرئيسي لتسليم البضائع والخدمات الى الأسواق الاجنبية. وهذا الاتجاه التصاعدي الظاهر في جميع مؤشرات الانتاج العالمي، سواء بالقيمة المطلقة او بالنسبة الى شتى المؤشرات الاقتصادية، يدل على ان الانتاج العالمي بات عنصراً اكثر اهمية من ذي قبل في الاقتصاد العالمي. ويستدل على اهميته من النشاطات التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات العاملة خارج اوطانها.

ومن الناحية التكنولوجية، مثلاً، فإن ما يقدر بنحو ٧٠٪ من المدفوعات العالمية للدين والرسوم تتشكل من عمليات بين الشركات الام وبين فروعها الاجنبية.

في سنة ١٩٩٦ سجلت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر رقماً قياسياً جديداً، بالنظر الى تجاوب الشركات المتعددة الجنسيات مع النمو الاقتصادي واستمرار الانفتاح في كثير من انحاء العالم، مما حمل تلك الشركات على زيادة التوسع في عملياتها الخارجية.

فقد زادت التدفقات الداخلية (الوافدة الى الداخل) بنسبة ١٠٪ بالغة ٣٤٩ مليار دولار، بينما لم تزد التدفقات الخارجية (الصادرة الى الخارج) الا بنسبة ٢٪ بالغة ٣٤٧ مليار دولار.

والملفت ان الزيادات في التدفقات الداخلية للاستثمارات الاجنبية المباشرة، فاقت النمو بالقيمة الاسمية للناتج المحلي العالمي الإجمالي، كما فاقت بالقيمة ذاتها التجارة العالمية، اذ زاد الناتج العالمي بنسبة ٦,٦٪ وزادت التجارة العالمية بنسبة ٤,٥٪.

ويلاحظ ايضاً في التقرير، ان المداخيل المعاد استثمارها شكلت حوالى ١٠٪ من مجموع التدفقات الداخلية للاستثمار الاجنبي المباشر سنة ١٩٩٥، وهي اخر سنة تتوفر فيها المعلومات كاملة، بينما كانت النسبة سلبية في مطالع التسعينات.

ويعزى هذا النهوض جزئياً الى تحسن النمو الاقتصادي في العديد من انحاء العالم لكنه يعود بدرجة اكبر الى تحسن عائدات الاستثمار على الاستثمارات السابقة، التي باتت اكثر ربحية. كذلك زادت في الآونة الاخيرة اهمية الاستثمار في الاسهم المحلية كجزء من مجموع تدفقات الرساميل الاجنبية، وذلك بسبب الدور المتزايد الذي لعبته عمليات اندماج الشركات وشرائها لبعضها البعض. وتمثل هذه الاستثمارات في الاسهم ما نسبته ٧٨٪ من مجموع قيمة التدفقات الاستثمارية المباشرة سنة ١٩٩٦. لكن المداخيل المعاد استثمارها والرساميل المستثمرة في الاسهم على حد سواء، حساسة للمناخات الاقتصادية في البلدان المضيفة، في حين ان القروض المعقودة بين الشركات تتأثر بالاحوال الاقتصادية في البلد الام وفي البلد المضيف على حد سواء. ويستنتج التقرير، ان اسعار الفائدة المتدنية خلال ١٩٩٥ - ١٩٩٦، بالمقارنة مع اسعار الفائدة خلال فترة الركود في مطلع التسعينات، ربما تكون قد حملت الشركات المتعددة الجنسيات على اقتراض المزيد من الاموال لاستثمارها في الخارج. اما من جهة الطلب، ولا سيما في البلدان النامية، فإن النقص في المدخرات لتمويل الاستثمارات يشير الى انه كان لزاماً على تلك البلدان ان تعتمد على الاموال الاجنبية بما فيها الاستثمار المباشر لتمويل هذا النقص.

لقد استثمرت البلدان النامية في الخارج سنة ١٩٩٦ ما مقداره ٥١ مليار دولار. وتلقت في المقابل خلال تلك السنة ١٢٩ ملياراً نظير ٤٧ ملياراً و٩٦ ملياراً على التوالي سنة ١٩٩٥. وبذلك يكون نصيب الدول النامية من مجموع التدفقات العالمية الخارجية قد ارتفع في تلك السنة بنسبة ١٥٪ وهي تقريباً النسبة ذاتها لسنة ١٩٩٥، بينما ارتفع نصيبها من التدفقات الوافدة من ٣٠٪ سنة ١٩٩٥ الى ٣٧٪ سنة ١٩٩٦. وقد كانت الصين أيضاً هي اكبر البلدان المتلقية للاستثمارات الخارجية بعد الولايات المتحدة. اما من حيث التدفقات الى الخارج، فقد كان النصيب الاكبر لهونغ كونغ، سواء من حيث التدفقات الخارجية او الاستثمارات في الاسهم، بين جميع الاقتصادات النامية.

لقد ركز تقرير «اونكتاد» في فصله الخامس على اهمية تعزيز التنافسية في الاسواق العالمية، مشيراً الى توصيات المنظمة الدولية التي تحث الدول الأعضاء على انتهاج وتحسين وتنفيذ او تطبيق القوانين التي تحد من القيود المفروضة على الممارسات التجارية.

ففي سنة ١٩٨٠ لم تكن هناك قوانين للتنافس سوى في اربعين بلداً، لكن هذا النمط اخذ يتغير تغيراً كبيراً وملحوظاً بعد سنة ١٩٨٩ إثر انهيار الانظمة الاشتراكية في روسيا واوروبا الشرقية.

وبين الدول التي سماها التقرير في منطقة آسيا والحوض الباسيفيكي، من حيث جدارة قوانين التنافس سنة ١٩٩٦، حل لبنان في الطليعة لأن قوانينه التنافسية تعود الى سنة ١٩٦٧، تليه الهند (١٩٦٩) ثم باكستان (١٩٧٠) ثم تايلند (١٩٧٩) وكوريا الجنوبية (١٩٨٠) وسيريلانكا (١٩٨٧) وقبرص (١٩٨٩) وقازخستان (١٩٩١) وتايوان (١٩٩١) وفيجي (١٩٩٢) واوزباكستان (١٩٩٢) والصين (١٩٩٣)، وطاجكستان (١٩٩٣) وقرغيزستان (١٩٩٤) وتركيا (١٩٩٤) وجورجيا (١٩٩٦).

وبين البلدان التي يجري فيها اعداد قوانين للتنافسية في هذه المنطقة من العالم حالياً، آذربيجان، اندونيسيا، الاردن، ماليزيا، مونغوليا، نيبال، الفيليبين، فيتنام وتركمانستان.

اما بين الدول الافريقية فان هناك ثلاث دول عربية ورد اسمها هي: تونس (١٩٩١) والجزائر (١٩٩٥) ومصر (١٩٩٧) والمغرب يسير في طريق اعداد هذه القوانين.

التدفقات الاستثمارية الوافدة الى الشرق الاوسط
(١٩٨٥ - ١٩٩٦ بملايين الدولارات)

البلد	١٩٨٥-١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
اسرائيل	١٥٥	٣٥٠	٥٣٩	٥٨٠	٤٤٢	١٥٢٥	٢٠١٥
الجزائر	٦	١٢	١٠	١٣	١٥	٨	١٣
مصر	١٠٨٦	٢٥٣	٤٥٩	٤٩٣	١٢٥٦	٥٩٨	٧٤٠
ليبيا	٣٥	١٨٠	١٦٥	١٢٠	١١٠	١٠٥	١١٠
المغرب	٨٣	٣١٧	٤٢٢	٤٩١	٥٥١	٢٩٠	٤٠٠
السودان	-٤٠	-١	—	—	—	—	—
تونس	٨٠	١٢٥	٥٢٦	٥٦٢	٤٣٢	٢٦٤	٣٧٠
البحرين	٧٢	-٧	-٩	-٥	-٣١	-٢٧	٤٧
قبرص	٦٩	٨٢	١٠٧	٨٣	٧٥	١١٩	١٠٠
ايران	-١٣٠	٢٣	-١٧٠	-٥٠	٢	—	١٠
العراق	٣	-٣	-١	١	—	—	—
الاردن	٢٥	-١٢	٤١	-٣٤	٣	٤٣	٥
الكويت	—	١	٣٥	١٣	١٦	١٥	٢٠
لبنان	٤	٢	٤	٦	٧	٣٥	٣٠
عمان	١١٤	١٣٢	١٠١	١٤٧	٦٢	٣٥	٨٠
قطر	-٢	٤٣	٤٠	٢٩	٣٧	٣٥	٣٥
السعودية	٥٨٦	١٦٠	-٧٩	١٣٦٩	٣٥٠	١٨٧٧-	١٠٠
سوريا	٦٢	٦٢	٦٧	١٧٦	١٤٣	٦٥	١٢٠
تركيا	٣٤٠	٨١٠	٨٤٤	٦٣٦	٦٠٨	٨٨٥	١١١٦
الامارات العربية	٨	٢٦	١٣٠	١٨٣	١١٣	١١٠	١٣٠
اليمن	-١٧	٥٨٣	٧١٤	٨٩٧	١١	٢١٨-	١٠٠

في دراسة لوكالة «يورو مونيتور» الأوروبية

الشرق الأوسط يحب «المشروبات الخفيفة» وسنة ٢٠٠٥ سوقها ستتضاعف!

❐ أصدرت وكالة «يورو مونيتور» الأوروبية التي ترصد الاسواق العالمية الرئيسية دراسة احصائية عن سوق المشروبات الخفيفة في الشرق الاوسط، قالت فيها ان هذه الاسواق تشهد الآن تحولات ملفتة مع انفتاح الاسواق في بلدان مثل الجزائر ومصر والاردن وفتح صناعاتها للمنافسة الاجنبية بالاضافة الى تخصيص قاعدتها الصناعية المحلية. وقد صدرت هذه الدراسة الفريدة في النصف الثاني من الشهر الماضي، وهي تتضمن تحليلاً استراتيجياً للاتجاهات والتطورات الاخيرة في سوق المشروبات الخفيفة. وقدرت الوكالة في دراستها قيمة السوق الشرق - اوسطية للمشروبات الخفيفة في ١٩٩٦ بمبلغ ٥,٣ مليار دولار، اي بزيادة نسبتها ٥٦٪ منذ سنة ١٩٩١.

بحيث ارتفع حجم المبيعات بنسبة ٥٨٪ بالغاً ٨,١٤ مليار ليتر، وبذلك زاد حجم المبيعات باكثر من ٨٪ في السنة طوال السنوات الماضية منذ سنة ١٩٩١.

إن اكبر الاسواق للمشروبات الخفيفة في الشرق الاوسط هي تركيا ومصر والمملكة العربية السعودية، إذ انها الاسواق الوحيدة التي زادت فيها المبيعات عن المليار ليتر حيث قاربت المبيعات في كل من تركيا ومصر المليارين ليتر.

وتأتي وراء البلدان الثلاثة المستهلكة ايران حيث قدر استهلاكها بنحو ٨٠٠ مليون ليتر. تليها كل من تونس واسرائيل والجزائر حيث تراوح حجم المبيعات السنوي بين ٣٥٠ الى ٤٥٠ مليون ليتر. ويأتي بعدها الاردن وسلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة واليمن والكويت بمبيعات سنوية بين ١٥٠ الى ٢٦٠ مليون ليتر. وتشمل هذه الارقام المبيعات عن طريق المحلات الشرعية لبيع المفرق بالاضافة الى الفنادق والمطاعم ومؤسسات التموين.

ولاحظت الدراسة ان في بعض بلدان الشرق الاوسط مثل ايران هنالك مبيعات كبيرة غير مسجلة لانها متداولة في السوق السوداء، فإذا ضمت المبيعات الشرعية الى مبيعات السوق السوداء لاحتلت ايران مرتبة اعلى بين اكبر الاسواق في الشرق الاوسط.

اما استهلاك المشروبات الخفيفة للفرد الواحد، فهي افضل مقياس للدلالة على المراحل المختلفة لتطور كل سوق بمفردها في الشرق الاوسط.

وجاء في دراسة «يورو مونيتور»، ان هنالك في المنطقة ثلاث مجموعات من الدول، حسب هذا المقياس، هي:

١ - سلطنة عمان، والكويت، ودولة الامارات، والمملكة العربية السعودية، واسرائيل، وهي دول تتقدم الجميع من حيث معدل استهلاك الفرد الذي زاد في كل منها سنة ١٩٩٦ عن ٧٠ ليتراً للفرد الواحد.

٢ - تونس، والاردن، وتركيا، ومصر... حيث بلغ معدل استهلاك الفرد الواحد بين ٢٩ الى ٥٠ ليتراً.

٣ - ايران والجزائر، واليمن... حيث كان استهلاك الفرد الواحد اقل من ١٥ ليتراً.

تهيمن على اسواق الشرق الاوسط شركات المشروبات الخفيفة المملوكة محلياً، لكنه ليس من بين هذه الشركات الصانعة للمشروبات المحلية اي مساهمة تذكر في بقية دول المنطقة.

اما التجارة الاجنبية للمشروبات الخفيفة فانها محدودة. لذلك فان معظم الصانعين المحليين، بمن فيهم اصحاب التراخيص الممنوحة من المجموعات العالمية الكبرى، يعملون في سوق واحدة فقط.

تراتب الاسواق الاقليمية للمشروبات الخفيفة حسب حجم المبيعات لسنة ١٩٩٦

ومعظم الشركات المحلية الكبرى التي تتعاطى في قطاع الكاربونات تعمل بموجب تراخيص من الشركات العالمية الكبرى لصنع المشروبات الخفيفة. واكبر هذه الشركات، ذات المصالح في صناعة المشروبات الخفيفة في المنطقة، تمثلها «بيبسي كولا»، «كوكا كولا»، «كادبري شويس»، وصناعات «تريبارك».

ومعظم هذه التراخيص تعمل في قطاع الكاربونات باستثناء «شويس» التي لها مصالح كبيرة في عصير الفاكهة.

لكن أياً منها لا يعمل في قطاع المياه المعدنية مع ان الشركات الفرنسية الرئيسية، مثل «بريه» (نستله) «وايفيان» (دانون)، تلعب دوراً مهماً متخصصاً في قطاع المياه المعدنية في اسواق معينة.

تتوقع وكالة «يورو مونيتور» ان ينمو سوق المشروبات الخفيفة في الشرق الاوسط بنسبة ٨٥,١٪ بين سنة ١٩٩٧ و٢٠٠٥ من حيث حجم المبيعات. ومن المتوقع ايضاً خلال الفترة ذاتها ان ترتفع قيمة المبيعات بنسبة ٩٤,٩٪. ومن المنتظر ان تأتي في الطليعة كل من تركيا ومصر بمبيعات تقدر بنحو ٤ مليارات ليتر سنة ٢٠٠٥.

وتشير توقعات الوكالة الى ان عصير الفاكهة سوف يبرز بين اسرع القطاعات نمواً في غالبية اسواق الشرق الاوسط. اما من حيث التوزيع فمن المتوقع ان تتزايد اهمية المبيعات من خلال الفنادق والمطاعم ومؤسسات التموين نظراً الى تزايد شعبية تناول الاطعمة خارج المنازل. كما إن المحلات الكبرى (سوبر ماركت) يتوقع لها ان تأخذ نصيباً متزايداً من سوق المشروبات الخفيفة في قطاع التوزيع بالمفرق مع تزايد وتركز وتحسن هذه المرافق.

رؤوس الاموال تنزل على لبنان بنوع من المفاجأة غير المتوقعة

الودائع الخاصة في المصارف اللبنانية ارتفعت مليار دولار في سنوات ثلاث!

كانت سمعة المصارف اللبنانية وقوة القطاع المصرفي تعد من اعمدة الاقتصاد اللبناني قبل الاحتراب الداخلي (١٩٧٥ - ١٩٩١). وقد اثبت هذا القطاع خلال سنوات ذلك الاحتراب الطويل قدرة على الصمود والتكيف مع الظروف الاستثنائية، كما اظهرت المؤسسات المالية قدرة في دعم عملية اعادة الإعمار عن طريق تشجيع المستثمرين ورؤوس الاموال العربية.

وتشير الإحصائيات الى ان حجم الاموال الخاصة الاساسية، وهي راس المال والمساهمات النقدية والاحتياطات والارباح المدورة، لدى المصارف العاملة في لبنان قد ارتفع من نحو ٢٦٠ مليون دولار في نهاية سنة ١٩٩٣ الى نحو ١٢٩٢ مليون دولار في نهاية شباط/ فبراير ١٩٩٧ الامر الذي اظهر بان هذه الاموال قد زادت خلال سنوات ثلاث باكثر من مليار دولار.

ويؤكد الخبراء المصرفيون ان هذه الزيادة تمثل فعلياً استثمارات في القطاع المصرفي، حتى ولو ان قسماً منها كان ناتجاً من تحويل قسم من الارباح الى راس المال.

ويضيف الخبراء، انه من الصعب تحديد نسب الاستثمارات المحلية او العربية من مجمل هذه الاستثمارات، غير انه من الممكن القول ان هامشاً لا يستهان به يعود الى مستثمرين عرب، سواء عبر زيادة مساهماتهم القائمة في المصارف العامة في لبنان، او من خلال مساهماتهم في الاكتتابات التي تم تسويقها في الخارج لبعض المصارف.

ويعزو الخبراء، تالياً، الاقبال على الاستثمار في المصارف الى خبرة المصارف اللبنانية الرفيعة المستوى التي لا تضارعها اي خبرة في العالم العربي، وخصوصاً في دول الخليج الست، والسمعة التي تتمتع بها منذ ما قبل الاحتراب الداخلي، والى قدرتها على تخطي الظروف الصعبة، يضاف الى ذلك كله، ان المصارف اللبنانية افلتت الانتباه بفضل الارباح الطائلة التي حققتها، وكانت ناتجة عن الهامش الواسع بين الفائدتين المدينة والدائنة حيث راوح العائد على السهم بما بين ٢٥ و٢٨٪ في معظم السنوات. ويلاحظ المحللون الماليون ان الوضع السياسي الاقليمي تضاءل تأثيره على الاقبال على الاستثمارات في لبنان، كما ان الارتباط مع حالة عدم الاستقرار بدأ يخف لان الوضع الامني داخلياً بدأ يميل الى الافضل بشكل مطرد. فالامن في المنطقة، على الرغم من المناوشات الحدودية، تحسن الى حد كبير، ولم يبق سوى الحل السياسي الذي قد يطول، لكنه ليس بذي ضرر على عمليات الاستثمار.

وفي الواقع تتفق آراء معظم الخبراء الماليين على ان تدفق رؤوس الاموال الاجنبية بدأ يفوق التوقعات. واحد هؤلاء، نبيل صوابيني، المدير التنفيذي في شركة «ميدل ايست كابيتال غروب» (وهي شركة مصرفية اسست سنة ١٩٩٦ وتمارس نشاطها في لبنان ومسجلة في لوكسمبورغ)، الذي كشف بأن العمليات المالية التي نفذتها شركته للمصارف، «بلغ مجموعها ١٢٠ مليون دولار حيث اضفنا اسهماً لبنكين وسوقنا لبنك اخر باليورو والمارك، ووجدنا رغبة لدى المستثمر العربي والاجنبي واللبناني».

ومجموعة «ميدل ايست كابيتال غروب» نظمت في لندن خلال شهر أيار/ مايو الماضي الى جانب بنك «باربيا» تسويق اصدار سندات لبنك بيروت بقيمة ٥٠ مليون دولار، وكانت المرة الاولى التي يدخل فيها «بنك بيروت» سوق السندات الدولية، واسهمت المجموعة في زيادة رأس مال البنك اللبناني للتجارة.

وتقدر الخطة التي وضعها رفيق الحريري لتنمية الاقتصاد واعادة الاعمار بـ ١٨ مليار دولار وذلك لفترة تتراوح ما بين ٧ او ١٠ سنوات. وحصة القطاع الخاص في هذه الخطة كبيرة جداً. وفي رأي نبيل صوابيني، ان لبنان لا يملك داخلياً رؤوس المال اللازمة لاعادة الاعمار «ولكن التحول بدأ والرغبة لشراء سندات واسهم مالية تدل على عودة الثقة وهذا عامل مهم جداً».

وتسعى المصارف اللبنانية لان تصبح قوة مؤثرة مالياً بين مصارف الدول العربية وتعتقد هذه المصارف ان نجاح اجتذاب رؤوس المال والتكنولوجيا في اي منطقة يجب ان يبدأ بتامين المواهب والكفاءات، وهذا يسهل عبور التكنولوجيا والمال الى اسواقها. ففي عقدي السبعينات والثمانينات، حيث توفر المال بكثرة في بلدان الخليج العربي، لم يكن لدى المصارف اللبنانية اي مشكلة في استقطابها، الا ان هبوط اسعار النفط وتكاليف حرب الخليج الثانية، تزامنت مع بداية تطور ونمو اقتصاديات منطقة الشرق الاوسط نمواً يجعل من المنطقة من اكبر الاسواق النامية. والآن تشهد المنطقة توجه الرساميل بالخط المعاكس اي باتجاه اسواق المال العربية الموجودة في الخارج مما يترتب عليه اعادة قسم من رؤوس المال العربية المستثمرة في الخارج واعادة توطين اموال الانتشار وتشجيع مؤسسات الاستثمار العالمية للمشاركة في فرص الاستثمار الواعدة في الاسواق العربية، سواء في عمليات التخصيص ام في المناقصات التي تطرحها السلطات الرسمية، لتامين المشاركة العاملة، او في تمويل المؤسسات الاقليمية او في مشاريع التنمية.

ورأي اخر لـ فريدي باز من «بنك عودة»: «ان الاقتصاد اللبناني خضع في غضون الستة اشهر الماضية الى عمليات تقويم من اربع مؤسسات تصنيف دولية وهي مصارف اعمال دولية، وصندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي» بالاضافة الى ملاحق خاصة من ثلاث صحف مالية دولية».

ويوضح باز انه يتعذر تحديد قواسم مشتركة بين جميع هذه التحليلات، الا انه يستنتج «ان المعجزة اللبناني ما تزال قائمة، وان الاقتصاد اللبناني اظهر منذ سنة ١٩٩٢ قدرة استثنائية على النهوض».

وفي هذا السياق تؤكد الدراسات انه في السنوات الاربع الاخيرة سجل الناتج المحلي الاجمالي اللبناني نمواً فعلياً بمعدل ٦,٥٪ سنوياً، وذلك نتيجة الطلب الداخلي والصادرات. كما ان الاستثمارات الخاصة زادت من ملياري دولار في سنة ١٩٩٢ الى ٤ مليارات دولار حالياً. وهذه الاستثمارات هي في العموم تمويلات ذاتية بنسبة ٧٠٪ كما يدل تطور التسليفات المصرفية للقطاع الخاص، التي زادت من ٢,٨ مليار دولار في سنة ١٩٩٢ الى حوالي ٩ مليارات دولار حالياً.

على الصعيد النقدي، رافق هذا النمو تدفق للرساميل الوافدة التي بلغ معدلها في السنوات الاربع الماضية ٢٠ مليون دولار يومياً، وانخفاض شديد للتضخم الذي بلغ معدله في آذار/ مارس الماضي، محسوباً على اساس سنوي، ٧,٥٪ اضافة الى تراجع مهم لدولرة الودائع الى ٥٥٪ وهو ادنى مستوى لها منذ سنة ١٩٨٥. ففي هذه المرحلة الانتقالية، حسب فردي باز و«بنك عودة»، «لن يستطيع لبنان الاستفادة من فوائد فعلية متدنية الا عندما تقتنع الاسواق بعزمه على خفض عجزه ولجم التضخم. وعلى هذا الصعيد، تتحمل الحكومة مسؤولية اساسية تتعلق بعقلنة خيارات الموازنة، وتحسين سياسة الايرادات، والحد من الهدر والتهرب من الضريبة، وتعبئة الموارد المحلية والاجنبية في سبيل الاستثمار».

وبلغ اجمالي قيمة الاموال التي حصل عليها لبنان من الاسواق الدولية من الاصدارات التي نظمها في الاسواق الخارجية ٨٠٠ مليون دولار. والمعروف ان حكومة رفيق الحريري مخولة بموجب القانون اقتراض ٩٥٠ مليون دولار عن طريق اصدار سندات في الاسواق الدولية.

اما رياض سلامة حاكم مصرف لبنان المركزي، فقد اكد مراراً على قدرة لبنان على النهوض من الجمود الاقتصادي، وقال في اخر تصريح له ان «لبنان يتحرك بسرعة لاننا ننهض من فترة طويلة من الجمود»، مؤكداً ان مسيرة التصحيح التي بدأت منذ سنوات ثلاث مستمرة وستظهر نتائجها.

ويقول «هناك توجه لتخفيض اسعار الفائدة لكن متطلبات استقرار النقد لم تساعدنا وذلك سيتم تدريجياً».

بعدما ارتفعت شكوى المصارف الخليجية

تسرّب الودائع الى الخارج... إجراء جديد في المراجعة المصرفية الشاملة

في الاجتماع الثامن عشر للجنة الاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي الست، الذي انعقد في الرياض في اوائل تشرين الاول/ اكتوبر، حذر المجتمعون من تسرب الودائع الخليجية الى الخارج، عبر قنوات نشطة في السوق الخليجي، تقودها شركات استثمار اجنبية ومحلات صرافة، تفتح حسابات وتحول اموالاً الى الخارج.

وقد ركز المجتمعون ايضاً على مناقشة دراسة حول النظام المشترك للرقابة على محلات الصرافة، اضافة الى الانظمة والقوانين التي تحدد نسب الاحتياطات النقدية، ونسب السيولة، واختلاف الانظمة الضريبية المطبقة في الدول الاعضاء.

وقال محللون مصرفيون حضروا جانباً من الاجتماعات، ان تسرب الودائع الخليجية عبر قنوات غير نظامية، ليس مصرحاً لها بهذا العمل، سيحرم السوق الخليجي من السيولة اللازمة لتمويل المشاريع في المستقبل.

ويذكر ان «مؤسسة النقد العربي السعودي» (ساما) شددت في الآونة الاخيرة الرقابة على المصارف والشركات الاستثمارية الاجنبية، التي تقوم بتسويق خدماتها في السعودية، مما اثر على المصارف السعودية الاثني عشر.

وقد طالبت المصارف السعودية من «مؤسسة النقد» سرعة التحرك للقضاء على تلك الظاهرة، التي اصبحت ملحوظة خلال السنوات القليلة الماضية. وقد سبق ان حذرت «مؤسسة النقد العربي السعودي» المواطنين والمقيمين في السعودية من التعامل مع تلك الجهات، التي تقوم باجتذاب الودائع وتحويل الاموال الى خارج السعودية، وتسويق بعض الصناديق الاستثمارية، والتعامل بالعملات والاسهم والسندات عن طريق جهات غير مرخصة، بالاضافة الى قيام جهات محلية من شركات او مؤسسات غير مرخصة ايضاً ببعض الانشطة المصرفية تتمثل في تسلم الاموال بغرض الاستثمار، والتعامل بالاسهم والعملات الاجنبية، وقيام بعض شركات التامين بتسويق بعض الخدمات او الوثائق التامينية ذات الصفة المصرفية وغير المرخص لها بمزاولتها، بالاضافة الى قيام افراد وغالبيتهم من المقيمين، بتجميع الاموال من العمالة الوافدة وتحويلها الى خارج المملكة السعودية، وقيام جهات اخرى بمثل هذه الاعمال في حين انها قد تكون غير مرخصة اصلاً في موطنها الاصلي بل قد تكون وهمية.

ويأتي تحرك «مؤسسة النقد السعودية» للقضاء على هذه الظاهرة بعدما تلقت عدداً من الشكاوى من قبل المصارف السعودية التي بينت ان تلك الشركات استطاعت ان تحصل على حصة كبيرة من السوق السعودي تصل الى حوالي ٤٠٪.

وذكرت مصادر على شأو واطلاع ان «محلات الصرافة» في دول الخليج الست بدأت منذ مدة بفتح حسابات لعملائها، علماً بأن النظام الخاص باعمال مهنة الصرافة في تلك الدول يمنع الصيارفة من قبول الودائع والاقتصار في نشاطها على الاعمال التي تقع في اطار الترخيص الممنوح لها. وتشير بعض المصادر المصرفية الخليجية المطلعة ايضاً، الى ان هناك عدداً من الشركات التي تزاول تلك الاعمال، تقوم بفتح فروع لها في احدى دول الخليج، وتقوم بنشر موظفيها في دول خليجية اخرى لا تتخذ منها مقراً رئيسياً لشركتها، فتقوم بتسويق اعمالها وتقديم الاوراق الرسمية للعملاء بهدف زرع الثقة في نفوسهم، حيث استطاع عدد من الشركات كسب عدد كبير من العملاء في الاسواق الخليجية، التي اثرت بالتالي على حصة المصارف الخليجية.

فكر به زين العابدين بن علي لمساعدة محدودي الدخل

«بنك التضامن» كل تونس اكتتبت فيه... سيعطي قروضاً للمشروعات الصغيرة

سعت حكومة حامد القروي بكل ما اوتيت لتشجيع الاكتتاب العام في راس مال مصرف جديد اطلق عليه «بنك التضامن التونسي» سيقدم، متى وقف على قدميه، قروضاً بفائدة قليلة للمساعدة في اقامة المشروعات الصغيرة.

و«بنك التضامن» هو في الاصل فكرة اطلقها الرئيس زين العابدين بن علي، وكان اول المكتتبين في راس ماله.

وقد وضعت وزارة المالية، التي من المقرر ان تسيطر على البنك وتشترك في نحو ٣٥٪ من الاكتتاب العام، سقفاً لراس ماله لا يقل عن ١٠ ملايين دينار (٨,٩ مليون دولار) بموجب قوانين البلاد، لكن ما تسعى إليه الوزارة ان يتجاوز راس المال هذا المبلغ.

ومن المتوقع ان يبدأ «بنك التضامن» العمل في الاول من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ وسيقدم قروضاً لمحدودي الدخل ممن لا تنطبق عليهم الشروط اللازمة للحصول على القروض المصرفية العادية، مثل صغار المزارعين غير المؤهلين للحصول على قروض مصرفية، والعمال الذين قد يفقدون وظائفهم نتيجة تحديث الشركات او تخصيصها لملاءمة متطلبات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي.

وصرح محمد الجري، وزير المالية المسؤول رسمياً عن البنك، بأن الفائدة ستصل الى ٥٪ حسب طبيعة النشاط، وان الدولة ستدعم الفارق بين سعر الفائدة التفضيلي وسعر السوق.

ويبلغ متوسط سعر الفائدة في سوق المال ٦,٨١٢٥٪. وتم تحرير اسعار الفائدة سنة ١٩٩٦ مع التخلي عن اسعار الفائدة التفضيلية على القروض المصرفية.

وقال محمد الجري ان القرض المصرفي سيتراوح بين اربعة آلاف و٥٠٠٠ دينار في المتوسط على الا يزيد عن عشرة آلاف دينار. وتشير التقديرات الى ان عدد المرشحين لتلقي مثل هذه القروض سيبلغ نحو ١٢ الف شخص سنوياً.

واضاف، بان «بنك التضامن» هو في النهاية مصرف تجاري لكنه لن يتلقى ودائع في مرحلته الاولى. وهناك آليات لضمان استرداد الاموال إلا انه لا ينبغي بأي حال من الاحوال توقع توزيع ارباح عالية على المساهمين.

وذكر الوزير الجري ان الحكومة تستهدف خفض التكاليف الادارية، وانها قد تسعى لابرام اتفاقات مع المصارف المحلية وفروع تحصيل الضرائب ومكاتب البريد لتوسيع شبكة البنك في مختلف انحاء البلاد ولو خلال مرحلته الاولى.

والاكتتاب الذي فتح امام الافراد والشركات، وانتهى قبل ايام فقط، اشرف عليه حكام الاقاليم التونسية، وقد جرت عملية الاكتتاب لدى فروع البنوك ومراكز تحصيل الضرائب ومكاتب البريد.

ومن المتوقع ان يعقد مجلس ادارة «بنك التضامن التونسي» الذي اختير له عبد اللطيف صادم رئيساً اول اجتماعاته خلال الشهر المقبل.

إعداد قطر لتكون مركزاً موازياً للسعودية في الخليج

الغاز يحتل عرش النفط في القرن الآتي!

❐ تتبلور في دوائر شركات النفط الكبرى وفي أوساط الحكومات الغربية أفكار وبحوث جديدة حول تركيبة اوضاع الطاقة للقرن المقبل عمادها التركيز على تقليص دور النفط في التركيبة المقبلة.

وفي هذه البحوث التي بدأت تظهر طلائعها اخيراً، يطل الغاز الطبيعي كمصدر مرحلي اول للحلول على العرش الذي كان للنفط في القرن الحالي المشرف على الانتهاء. ومن هذه الناحية، تعول الدول والشركات الغربية كثيراً على عقد قمة الدوحة الإقتصادية ليس فقط كملتقى تشارك فيه دول عربية الى جانب اسرائيل كجزء من عملية السلام، وانما كابراز او كعنوان للمرحلة المقبلة التي ستحتل فيها قطر مركزاً طليعياً في الخليج، موازياً لمركز الغاز الطبيعي في القرن المقبل، بصفتها تضم اكبر مخزون للغاز في المنطقة، وثاني اكبر مخزون في العالم بعد روسيا.

العودة الى نظرية الشاه

وهذه الأفكار الجديدة المتبلورة في مراكز البحوث، *ليست غايتها الاستغناء عن النفط* الخام في المطلق، وانما على وجه التحديد الاستغناء عنه كوقود للمحركات بسبب التلوث الكريوني للبيئة الطبيعية والاجواء.

ويقول الباحثون في مراكز الطاقة، إن الدور الحقيقي للنفط سوف يكون في استخدامات خارج اطار المحروقات، أي استخدامه كمادة خام في صنع اللدائن والكيماويات والأدوية والمواد الصيدلانية والأعلاف والاغذية وما الى ذلك.

والمعروف أن اول من قال بذلك في السبعينات شاه ايران الراحل محمد رضا بهلوي الذي وصف النفط بانه «مادة نبيلة» لا يجوز حرقها بل حفظها للاستخدام في اوجه انفع للبشرية.

المراحل الثلاث

إن الافكار المتبلورة، حتى الآن في هذا الاتجاه، تشير الى التقدم نحو هذه الغاية على ثلاث مراحل:

● المرحلة الاولى: تخفيف استهلاك النفط كمادة للمحروقات عن طريقين:

١ ـ زيادة الضرائب والرسوم في الدول المستهلكة على السيارات، وخصوصاً على «البنزين»، للحد من الطلب على محروقات السيارات، ودفع الناس الى استخدام وسائل النقل العامة وخصوصاً القطارات التي تعمل بالكهرباء.

٢ ـ التركيز على الابتكارات الهندسية لصنع سيارات وعربات غير معتمدة على المشتقات النفطية اساساً، مثل السيارات الكهربائية او المختلطة، التي جرى اعداد نماذج منها عديدة حتى الآن، على نطاق ضيق. والمعروف ان ولاية كاليفورنيا الاميركية قد اصدرت قانوناً يحظر السيارات العاملة بالمشتقات النفطية.

● المرحلة الثانية: التركيز على استكشاف مكامن الغاز الطبيعي في انحاء العالم شتى. بحيث أن شركات التنقيب سوف تحصر جهودها في اكتشاف مكامن الغاز الطليق وحده، بمعنى ان لا يكون هذا الغاز مرافقاً للنفط. فالمطلوب في هذه المرحلة هو اكتشاف الغاز وحده من دون النفط.

● المرحلة الثالثة: مرحلة متداخلة مع المرحلتين السابقتين من الناحية الزمنية للبحوث، أي المباشرة بايجاد موارد للطاقة المتجددة خارج اطار النفط والغاز معاً. وقد كانت «شركة شل» النفطية سباقة بين شركات النفط الكبرى الى هذا التوجه بحيث رصدت اخيراً مبلغ ٥٠٠ مليون دولار، مخصصة للبحث والتطوير في ايجاد مصادر للطاقة المتجددة.

فضل الغاز على النفط

ان الحيثيات التي اعتمدت في تفضيل الغاز على النفط تقوم على ثلاثة اعتبارات اساسية هي:

١ ـ الاعتبارات السياسية.

٢ ـ الاعتبارات البيئية.

٣ ـ الاعتبارات الجيوبوليتيكية.

وفي رأي المحللين لهذا التوجه، ان النفط بحد ذاته كان من العوامل الاساسية للسياسات الامبريالية في القرن العشرين، مما ادى الى نزاعات سياسية وصراعات مسلحة. ومن الامثلة على ذلك ان رئيس الوزراء البريطاني الراحل ونستون تشرشل عندما كان مسؤولاً عن البحرية البريطانية شدد على الحكومة ان تتملك شركة البترول البريطانية لتأمين النفط الايراني من اجل استخدامه في الاسطول البريطاني العسكري. كذلك لاحظ اللورد كورزون ان النصر الذي حققه الحلفاء في الحرب العالمية الاولى قام على موجة من النفط.

وما يقال عن الانكليز يقال عن اليابانيين في العهد الامبراطوري الامبريالي عندما حاولوا الاستيلاء على حقول النفط الاندونيسية قبيل الحرب العالمية الثانية، وهذا ينطبق ايضاً على «عملية باربا روسا» التي نفذها هتلر باحتلاله روسيا بغية الوصول الى نفط اذربيجان على بحر قزوين. ومازال النفط هدفاً وسبباً لتحركات سياسية وعسكرية محفوفة بالمخاطر، كما حدث بالنسبة الى حظر النفط العربي في سنة ١٩٧٣ بسبب النزاع العربي - الاسرائيلي، مما ادى الى ارتفاع هائل في الاسعار ادى بدوره الى اضطرابات واختلالات اقتصادية في انحاء العالم شتى.

اما الغاز، في رأي المحللين هؤلاء، فهو مادة أنظف من النفط بالنسبة الى البيئة، والأهم من ذلك أنه اقل منه تعريضاً للدول الى الاحتكاك، بحيث قال أحدهم في ذلك:

«إن تطوير الغاز يربط مصالح الدول ببعضها اكثر من النفط في المجالات البيئية والاقتصادية العالمية من حيث قبول تلك الاوساط تقديم تسهيلات مالية كبيرة لصناعة الغاز في اطار من المؤسسات المالية العالمية، وليس من عائدات انتاجها للاسباب الآتية:

الاضافات المتوقعة في انتاج الغاز الطبيعي حتى سنة ٢٠١٥

	الوكالة الدولية	ريفا
اكتشاف حقول جديدة ١٩٩٦ ـ ٢٠١٥	٥٨	٣٣٥
مراجعات وتوسعات واكتشاف مكامن جديدة في الحقول المعروفة والمكتشفة بين ١٩٩٦ و٢٠١٥	٣٠٦	١٤٥ (بشمل فقط الحقول المعروفة سنة ١٩٩٥)
اضافات الى الاحتياطي من مصادر غير تقليدية	٧٦	--
الاضافات الاجمالية على الاحتياطي	٤٤٠	٤٨٠

والسياسية على حد سواء».

فهو في رأي هؤلاء الباحثين ايضاً، أقل عرضة من النفط كاداة للسيطرة، لانه موجود تقريباً في كل مكان وليس متجمعاً مثل النفط في اماكن محددة. والاهم من ذلك، ان استخدامه محدود للاغراض العسكرية.

الاقليمية والعالمية

لاحظ الباحثون الثقاة، في تفضيلهم للغاز على النفط، ان تاثير أي تغيير في اسعار الغاز في منطقة معينة من العالم لن يكون فادحاً بالنسبة الى بقية العالم كما هو الحال في تغير اسعار النفط. ذلك ان تحركات اسعار الغاز تبقى محدودة في الاقاليم التي تستخدم الغاز عبر وسائط النقل فيما بينها، وهي وسائل عادة محصورة اقليمياً. يضاف الى ذلك ان مكامن الغاز الموجودة موزعة عبر العالم توزعاً اكثر تساوياً من توزع مكامن النفط، حيث تحتل الآن منطقة الخليج مركز الثقل في عالم النفط.

فالاحتياطي الثابت من الغاز حالياً والقابل للاستغلال التجاري موزع على اكثر من ١٠٠ بلد في العالم، واكبر خزانات للغاز حالياً موجودة في روسيا. لكن الاوضاع الجيوبوليتيكية والاقتصادية للغاز الطبيعي، كما هو موزع في العالم الآن، لن يعطي روسيا المكانة التي اعطاها النفط للمملكة العربية السعودية، لا من حيث تقرير الاسعار العالمية، ولا من حيث استخدامه كسلاح سياسي في النزاعات الإقليمية.

الصدارة القطرية

وما كانت دولة صغيرة مثل قطر لتلقى الاهتمام العالمي الذي تلقاه الآن، لولا احتوائها على ثاني اكبر مخزون من الغاز في العالم. وقد استفادت قطر بفعل وجود الغاز فيها من المناخ الجديد السائد في الاوساط المالية الحيثيات الواردة في هذا البحث. ذلك أن الرغبة العالمية في الاستثمار في مشاريع الغاز تتزايد كثيراً في هذه الايام وسوف تتزايد في المستقبل القريب.

ومن الملاحظ أن القروض المالية المعومة في اسواق المال اخيراً من اجل مد خطوط انابيب الغاز وبناء مرافق لتسييله قد لقيت اقبالاً كبيراً يفوق المطلوب مرات عدة وقد انعكس هذا الاقبال على عمليات البحوث والتطوير التكنولوجي المتعلق بصناعة الغاز، مما ساعد على تقليص التكاليف وتسهيل انتاج الغاز من مصادر جديدة. ولهذا كما سبق القول راح المنقبون عن موارد الطاقة يبحثون عن مكامن الغاز الطليق وحده من دون الغاز المرافق للنفط.

الانعكاسات الجيوبوليتيكية

ويشير المحللون الى أن التزايد الملحوظ في استخدام الغاز حول العالم سوف تكون له انعكاسات جيوبوليتيكية مهمة، وان كانت في بعض الاحيان غير ملحوظة. اذ ان التحول العالمي الى الغاز وبناء خطوط الانابيب الخاصة به، يحمل معه قوى جديدة متفاعلة. ذلك ان الرساميل الكبيرة اللازمة لاقامة البنى التحتية للغاز الطبيعي من شأنها ان تربط مصالح الدول النامية، حيث معظم مكامن الغاز، مع مصالح الدول الصناعية المتقدمة حيث الاسواق المالية العالمية، وهو أمر لم يكن متوفراً بالدرجة ذاتها بالنسبة الى النفط.

ففي بلدان الشرق الاوسط، وخصوصاً في الخليج، استطاعت الدول النفطية هناك، بسبب ارتفاع طاقتها الانتاجية وانخفاض كلفة الانتاج النفطي، ان تمول ذاتياً متطلبات قطاعها النفطي، لكن مثل هذا التمويل الذاتي غير متيسر للغاز. ولهذا تعتمد صناعة الغاز الروسية وصناعة الغاز القطرية حالياً على الدعم المالي المتاح لها

١ ـ ان عملية انتاج الغاز الطبيعي ونقله وتخزينه وتسويقه تختلف اختلافاً جذرياً عن العمليات النفطية.

٢ ـ ان تكاليف تطوير الغاز اكبر من تكاليف النفط بما لا يقاس وخصوصاً من حيث مبالغ الاستثمار الاولية.

٣ ـ إن نسبة التكاليف المتغيرة الى التكاليف الثابتة للغاز أقل بكثير من النسبة ذاتها في العمليات النفطية، مما يعطي الحالة التشغيلية للغاز افضلية على النفط، وذلك بسبب التفاوت في الطبيعة المادية بين النفط والغاز. فالنفط اسهل من الغاز من حيث تقسيمه وخزنه ونقله والاتجار به. فمشاريع الغاز تشمل بالضرورة تكاليف هائلة لنقله الى الاسواق عبر مسافات طويلة ويستغرق بناؤها سنوات عدة. وهي تعتمد على عقود ثابتة ومأمونة للامدادات، لكن عند تدفقه يسهل على المنتجين زيادة الضخ لاسترداد التكاليف.

وقد قال بيتر ادم المستشار المالي في صناعة النفط والغاز العالمية في بحث له في نشرة «جيوبوليتيكية الطاقة» الكندية:

«إن الغاز الطبيعي بدأ يطل من تحت ظل النفط، وان عالماً يقوم على الغاز قد يكون عالماً اكثر اماناً لكنه في اية حال سوف يكون عالماً مختلفاً».

الطاقة المتجددة

ويبدو من التحليلات المتداولة في مراكز البحوث العالمية ان مرحلة الغاز المقبلة هي مرحلة ضرورية لافساح المجال أمام تقدم بحوث الطاقة المتجددة.

وفي تصور هؤلاء ان مرحلة من التوازن بين المصادر الثلاثة، أي النفط والغاز والطاقة المتجددة، يمكن ان تقوم بصورة جدية بين سنة ٢٠١٥ وسنة ٢٠٢٥، وهي حالة توصف في اللغة المتداولة في مراكز البحوث باسم «مثلث الطاقة المتساوي الاضلاع»، وحالة التوازن الثلاثية الاضلاع سوف تكون على حساب النفط في الدرجة الاولى، لأن المرحلة المطلة للغاز سوف تأخذ كثيراً من الحيز النفطي اكثر مما ستاخذ الطاقة المتجددة من حيز الغاز في المرحلة الاخيرة.

الرهان الاميركي

لقد أخذت الولايات المتحدة تركز على التنقيب عن الغاز في اراضيها بعد هبوط انتاجها واحتياطيها النفطي في السنوات الاخيرة، مما جعلها تعتمد اعتماداً اساسياً على النفط المستورد من الخارج. وقد وضع الخبير جيمس كيندل تصوراً بعنوان «التطلع الاميركي الى الغاز الطبيعي حتى سنة ٢٠١٥»، قدمه الى ادارة استعلامات الطاقة الاميركية هذه السنة، قدّر فيه ان انتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة سوف يزيد من ١٨,٦ تريليون قدم مكعب كما كان سنة ١٩٩٥ الى ٢٦,١ تريليون قدم مكعب سنة ٢٠١٥. لكن الباحث جوزف ريفا قدم تحدياً لهذه التقديرات بقوله إن اجمالي احتياطي الغاز اللازم لدعم توقعات وكالة الطاقة الدولية يجب ان يكون في حدود ٦٧٢ تريليون قدم مكعب، اما الاحتياطي الثابت حالياً فهو بحدود ٦٥٦ تريليون قدم مكعب.

ويفترض ايضاً ان الغاز اللازم بمقدار ٣٣٥ تريليون قدم مكعب من مصادر غير الاحتياطي المتيسر حالياً والمتوقع، يجب ان يأتي من اكتشاف حقول جديدة، مستنتجاً ان معدلات الاكتشاف يجب ان تتضاعد ١٢ ضعفاً من مستوياتها الحالية.

وفي الجدول المقارن بين توقعات وكالة الطاقة الدولية وتوقعات جيمس ريفا حول الاضافات اللازمة من الغاز الطبيعي لمطابقة توقعات الوكالة الدولية للانتاج حتى سنة ٢٠١٥، يتبين ان الوكالة الدولية تفترض في توقعاتها تحسنات كبيرة في عمليات التنقيب والتطوير للغاز الطبيعي، لم يلحظها ريفا بالقدر الكافي.

شيراك يحذر واشنطن من معاقبتها

«توتال» غير الهيابة «بقانون داماتو» تمضي في تطوير الغاز الإيراني

❐ غير هيابة باعتراض واشنطن، مضت شركة «توتال» الفرنسية للنفط بتوقيع عقد مع «شركة النفط الوطنية الايرانية»، المحظور، حسب قانون السيناتور الفونس داماتو، التعامل معها، لتطوير حقل «ساوث بارس» للغاز الضخم في المياه الايرانية.

والكونسورتيوم الذي تتصدره «توتال» وتملك ٤٠٪ من قيمته يضم «غاز بروم» الروسية (٣٠٪) و«بتروناس» الماليزية (٣٠٪).

وستكون «توتال» مسؤولة عن ادارة المشروع لتطوير الحقل الذي تقدر احتياطياته بثمانية ترليونات قدم مكعب على مرحلتين بمستوى انتاج يبلغ عشرة مليارات قدم مكعب من الغاز سنوياً، بالاضافة الى انتاج المكثفات.

كما تضمن «توتال» وشركاؤها في الكونسورتيوم تمويل الاشغال اللازمة في اطار المشروع التي تقدر قيمتها بحوالى ملياري دولار.

ومن المتوقع ان يبدأ انتاج الغاز والمكثفات في الربع الثاني من سنة ٢٠٠١، كما يتوقع ان تنتهي اعمال التطوير في ٢٠٠٢.

وتشير شروط العقد الى ان الشركاء في المجموعة سيحصلون على جزء من عائدات الانتاج لتغطية تمويلاتهم واجورهم على اساس الاسعار الحالية للنفط. وربما كانت المدفوعات التي ستتقاضاها المجموعة ٨٠ الف برميل من المكثفات يومياً لمدة سبع سنوات من بدء الانتاج.

وكان تيري دو ماري، رئيس «توتال» وريم ايفانوفيتش فياكيروف، رئيس الشركة الروسية وقعا في طهران العقد مع بيجان زنغنا، وزير النفط الايراني الجديد، في وقت طلع صوت السيناتور الفونس داماتو، محتجاً ومطالباً الرئيس بيل كلينتون بانزال اشد العقوبات على «توتال» وحظر مبيعاتها في الولايات المتحدة.

وكان السيناتور داماتو مع مؤيديه في مجلس الشيوخ يراقبون عن كثب بدء التفاوض بين «توتال» ومن معها مع طهران، لمعرفة ما اذا كانت الشركة الفرنسية ستمضي قدماً في تحدي القانون الذي يحمل اسم السيناتور المتشدد ضد ايران، ويفرض عقوبات على الشركات الدولية التي تدخل استثمارات جديدة الى طهران وطرابلس الغرب بقيمة تفوق ٤٠ مليون دولار.

وهذا العقد هو الاول الذي توقعه مجموعة الشركات لاستثمار جديد في ايران بعد صدور «قانون داماتو».

«كي دورسيه»، (وزارة الخارجية الفرنسية)، اعلنت ان الوزير هوبير فيدرين، ابلغ وزيرة الخارجية الاميركية مادلين اولبرايت بالعقد في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للامم المتحدة ولم يكن نبأ العقد مفاجأة لواشنطن.

وشركة «توتال» لا تعترف بالطابع اللااقليمي لقانون داماتو، كما ان الحكومة الفرنسية والمؤسسات الاوروبية تدعم الشركة في هذا الموقف. فالخارجية والقصر الرئاسي في فرنسا يؤيدانها في هذا العقد.

و«توتال» تعتبر ان النهج الاجرائي الاميركي في هذا المجال يتطلب وقتاً طويلاً اذ انهم يبدأون بالسؤال عما اذا كانت الشركة المعنية موضوع عقوبة ام لا.

وتشير «توتال» على سبيل المثال الى الشركة الكندية «بوفالي» التي وقعت عقداً في اب/ اغسطس ولم تقرر الادارة الاميركية بعد ما اذا كان يتوجب معاقبتها ام لا.

وتتبع في العادة بعد ذلك فترة زمنية مدتها ستة اشهر قبل تنفيذ العقوبة بمفاوضات مع دول مختلفة لاتخاذ القرارات، كما انه من الممكن ان تعلق هذه العقوبات اذا اعتبر الرئيس الاميركي انها تتناقض مع المصالح الوطنية.

فاذا ما تقرر تطبيق «قانون داماتو» على «توتال» فهي لا تملك اي مصالح في الولايات المتحدة، واذا تقرر اتخاذ عقوبات مالية وتجارية بحقها فهذه العقوبات ستقضي بمنع «المؤسسة الاميركية لضمان الاستثمارات الخارجية» Eximbank من التعامل معها، علماً ان «توتال» لا تتعامل مع هذه المؤسسة منذ اكثر من ١٥ سنة. ومن هذه الناحية، فان «قانون داماتو» لا يطال «توتال» بالأذى. وكل ما في الامر يمكن ان تمضي ادارة بيل كلينتون في فرض عقوبات تجارية مثل تعليق اجازات تصدير معدات تكنولوجية حساسة، فهي بالاضافة الى انها تتناقض مع قانون التجارة الدولية فانها لا يمكن ان تمس الشركات التابعة لـ «توتال» لان القانون لا يمكن ان ينفذ الا على الشركة الام او الشركة التابعة المسؤولة عن العقد مع ايران، اي «توتال ايران». ولذلك ايضاً فان «توتال» مطمئنة بالنسبة الى عقدها مع طهران من الناحية القانونية لانه ليس بإمكان الولايات المتحدة المساس بمصالحها او الاساءة إليها.

وقد رشح ان «توتال»، قبل يومين من توقيع العقد، انهت تصفية عملياتها في مجال التكرير في الولايات المتحدة، وقامت الشركة بالاندماج مع مجموعة اميركية جديدة هي «اولد ترامار دياموند شامروك» واصبحت مشاركة بنسبة ٨٪ من الشركة الاميركية المحمية بالقانون.

وكان قصر الإليزيه أيد الموقف الذي سبق واعلنه الرئيس جاك شيراك مراراً وتكراراً بأن فرنسا تفرض «رفضاً قاطعاً» قانون داماتو، وحذر الإدارة الاميركية من فرض عقوبات على الشركات الفرنسية، ومنها «توتال».

اما الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية جاك روميلارت فقال ان العقد الذي وقع من قبل كونسورتيوم نفطي يضم ثلاث شركات منها شركة «توتال» النفطية الفرنسية «لا يتناقض لا مع القانون الفرنسي ولا مع القانون الدولي»، معبراً عن امله في ان تعمل الادارة الاميركية بتأن فيما هي تدرس نتائج وضع قانون «داماتو» قيد التطبيق.

ورأى روميلارت «انه ليس للحكومة الفرنسية ان تمنع او ان تسمح بالعقد» الذي وصفه بانه «يتلاءم مع القانون الدولي» لانه لا يوجد اي نظام متفق عليه دولياً يقيد العلاقات التجارية مع ايران.

واضاف ان قرار «توتال» توقيع العقد يتلاءم مع السياسةالفرنسية الخارجية، وهي سياسة تستند الى موقف سياسي غير ممالىء، «وانه من غير المجدي في هذا الاطار تقييد العلاقات التجارية مع هذا البلد».

ورأى جاك روميلات ان «قانون داماتو» الذي يحظر التعامل الاقتصادي والتجاري مع ايران «قانون اميركي ينطبق على الشركات الاميركية» وانه منذ صدور هذا القانون سنة ١٩٩٦ «حذرنا السلطات الاميركية من تطبيقه».

ومضى يقول ان الموضوع جرى التطرق اليه خلال قمة الدول الصناعية السبع الكبرى في مدينة ليون، واعقب ذلك موقف صدر عن الاتحاد الاوروبي ازاء العقوبات المتخذة من جانب واحد والتي تسعى لأن تشمل اكثر من دولة، وان الاتحاد الاوروبي عاد واقر في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٩٦ اجراء جماعياً مفاده انه ليس للافراد الماديين والمعنويين (في دول الاتحاد) التزام قانون «هيلمز - بورتون» او «قانون داماتو».

وأمل جاك روميلارت في ان تعمل الادارة الاميركية بتأن على وزن نتائج تطبيقها لهذا القانون الذي سيشكل سابقة خطيرة في مجال التجارة الدولية.

«توتال» الاميركية

بعد دمج شركة «توبنا» التابعة لـ «توتال» مع «اولترامار» الاميركية، كما سبق الذكر آنفاً، ماتزال «توتال» تملك فروعاً اخرى عاملة في الولايات المتحدة منها شركة «ميناتومي» العاملة في خليج الولايات المتحدة وشمال «داكوتا» وبلغ دخل تشغيلها ٢٠٠ مليون فرنك في سنة ١٩٩٧ وتنتج يومياً ما يوازي ٢٣ الف برميل من النفط والغاز او ٣٪ من اجمالي انتاج المجموعة.

وتحقق «وحدة هوتشينسن» لانتاج المطاط ووحدة «سارتومار» لانتاج «الراتينج» وشركة «بوستيك» للمضافات وتجارة الاحبار دخلاً لـ «توتال» قيمته ٤٤٠ مليون فرنك.

إلا ان هذه الفروع العاملة في الولايات المتحدة محمية قانوناً ولا يطالها «قانون داماتو» بالأذى والضرر ولا تستطيع الادارة الاميركية المساس بها او التضييق عليها لإرتباطاتها مع مستثمرين اميركيين.

على ماذا ينص «داماتو»؟

يهدف «قانون داماتو»، الذي اقترحه السيناتور الجمهوري الذي يحمل القانون اسمه، حرمان ليبيا وايران من الاستثمارات في مجالي النفط والغاز عبر التهديد بفرض عقوبات على الشركات النفطية الاجنبية التي تستثمر في هذين البلدين.

وبموجب هذا القانون، الذي اقر سنة ١٩٩٦، تتعرض كل شركة بشكل تلقائي للعقوبات، اذا ما استثمرت اكثر من ٤٠ مليون دولار في قطاع الطاقة في احد هذين البلدين اللذين تتهمهما واشنطن بدعم الارهاب الدولي، غير ان هذا البند عدل ليصبح الحد الذي تبدأ العقوبات بعده عشرين مليون دولار سنوياً. وفي هذه الحالة يقضي القانون بان يفرض رئيس الولايات المتحدة عقوبتين على الاقل على هذه الشركة، من لائحة تضم اجراءات عدة.

وفي ما يأتي العقوبات الرئيسية الواردة فيها:

- منع هذه الشركة منعاً باتاً من التصدير الى الولايات المتحدة.
- منع الحكومة الفيدرالية من شراء اي سلعة او خدمة من هذه الشركة.
- حظر حصول هذه الشركة على اي قرض يتجاوز العشرة ملايين دولار من قبل مؤسسة مالية اميركية.
- حظر منح اي رخصة تصدير تكنولوجيا اميركية الى هذه الشركة.

لكن يحق للرئيس الاميركي ان يستثني بعض الشركات اذا تبين ان العقوبات التي ستفرض عليها ستضر بالمصالح الاميركية.

وقد أعرب الاتحاد الاوروبي عن معارضته لقانون داماتو منذ اصداره.

ولايزال الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة يجريان مفاوضات للتوصل الى اتفاق بشأن قواعد الاستثمار في الدول «الحساسة» لاقناع الكونغرس الاميركي بتعديل القانونين «هيلمز - بورتون» و«داماتو».

ويهدف القانون الاول الى فرض عقوبات على الشركات الاجنبية التي تجري استثمارات في كوبا مستخدمة ممتلكات اميركية صادرها النظام الكوبي.

بعد توقيع مسقط على عقد ضخم مع «اوساكا غاز» اليابانية

مليارا دولار قرض مجمع لبناء مصنع لتسييل الغاز طاقته ٦,٦ مليون طن

❐ من المتوقع ان يتم في منتصف الشهر المقبل، توقيع «شركة عمان للغاز الطبيعي المسال» على قرض مجمع يقرب من ملياري دولار سينفق على مشروع طماح لتصدير الغاز.

وكان طوني حنا، المدير العام التنفيذي للشركة وقع مذكرة تفاهم مع «شركة اوساكا غاز» اليابانية لبيع ٦٦٠ الف طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً بداية من سنة ٢٠٠٠.

ورفض طوني حنا، لما سئل التعليق على ما اذا كانت شركته ستنفذ خطة طرح سندات قيمتها ٥٠٠ مليون دولار في اطار جمع الملياري دولار.

ويستخدم المبلغ لبناء مصنع لتسييل الغاز طاقته ٦,٦ مليون طن في السنة في شرق السلطنة بتكلفة ٢,٥ مليار دولار. ويصدر اول انتاج الى شركات الطاقة في كوريا الجنوبية في سنة ٢٠٠٠.

ويشارك في تقديم القرض سبعة مصارف هي: «سيتي بنك» و«ايه بي ان امرو» و«ناشيونال وستمنستر بنك» و«بنك اوف طوكيو ميتسوبيشي» و«كريدي اغريكول» و«اندوسويز» و«كوريا اكستشانج بنك» و«بنك الخليج الدولي».

كما تشارك في القرض، وهو من اضخم القروض التجارية في الشرق الاوسط، ادارة ضمان ائتمان التصدير البريطانية و«بنك الاستيراد والتصدير الاميركي» و«شركة ان سي ام الهولندية» للائتمان ووكالة الائتمان الايطالية «اس ايه سي اي».

وتعد مذكرة التفاهم مع «شركة اوساكا غاز» واجلها ٢٥ عاماً، بداية من تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ٢٠٠٠، اكبر صفقة بيع غاز طبيعي من عمان الى اليابان التي تُعد اكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في العالم.

وجاء في بيان «شركة عمان للغاز الطبيعي المسال» ان الشركة «واوساكا» سيواصلان خلال الاشهر المقبلة تطوير الاتفاق الى اتفاق بيع وشراء بشروط كاملة.

وجاء في البيان أيضاً ان الشركة تنتظر موافقة الحكومة في تايلند لانهاء اتفاق بيع وشراء.

فعلى ما يبدو ان تايلند لم تبلغ الشركة العمانية حتى الآن بمثل هذا القرار وان من المقرر ان يصل مسؤول تايلندي الى مسقط خلال الشهر المقبل لاجراء مناقشات حول الموضوع.

ويرى المراقبون، ان تأجيل الصفقة التايلندية لن يؤثر بأي حال من الاحوال على مشروع الشركة العمانية، فهي راضية ومكتفية بالصفقة مع كوريا واوساكا اليابانية. ولكن ذلك لم يمنع الشركة عن البحث عن عملاء محتملين.

وكان كورن دابارانسي، وزير الصناعة التايلندية، اعلن انه اثناء زيارته مسقط سيبلغ المسؤولين قرار تأجيل صفقة شراء الغاز نتيجة انخفاض الطلب عليه.

من جهته قال بيتي يمبراسيرت، رئيس «شركة بي تي تي» التايلندية للغاز ان بانكوك ستؤجل خطة شراء ٢,٢ مليون طن من الغاز الطبيعي العماني المسال سنوياً على مدى ٢٥ سنة لمدة عشر سنوات.

وتعتبر عمان مشروع الغاز ركيزة خطتها لتنويع مصادر اقتصادها الذي يعتمد على النفط اذ تضخ ٩٠٠ الف برميل يومياً من الخام.

وتمتلك الحكومة ٥١٪ من اسهم الشركة والباقي مملوك للقطاع الخاص.

وبإمكان عمان، كما يقول المراقبون، تسويق غازها المسال بسهولة، وان هناك اسواقاً اخرى لتصريفه.

اطراف كثيرة ابدت رغبتها في شراء الغاز العماني المسال، والشركة العمانية مع الجهات المختصة في وزارة النفط والمعادن يقومون بتقويم ذلك ودراسة كل الخيارات المطروحة والمتاحة لبيع الغاز، ومن هذه الخيارات السوق اليابانية وايطاليا.

ويقدر احتياطي الغاز العماني بحوالي ٧٥٠ مليار متر مكعب. وتملك الحكومة العمانية ٥١٪ من اسهم الشركة العمانية للغاز الطبيعي اما باقي الحصص فهو موزع بين شركة «شل البريطانية الهولندية» (٣٠٪) وشركة «توتال» الفرنسية (٥,٥٤٪) والشركات اليابانية «مستسوبيشي» (٢,٧٧٪) و«ميتسوي» (٢,٧٧٪) و«ايتوشو» (٠,٩٢٪) وشركة «بارتكس» البرتغالية (٢٪) ومجموعة كوريا للغاز المسال من كوريا الجنوبية (٥٪).

في حين يصر الخبراء الغربيون على نضوب النفط بعد تسع سنوات

توقع اكتشاف احتياطيات نفطية تكفي دمشق عقوداً!

❐ توقع يوسف البزرة، مدير الاستكشاف في «الشركة السورية للنفط الجيولوجي» ان يتم تحقيق اكتشاف احتياطيات نفطية تكفي دمشق لعقود مقبلة، واحتياطيات من الغاز تكفي اضعاف المدة على الرغم من ان اعمال الحفر والتنقيب لم تتجاوز ٣٦٪ من المساحة المفترضة.

وتأتي هذه التوقعات على عكس ما اعلنه خبراء غربيون من احتمال نفاد احتياطي النفط السوري بعد تسع سنوات.

وقدرت مصادر «منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط» (اوابك) احتياطي النفط الخام السوري حتى نهاية سنة ١٩٩٥ بـ ٤,٢ مليار برميل (ما يشكل نسبة ٠,٦٦٪ من احتياط النفط في الدول العربية) و٠,٤٪ من الاحتياطي العالمي.

واكد يوسف وجود احتياطي كامن في مناطق «الامل» في احواض «الحسكة» و«الفرات» و«سنجار» و«السلسلة التدمرية» تتجاوز ضعفي الاحتياطي المكتشف من النفط واضعافه من الغاز، الامر الذي يبشر بمستقبل في مجال الصناعة النفطية.

وتتوزع عمليات انتاج النفط والغاز السورية في مناطق ست هي:

● الحسكة، التي تمثل الانتاج الرئيسي للنفط وتضم ١٣ حقلاً منتجاً اهمها «السويدية» و«الرميلان» و«كراتشوك» و«علیان» و«حمزة» و«سعيد زرابة عودة».

● منطقة جنوب «سنجار» في الجنوب الغربي من المنطقة الاولى وتضم حقول «الجبسة» ومنطقة «الفرات» التي اكتشف النفط التجاري فيها من قبل شركة «بكتين» سنة ١٩٤٨. وتحتوي تلك المنطقة على ما يناهز ٥٠ حقلاً منتجاً للنفط والغاز.

● منطقة وسط سورية، وتضم السلسلة التدمرية التي تم اكتشاف الغاز الطليق (غير المرافق للنفط) فيها في خمسة حقول هي «الهيل» و«ضبيات» و«ارك» و«نجيب» و«السخنة».

وكان استثمار حقول «الهيل» و«ضبيات» و«ارك» بدأ منتصف سنة ١٩٩٥ ويتوقع ان يصل انتاجها الى ستة ملايين متر مكعب يومياً.

● وكان تم اكتشاف حقول نفط وغاز في الشمال اهمها «شمال الحسين» و«حديلع» و«اكرم» و«الزحلة» و«بيسان» و«الرسم» و«البلعاس» و«القدير» و«خزيت» و«الشاعر».

● هضبة حلب وتضم مجموعة حقول اهمها «صفيح» و«الوهاب» و«فهدة». ويتميز النفط المكتشف في هذه الحقول بانه من النوع الثقيل.

ويبلغ عدد الآبار المحفورة ٢٦٤٠ بئراً استكشافية وانتاجية تركز معظمها في اواسط وشرق وشمال شرق البلاد.

وفي النصف الاول من هذه السنة، تم تنفيذ اعمال الحفر في نحو ٣٠٠ موقع، اذ حفرت الشركة الوطنية ١٦١ بئراً تبين ان ٧٧ منها منتجة. اما الشركات التعاقدية (شركات الخدمة الاجنبية) فقد حفرت ١٣٩ بئراً كان ٥٢ منها منتجة.

ووصل عدد الشركات العاملة في التنقيب الى ١٨ شركة منها «شل» و«بكتن» و«ديمينكس» و«مارائون» و«ساموكو» و«تراي» و«سنترول» و«توتال» و«الف اكيتان»، كما بلغ عدد العقود المبرمة مع هذه الشركات اكثر من ٥٢ عقداً.

ويذكر ان مبدأ العقود المعمول به يلزم الشركات تنفيذ كافة اعمال التنقيب وانفاق حد ادنى من الاموال. وفي حال العثور على كميات تجارية من النفط والغاز تسترد الشركة المكتشفة المبالغ المنفقة على المشروع وفق نسب استرداد التكلفة من النفط المنتج الى جانب حصولها على حصة محدودة من الانتاج.

اما الغاز الطبيعي فيقدر الخبراء ان انتاجه الحالي المرافق والحر (غير المعالج) بنحو ١٧,٥ مليون متر مكعب يومياً، يستثمر منه ما يناهز ١١ مليون متر مكعب يومياً في معامل معالجة الغاز وفي معامل توليد الطاقة الكهربائية. وبلغت الطاقة الانتاجية لمنشآت الغاز المربوطة مع مراكز استهلاك الغاز حوالى ١٣ مليون متر مكعب يومياً من الغاز في حين تبلغ طاقة استهلاك محطات توليد الطاقة الكهربائية التي تعمل اما بالغاز او بالغاز والفيول نحو ٢٠ مليون متر مكعب في اليوم.

وقد تم حتى الآن انشاء ثلاثة خطوط انابيب للغاز تشكل شبكة خطوط الغاز الحالية ويبلغ طولها نحو ١٤٥٠ كيلومتراً.

وتجري حالياً دراسة مشاريع جديدة لتطوير حقول الغاز الحر وغير المطور بهدف زيادة الطاقة الانتاجية ورفع قدرة تحميل خطوط نقل الغاز، وكذلك نقل الغاز الى مستهلكين جدد.

لبناني وخمسة بلجيكيين سبب أزمتها

«أنتورب» المهزوزة بفضائحها... تل أبيب قد تحل مكانها في تجارة الماس!

❐ اخشى ما يخشاه المسؤولون البلجيكيون هذه الايام، ان تفقد «انتورب» مركزها كعاصمة الماس في العالم، بعدما هزتها الفضائح المالية، التي زعزعت ثقة التجار بها وجعلتهم يفكرون في الانتقال الى مركز آخر يرجح العارفون بأن يكون تل ابيب.

ففي «انتورب» المدينة الفلمنكية الشمالية التي يبلغ عدد سكانها نحو ٥٠٠ الف نسمة، يمر ما يقارب نصف الانتاج العالمي من الماس.

وتصرف ثاني كبرى المدن البلجيكية بعد بروكسل ٩٠٪ من الماس الخام، و٥٥٪ من الماس المصقول، و٤٥٪ من الحجارة المخصصة للاستخدام الصناعي. ويتجاوز رقم اعمال المدينة السنوي من هذا القطاع ٢٣ مليار دولار، ويمثل نسبة ٧٪ من الصادرات البلجيكية و١٪ من الاقتصاد البلجيكي.

لكن الاهمية التي بلغتها «انتورب» في سوق الماس العالمية تبدو في خطر بعد الفضائح التي عصفت في اوساط تجار الماس منذ افلاس مصرف «ماكس فيشر» في كانون الثاني/ يناير الماضي، بسبب وقوعه ضحية عمليات احتيال واتهامه بتبييض اموال وغسلها.

وأدى افقال المصرف وتوقيف عشرات الاشخاص ودهم مكاتب «المجلس الاعلى للماس» وتفتيشها، الى زرع البلبلة والخشية في اوساط التجار الذين يربو عددهم على ٣٠ الفاً في «انتورب» وحدها.

وأبرز من ضمتهم لائحة المشتبه بضلوعهم في فضيحة مصرف «ماكس فيشر» اثنان من افراد عائلة فيشر وثلاثة من مسؤولي شركة «يونايتد دايموندس» وفؤاد عباس، وهو تاجر الماس لبناني متهم بتبييض اموال مصدرها الاتجار بالمخدرات بوساطة المصرف.

كذلك اوقف اربعة مسؤولين في شركة الماس لمحاولتهم استيراد ماس مزيف بقيمة ٢٠٠ مليون فرنك بلجيكي (٥,٥ ملايين دولار) ولرشوتهم اثنين من موظفي مكتب الماس، ثم افرج عنهم بكفالة ووضعوا تحت المراقبة القضائية.

واضيفت الى فضائح «انتورب» شائعات عن اختراق المافيا الروسية سوقها، ومصدر هذه الشائعات توقيف صاحب شركة «غولدن اداء» تاجر الماس الروسي اندريه كوزلينوك في كانون الثاني/ يناير الماضي بتهمة تهريب الحجارة الكريمة.

وتفرض السلطات القضائية في «انتورب» تعتيماً كاملاً على القضية، في حين ينفي مكتب الماس حصول اي اختراق للمافيا الروسية.

وقال احد المحامين ان «الرأي العام يخلط بين حوادث خارجية مسيئة الى القطاع وتزعزع الثقة فيه».

وتسعى سلطات «انتورب» الى اعادة تلميع صورة هذا القطاع، الذي اتاحت له السلطات البلجيكية بعد الحرب العالمية الثانية حرية اقتصادية شبه مطلقة بهدف جذب تجار الماس.

وقال احد تجار الماس ان هؤلاء: «لا يريدون ترك «انتورب»، لكن ثمة حدوداً». واضاف، اذا بقيت هذه الاجواء، سينتهي بهم الامر الى ان يختاروا اتخاذ تل ابيب مركزاً جديداً لاعمالهم، بسبب ما تقدمه لهم سوقها المالية، عاكساً بذلك الخشية من ان تنتقل «الدجاجة البلجيكية التي تبيض ذهبا» من «انتورب» الى «تل ابيب».

«أراكيس اينرجي» الكندية اعلنت عن إكتشافها في السودان

بئر جديدة نتائجها جيدة وطاقتها ٤٥٠٠ برميل يومياً!

❐ كشف في «كالغاري» مقر شركة «اراكيس اينرجي» الكندية، النقاب عن ان منقبي الشركة اكتشفوا بئراً نفطية في وسط البلاد، ليترفع بذلك عدد الكشوفات التي اعلنتها منذ ٣٠ حزيران/ يونيو الماضي الى سبع آبار تستطيع انتاج النفط الخام بكميات متفاوتة.

والبئر الجديدة «الحر ١٠٠ ـ ١» التي تم اكتشافها اعطت نتائج ايجابية تسمح بتقدير طاقتها الانتاجية مبدئياً بنحو ٤٥٠٠ برميل يومياً من النفط الثقيل (٤٣,٦ درجة).

وكانت الشركة اعلنت في بداية الشهر الماضي استكمال عمليات الحفر والفحوصات الاولية في خمس آبار تطويرية تقع في منطقة امتياز تبلغ مساحتها نحو ٥٠ الف كلم مربع.

وجاءت العمليات الاخيرة ضمن برنامج استكشافي مكثف تنفذه الشركة الكندية بالاشتراك مع «شركة النفط السودانية» وشركات نفط اخرى من الصين وماليزيا شكلت في نهاية سنة ١٩٩٦ تحالفاً (كونسورتيوم) للتنقيب عن النفط في السودان وتصديره. ويضم الكونسورتيوم، الذي تعهد بانفاق نحو مليار دولار لتطوير الحقلين المذكورين وبناء منشآت لتصدير النفط عبر ميناء بورسودان على البحر الاحمر، «شركة النفط الصينية» وحصتها ٤٠٪ وشركة «بتروناس كاريغالي» الماليزية (٣٠٪) و«أراكيس اينرجي» (٢٥٪) والحكومة السودانية (٥٪).

والآبار التطويرية استهدفت سبر مكامن جديدة من احتياطي النفط في الطبقات الجيولوجية الاربع لمنطقة الامتياز: «بنتيو» و«اردييا» و«زرقا» و«غزال»، وأسفرت عن نتائج ايجابية اولية متفاوتة راوحت بين ٨٢٠ برميل يومياً بصمامات قطرها ٥ ملليمترات و٢٢٠ برميل يومياً بصمامات ٤٨ ملليمتراً.

وافادت الشركة انها ستعلن التقديرات النهائية لطاقة الآبار الجديدة حال توافرها. واشارت في الوقت ذاته الى خطط لحفر آبار اضافية في الاشهر الباقية من هذه السنة علاوة على ١١ بئراً تم حفرها في الاشهر الستة الاولى من هذه السنة.

وذكرت «اراكيس اينرجي» في بيان اصدرته اخيراً عن نتائج اعمالها للربعين الاول والثاني من السنة الجارية، ان الكونسورتيوم حصل في الفترة المشار اليها على مسوحات زلزالية ثلاثية الابعاد تغطي مساحة ١٣٠ كيلومتراً مربعاً، ومسوحات اخرى ثنائية الابعاد لمنطقة مساحتها ١٥٠٠ كيلومتر مربع.

وتضمن البيان تقريراً اعدته مؤسسة «سبرول اسوسيتس» المحدودة وهي شركة هندسية مستقلة جاء فيه ان عمليات التنقيب، التي تم تنفيذها حتى ٣٠ حزيران/ يونيو الماضي، رفعت تقديرات الاحتياطي المؤكد في منطقة الامتياز بنحو ١٠١ مليون برميل، وبلغ اجمالي حجم الاحتياطي المؤكد نحو ٢٦٢ مليون برميل.

وقدر التقرير اجمالي حجم الاحتياطي المؤكد والمحتمل لمنطقة الامتياز بنحو ٤١٨ مليون برميل، بزيادة بلغت ٩٧ مليون برميل عن تقديرات سابقة اعلنت نهاية سنة ١٩٩٦، واكد في الوقت ذاته ان الاحتياطي الثابت وجوده يكفي للاستجابة لمتطلبات الانتاج بطاقة اولية تصل الى نحو ١٥٠ الف برميل يومياً. ومن المقرر البدء بالانتاج الفعلي حال الانتهاء من تنفيذ مشروع منشآت النقل والتحميل، على الرغم من ان «اراكيس اينرجي» التي تسلمت منطقة الامتياز من شركة «شيفرون اوفرسيز» سنة ١٩٩٣ ثم بادرت بالدعوة الى تشكيل الكونسورتيوم الدولي للمساهمة في النفقات، بدأت في منتصف سنة ١٩٩٦ برنامجاً مؤقتاً للانتاج بطاقة ٢٥ الف برميل يومياً.

وخطط الكونسورتيوم، التي تبدأ بانشاء خط انابيب بطاقة ٢٥٠ الف برميل لنقل النفط الخام من حقلي «الوحدة» و«حجلج» الى ميناء التصدير، دخلت مراحلها النهائية ومن المقرر ارساء العطاءات وتوقيع العقود المتعلقة بالمشروع قبل نهاية هذه السنة.

وما يجدر الإشارة إليه هو ان المشروع يشمل بناء خط انابيب بطول ١٥٠٠ كيلومتر ومرفأ خاص لتصدير النفط في ميناء «بور سودان».

بروفيل

ملك الظل ...

❐ لا أحد يشك في قوة ونفوذ الأمير سلطان بن عبد العزيز، وزير الدفاع والطيران السعودي والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، نظراً الى حساسية مناصبه الرسمية من جهة، ونظرا الى أسلوبه في التعاطي مع الناس في المملكة العربية السعودية وخارجها.

ويقولون في الرياض، إنك إذا وجدت مائة شخص يحضرون مجالس بقية الأمراء، فإنك تجد في مجلس سلطان بن عبد العزيز الف شخص!

ومنهم من يعزو ذلك الى كرم سلطان وبذله الأعطيات بسخاء ملفت، ومنهم من يعزوه الى بشاشته وحسن استقباله وسعة صدره، ومنهم من يعزوه الى طموح للملك يستحق البذل والانفتاح على الناس.

وقد بلغت هذه الظاهرة ذروتها في الآونة الأخيرة، عندما حل الأمير سلطان في جنيف بعد جولة خارجية مضنية نقلته من روما والفاتيكان الى اسبانيا، فإلى جنوب إفريقيا، ليجري عملية جراحية دقيقة في ركبته للمرة الثالثة خلال سنوات قليلة، شفاه الله.

ويُقال، إن زيارته الى المقر الصيفي للبابا يوحنا بولس الثاني في «كاستلغوندولفو»، في إحدى ضواحي روما، كانت مضنية له بشكل خاص، لأنه اضطر أن يمشي على قدميه، ذهاباً وإياباً، مسافة لا تقل عن كيلومترين اثنين، وهو أمر غير معتاد عليه، والسفير السعودي في روما لم يلتفت لهذا الاضطرار قبل تحديد موعد الزيارة!

لكن حجم التهاني والزيارات التي تلقاها الأمير سلطان بعد العملية الجراحية، كان استثنائياً وملفتاً، بحيث يمكن القول إنه كان بمثابة استفتاء عام، لو كان في السعودية مثل هذه الاستفتاءات، ويفوق كثيراً «الاستفتاء» الذي جرى للأميرين عبدالله وسلمان بن عبد العزيز في بيروت.

ففي أثناء وجود الأمير سلطان في سويسرا للنقاهة بعد العملية الجراحية، تواجد للسلم عليه وتهنئته بالسلامة ما لا يقل عن الفي شخص يومياً من السعوديين والعرب، حملتهم مئات الطائرات الخاصة والعامة، بينهم الأمراء كبارهم وصغارهم (باستثناء الأمير عبدالله ولي العهد)، والوزراء، والمسؤولون، والسفراء، ورجال الأعمال، والصحافيون، وغيرهم. بالإضافة الى ما تلقاه من برقيات استفسار وتهنئة من المسؤولين العرب والأجانب.

ولم تكن أعداد الزائرين والمستفسرين والمهنئين، هي وحدها الملفتة للنظر. بل كان هناك فيض من الإعلانات التجارية في الصحف السعودية، في الداخل وفي لندن، احتل كل منها صفحات كاملة، على مدى أيام وأسابيع، قامت بها الشركات والعائلات والأفراد، مزينة بصورة الأمير المبتسم دائماً.

وبحساب كلفة نشر تلك الإعلانات الكثيرة والطويلة، فإن قيمتها تصل الى عشرات الملايين من الدولارات، حتى ولو كان السعر، إكراماً للأمير، بحده الأدنى.

وإزاء الإعلانات الكبيرة والكثيرة الموجهة الى الأمير سلطان، تبدو الإعلانات التي نُشرت ووجهت الى ابن أخيه الوليد بن طلال عندما تعرض لحادث سير قبل سنتين، مضحكة ومثيرة للسخرية، لأنها كانت أقرب الى الإعلانات المبوبة الصغيرة التي تحمل، بالإضافة الى إسم المعلن، عنوانه ورقم هاتفه، ورقم الفاكس أيضاً، مع أن بن طلال يُعد أغنى الأمراء في مملكة عبد العزيز، بل من أغنى أغنياء العالم، كما يزعمون.

وبهذا انطبق على الصحف السعودية المثل القائل: «مصائب قوم عند قوم فوائد». فالصحافة، والصحافيون، مستفيدون من الأمير سلطان في مرضه وفي الصحة والسلامة، وإن كان الأمر في جانب منه، «أهلية بمحلية»، أو من العب الى الجيب»، كما قال أحد الزملاء!

وإذا لم يكن هذا المهرجان الدائم الذي اقيم للأمير سلطان من قبل زائريه، والمستفسرين، والمهنئين، والمعلنين، استفتاءً بالمعنى المألوف للكلمة، نظراً الى الحساسية السعودية ضد الاستفتاءات والانتخابات، فإنه في حقيقته يبدو نوعاً من المبايعة العامة على الطريقة السعودية، أو حتى على طريقة بعض الحكام العرب الجمهوريين الذين استطابوا الإقامة في الحكم مدى الحياة. بل إنه من غير المستبعد، إذا ولي الأمير سلطان الملك، كما هو منتظر، أن يكون أول ملك «جمهوري» في الصحراء العربية. فإذا كان هناك رؤساء يجلسون على «عرش جمهوري»، فإنه، في المقابل، لا شيء يمنع من جلوس ملك على مقعد جمهوري!

لكن بقدر كثرة المتحلقين والمعلنين المبايعين للأمير سلطان، بقدر ما هنالك من معترضين ومشككين، بل ومتهمين، خصوصاً على شبكة «انترنيت» التي تنشر صفحات كاملة حول مصادر أموال سلطان وأبنائه، وأبرزهما خالد بن سلطان القائد السابق لمسرح العمليات العسكرية في الحرب «العالمية» ضد العراق في مطلع التسعينات، وبندر بن سلطان سفير المملكة لدى البيت الأبيض الأميركي منذ سنوات، خصوصاً لجهة الإنفاق العسكري الضخم وصفقات السلاح الكبيرة، المنوطة بالأمير سلطان بصفته وزيراً للدفاع.

وسواء كان ذلك المهرجان الحاشد للأمير سلطان، شفاه الله، دليلاً على كثرة المحبين، أو دليلاً على كثرة المستفيدين والمنتفعين منه، فإن ذلك لا يقلل من أهميته كإطار للمبايعة، أو ربما للمفاضلة بين الأمراء المرشحين أو المؤهلين للعرش. لقد ظهر سلطان في مرضه ملوكياً أكثر من الملك المريض فعلاً، فكأنه ... ملك الظل!

الضيف

خسر في الاستئناف كما خسر في البداية

الوليد بن طلال غادر بيروت ولم يحضر مؤتمر رجال الأعمال!

❐ في منتصف الشهر الماضي، أصدرت محكمة استئناف جبل لبنان في بعبدا، برئاسة القاضي مهيب معماري، وعضوية المستشارين سليم اللاذقي ومادي مطران، حكماً برد وإبطال دعوى الأمير السعودي وليد بن طلال بن عبد العزيز، ضد «دار الصياد» ممثلة بأصحابها الشرعيين ورثة الصحافي الكبير سعيد فريحه، عصام ويسام وإلهام فريحه، فثبتت وأكدت الحكم السابق الذي أصدرته محكمة البداية برد الدعوى المشار اليها.

وكان بن طلال يداعي «دار الصياد» لتنفيذ عقد يشتري بموجبه نصف أسهم الدار بمبلغ ١٢,٥ مليون دولار، باسم والدته منى الصلح، نظراً لأنه لم يكن حاصلاً على الجنسية اللبنانية في حينه، والقانون اللبناني يمنع تملك الأجانب غير اللبنانيين لوسائل

الإعلام اللبنانية. ثم حصل الأمير السعودي على الجنسية اللبنانية فيما بعد، لكن حصوله اللاحق عليها جاء بعد الدعوى، وبعد فسخ العقد من قبل أصحاب «دار الصياد»، الأمر الذي اعتبره القضاء اللبناني غير مبطل لصفة «الإسم المستعار» الذي حاول بن طلال تملك نصف الدار المذكورة على أساسه.

وتقول مصادر عليمة في بيروت، أن بن طلال حضر الى بيروت بطائرته الخاصة يوم صدور الحكم، وقبل يوم من افتتاح مؤتمر رجال الأعمال العرب الذي جرت فيه مشادة كلامية بين الرئيس الياس الهراوي وسفير دولة قطر، لأن هذا الأخير خرق أصول الكلام عندما وقف من غير استئذان للرد على رئيس الوزراء السوري محمود الزعبي الذي وجه انتقاداً شديداً لمؤتمر الدوحة الاقتصادي المزمع عقده هذا الشهر.

وقالت تلك المصادر إن بن طلال كان ينوي حضور مؤتمر بيروت لرجال الأعمال، ويعد لمؤتمر صحافي بحضور رئيس الحكومة رفيق الحريري، يعلن فيه عن نيته الاستثمار في لبنان، بعدما حصل، كما يُقال، على تأكيدات من جهات معينة بأن الحكم في الدعوى ضد «دار الصياد» سيأتي لصالحه.

لكن، ما أن أعلن قرار محكمة استئناف جبل لبنان، حتى ركب بن طلال طائرته وعاد أدراجه، دون أن يحضر حتى جلسة افتتاح مؤتمر رجال الأعمال.

وقد أثبت القضاء اللبناني من جديد نزاهته واستقلاليته وحرصه على رعاية الحقوق والقوانين، وهي ميزة لم تفارقه حتى في أحلك الظروف التي مر بها لبنان، ولا سيما أن أوساطاً لبنانية عديدة رددت وأشارت الى وجود مداخلات أو محاولات من قبل وزير العدل بهيج طبارة، ورئيس الحكومة رفيق الحريري، للتأثير على القضاء في دعوى بن طلال المذكورة. وكانت «الميزان» قد تطرقت الى ذلك بالإشارة الى حرص القضاء اللبناني على استقلاليته، وعلى المقومات اللبنانية، في تعليقها على قرار محكمة البداية بهذا الخصوص في وقت سابق من هذه السنة.

وأهمية تأكيد القضاء اللبناني لاستقلاليته، في هذا الوقت بالذات، تكمن في مدى انتشار ظواهر الشذوذ في المعاملات وفي الإدارات العامة والخاصة، في ظل هيمنة المال على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان منذ مجيء الحريري الى الحكم، بحيث ساد شعور عام بأن كل شيء في لبنان يمكن شراؤه بالمال.

ومرة أخرى، وجد في لبنان من يدحض هذا الزعم، ليؤكد أن المال ليس كل شيء في الحياة اللبنانية.

الإعلانات: PROXIMA Congress House 14 Lyon Road Harrow On The Hill Middlesex HA1 2EN TEL: (0181) 863 9558 FAX: (0181) 863 2873

التوزيع في انحاء العالم: Johnsons International Millington Road,Hayes, Middlesex UB3 4AZ TEL: (0181) 561 7705 FAX: (0181) 561 7454

بناية عبتاني - الطابق التاسع شارع التنوخيين رأس بيروت - لبنان هاتف: ٨٦٣٢٩٠ ص.ب: ١٣/٥٤٦٥شوران

المكاتب: Congress House 14 Lyon Road Harrow On The Hill Middlesex HA1 2EN TEL: (0181) 863 9558 FAX: (0181) 863 2873 E.Mail:proxima.ltd@easynet.co.uk

العلاقات العامة: كمال فرج الله
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER

الميزان AL-MIZAN ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738